بنـاء التوافق الوطني

في بلدان الربيع العربي

الكوابح - البدائل - الفرص

تأليف

ياسر الغرباوي

تقديم

د. المنصف المرزوقي

الرئيـس التونسـي الأسبـق

مكتبة الأسرة العربية

نحو أسرة عربية واعية ..

مركز التنوع لفض النزاعات

Diversity Conflict Resolution Center

بنـاء التوافق الوطني

في بلدان الربيع العربي

الكوابح - البدائل - الفرص

BİNAA
AL TAWAFUK
AL WATANI

YASSER EL-GHARBAWY

1. Baskı: İstanbul
2022 - 1444

بنـاء التوافق الوطني

في بلدان الربيع العربي

الكوابح - البدائل - الفرص

تأليف

ياسر الغرباوي

تقديم

د. المنصف المرزوقي

الرئيـس التونسـي الأسبـق

مكتبة الأسرة العربية

نحو أسرة عربية واعية ..

مركز التنوع لفض النزاعات

Diversity Conflict Resolution Center

بنـاء التوافق الوطني

في بلدان الربيع العربي

الكوابح - البدائل - الفرص

تأليف: **ياسر الغرباوي**

تقديم: **د. المنصف المرزوقي**

القياس: 17 X 24 سم

عدد الصفحات : 176 ص

ISBN: 978-625-8063-29-5

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٢ م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

مركز **التنوع** لفض النزاعات
Diversity Conflict Resolution Center

مكتبة الأسرة العربية
نحو أسرة عربية واعية ..

طبـاعـة ونشـر وتوزيع
إصدارات مُختـارة للأسـرة العربيـة

www.arabfamilybs.com
+90 212 631 81 09 - +90 531 935 71 31
info@arabfamilybs.com

UFUK neşriyat.®
BASIN-YAYIN-DAĞITIM

Sertifika No: 65276

UFUK NEŞRİYATIN.® TÜRKİYE BASIM YAYIN MESLEK BİRLİĞİ ÜYESİDİR.

Baskı Cilt: Enes Basın Matbaacılık Ltd. Şti. Litros Yolu Fatih San. Sit. No: 12/210 - Topkapı / İstanbul

الفهرس

مقدمة الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي 7

مُقدمة المؤلف 12

الفصل الأول: الكوابح والبدائل والفرص 16

كثافة الأيديولوجيا 18

الإيمان بالحلول الجذرية 31

اعتبار التوافق حدثاً وليس مساراً 34

العائد الاستراتيجي من التوافق 36

عدم الانحياز للمستقبل 41

غياب المشاريع 47

ندرة مؤسسات بناء الثقة 54

التركيز على المواقف وليس المصالح 59

الارتهان للخارج 61

السقوط في فخ الفيل والفراشة 65

غياب المرأة عن صناعة التوافق 67

التخلي عن المسؤولية الأخلاقية 72

هيمنة القطيعة 75

المنابع الوجدانية لا تدعم ثقافة التوافق 86

بدائل بناء التوافق الوطني 90
الفصل الثاني: الحوارات 91
التوافق في الفلسفة السياسية – الدكتور / حسن بن حسن 93
ما هي الأسس الفكرية لبناء التوافق – أ/ هشام جعفر 106
حتى لا يكون الآخر هو الجحيم؟ – حوار الدكتور / ميشيل نصير 119
آلام الذاكرة وصناعة التوافق – حوار الدكتور / عمرو خيري عبد الله 128
التنازلات المتبادلة وإدارة الاختلاف – حوار الباحثة / أمل وشنان 138
الديكتاتورية كتحدى في سبيل بناء التوافق – حوار أ/ إسلام لطفي 142
الهمينة الخارجية وبناء التوافقات الوطنية – حوار / شوقي القاضي 153
الخاتمة 159

مقدمة الرئيس التونسي الأسبق المنصف المرزوقي

كتاب "بناء التوافق الوطني في بلدان الربيع العربي.... الكوابح والبدائل والفرص"

لصاحبه الأستاذ ياسر الغرباوي له ميزة أساسية: أنه جاء في الوقت المناسب مما يجعل من قراءته ضرورة.

كلنا نعي الأهمية التي اكتسبتها كلمة توافق في الخطاب السياسي العربي المعاصر، وكلنا نعرف أنه ما كان لها أن تأخذ هذا الحيز من اهتمام الفاعلين والباحثين في الشأن السياسي لولا ما تعبر عنه من خطورة العنصر الغائب وأهمية العنصر المطلوب.

أما العنصر الغائب فهو الديمقراطية التي تدير الاختلاف في الرأي والتضارب في المصالح بصفة سلمية.

في إطار مثل هذا النظام التوافق أمر عادي مثلاً في تشكيل الحكومات بعد انتخابات لا تفرز أغلبية واضحة، الأهمّ من هذا أن الديمقراطية قادرة على مواصلة إدارة الشأن العام حتى دون توافق الأطراف السياسية إذ يكفي العودة للانتخابات لبناء أغلبية تحكم، كل هذا دون أن يهدد العنف أهم مكسب للديمقراطية أي السلم المجتمعي.

في عالمنا العربي الذي تغيب فيه كل هذه الآليات لفض النزاعات سلمياً، ظهر التوافق كحلّ مرحلي قبل إرساء دعائم الديمقراطية عادة، إبان بناء الجبهات الواسعة ضد الدكتاتورية، أو كأقل الحلول ضرراً لمواصلة تجربة ديمقراطية هشّة بالبحث عن صيغ تعايش مع بقايا النظام الاستبدادي. تونس بعد الثورة نموذجاً.

إني وأنا أتفق مع الباحث بخصوص الأسباب الفكرية والنفسية التي تقف حجر عثرةٍ في وجه التوافق والتي يتفحصها بدقة وذكاء (احتكار الرؤية والحقيقة، غياب الموضوعية باعتماد مؤشرات النجاح والفشل، الخ) فإنني أعتقد أن هناك بعدٌ أعمق للتوافق.

فبالتجربة السياسية اكتشفت أن التوافق يمكن أن يكون خدعة حرب لا أكثر، وأنه يمكن أن يكون صفقة بين أطراف سياسية معينة لتقاسم السلطة والنفوذ على حساب المبادئ والمصالح العامة.

وهذا النوع من التوافق أصبح اليوم محلّ اتهام في تونس إذ تبين بالكاشف أن نتيجته كانت التضحية بالثورة وبمشروعها وأن حصيلته لم تكن حل أزمة الانتقال الديمقراطي بقدر ما كانت ترحيلاً وتعميقاً لهذه الأزمة.

ليس من المبالغة القول إن ما تتخبط فيه تونس اليوم من عودة الاستبداد كان نتيجة توافقات مغشوشة فاقمت المرض ولم تعالجه.

في المقابل هناك توافقات ناجحة هي المبنية على التمسك بالمبادئ والعادة أن مردوها لا يظهر إلا على المدى الطويل، مثلاً التوافق الذي حصل صيف 2003 في لقاء Aix En Provence في فرنسا والذي جمع العلمانيين والإسلاميين التونسيين، وتم التوافق بينهم حول نقط الالتقاء أي بناء نظام ديمقراطي على أنقاض نظام استبدادي لا توافق معه وتبادل الضمانات المشتركة بخصوص تونس الغد، هكذا ضمن العلمانيون للإسلاميين الهوية العربية الإسلامية للبلاد وتعهد الإسلاميون باحترام الحقوق والحريات وخاصة المساواة بين الرجل والمرأة في ظل دولة ديمقراطية تستمد قوانينها من برلمان منتخب وليس من الشريعة.

لقد كانت تنازلات هامة وموجعة لكن التوافق الذي بني ذلك الصيف هو الذي سيمهد بعد أقل من عقد لحكومة الترويكا ولدستور الثورة التي يسعى المستبد الحالي لإلغائه.

معنى هذا أن التوافق الحقيقي لا يكون إلا على مبادئ وليس على تقاسم مصالح ومغانم وأنه مرحلة ضرورية لبناء الديمقراطية لكن لا يمكن أن يعوضها.

يجب أن يكون لنا إذن رؤية إيجابية للتوافق لمنع "*إقصاء أو تهميش فئات المجتمع ومكوناته المتنوعة* "كما يقول الباحث وخاصة حتى نتفادى "*المرور على محطات الحروب الأهلية والانقسامات المؤلمة على المستوى الاجتماعي والسياسي*".

لكن لا يجب أن ننسى أن قدر كل المفاهيم النبيلة أن يتم الاستحواذ عليها بسرعة لتصبح غطاء براقاً لمواقف وتصرفات لا علاقة لها بالشعارات المرفوعة.

يبقى رغم هذا التحفظ وهذا التحذير أن التوافق أمر ضروري أولاً داخل المنظمات السياسية نفسها التي تشقها دوماً خلافات أيدولوجية وشخصية.

دون توافق داخلي مآل هذه المنظمات التشظي إلى ما لا نهاية أي للعجز وهذا للأسف ما تعرفه الكثير من أحزابنا الديمقراطية منها وغير الديمقراطية.

هنا يتم الربط بين الظاهرة السياسية الموضوعية وبين الأسباب العميقة التي تعرض لها الباحث أي ما يسميه كثافة الأيدولوجيا وغياب المشروع، باستثناء المشروع الشخصي والعيش في اللحظة دون أفق مستقبل قد يبدو بعيداً لكنه قابل للتحقيق إن حسنت النية.

هذا التوافق ضروري أيضاً بين مختلف مكونات المعارضة الساعية للانتهاء من احتكار أقلية فاسدة للحكم والحقيقة والمصالح والقرارات التي تهم مصير شعب بأكمله، هنا أيضاًسنرتطم بنفس العقليات المريضة التي تتصدى للتنازلات المشتركة وهي الضمان الأول للعمل المشترك.

يبقى موضوع التوافق مع النظام الاستبدادي أو بقاياه وهذا بيت القصيد.

وإني متفق تماماًمع الكاتب حول شروط نجاح مثل هذا التوافق وأحسن مثال له ذلك الذي مكن مانديلا ودي كليرك في التسعينات من توفير حمام دم على شعب جنوب أفريقيا حيث تم إلغاء نظام الابارتايد دون المرور بحرب أهلية، نعم يجب البحث كما يقول الكاتب عن كل الصيغ التي تمنع من تفاقم الاحتقان السياسي والمجتمعي وخاصة المرور للحرب الأهلية.

لكن السؤال هو ماذا يجب أن نفعل إن رفض الطرف الآخر أي تنازل كما هو الحال اليوم مع سفاح دمشق، أو إذا كان الحوار الذي يقبل به هو الذي نصفه في تونس ب ‹› عصفور يغني وجناحه يردّ عليه››

محصلة كل التجارب أن التوافق أداة يجب استعمالها تفضيلاً على كل الأدوات الأخرى

ودفعها إلى أقصى مجال لكن دون وهم، لا حول استعمالها أحياناً لتمرير الصفقات المشبوهة ولا حول استعداد دائم من الطرف المقابل لتوافق حقيقي أي مبني على تنازلات حقيقية لا على املاءات مغلفة.

مما يعني أن التوافق ليس الحل السحري لكل تناقضات المجتمع وتضارب المصالح وأنه يجب معرفة متى يجب تركه جانباً لمواصلة المقاومة المدنية السلمية إلى أن يصبح مطلب الطرف الآخر وليس فقط عرضاً سخياً يقابل بالتحايل أو الازدراء.

يبقى أن أهم ما في الكتاب بقية المشروع حيث يلحّ الأستاذ ياسر الغرباوي على أن التوافق لا يجب أن يبقى محصوراً في الجانب السياسي لأن مجاله أوسع عليه أن يتسلل إلى كل الميادين الاجتماعية أي أن يصبح جزءاً من الثقافة.

ما أبعدنا عن مثل هذا الهدف والعقليات السائدة في جل المجالات الاجتماعية وريثة قرون من الاستبداد السياسي والتعصب الديني والفكري والفقر الثقافي وحتى التدهور الأخلاقي.

لكن خاصية المجتمعات أنها كائنات حية تتعلم من أخطائها ولا تكف عن الجري وراء البدائل الكفيلة برفع مستوى الوعي والوجود. ومن ثم يمكن اعتبار هذا الكتاب ودعوته للتوافق في المجال السياسي والمجتمعي مؤشر هام على بداية تشكل وعي جديد يبدأ كما هو الحال دوماً في أضيق نطاق لبعض المفكرين والسياسيين ليتوسع إن حالفه الحظ وعناد الحالمين ليصبح جزءاً من الثقافة المنشودة.

حظ سعيد للكتاب وللأفكار التي يدافع عنها

المنصف المرزوقي

باريس 3-6-2022

مُقدمة المؤلف

عانت المنطقة العربية خلال عقود طويلة من آثار المشروع الاستعماري، والذي كان أبرز آثاره

تعزيز الفقر في عديد من الدول العربية مما رهن اقتصاداتها -لآجال طويلة- للتبعية الاقتصادية، والتأثير الثقافي السلبي في المجتمعات المحلية من خلال نشر لغة ونمط تعليم غير وطني (الجزائر نموذجاً)، وكبح أي فرص لوجود هياكل إدارية عليا ووسطى وطنية، وتقليص قدرات هذه الدول عسكرياً، مما رهن القرار السياسي في كثير من الدول للتبعية السياسية لفترات طويلة.

وبعد رحيل الاستعمار أتت حكومات التحرر الوطني التي كان أمامها معضلات منها ما له علاقة بالتحديّات السابق ذكرها، وبالفعل استطاعت معالجة بعضها، لكن بقى هناك ملف كبير للغاية لم تستطع الحكومات المتعاقبة في المنطقة العربية التعامل معه بشكل جذري وهو ملف (التوافق الوطني) الذي نستطيع أن نقول إن هناك رؤية عامة غير ناضجة في إدارته، وفي إدارة قضاياه الفرعيَّة مثل: التنوع الثقافي والهوياتي والديني، وتوزيع الثروة والسلطة.

وقد أثبتت التجارب التاريخية في المنطقة أن الفشل في التعاطي مع هذا الملف بقضاياه دفع -ولا يزال- في تكريس نتائج كارثية ليس أقلها تهديد السلم الأهلي، واشتعال جذوة الحروب الأهلية الناجمة عن وجود احتقانات سياسية وطائفية واسعة، يمكن هنا الحديث على سبيل المثال لا الحصر: السجال السني -الشيعي في العراق ولبنان والبحرين، والاحتقان الأمازيغي- العربي في منطقة المغرب العربي، والصراع الكردي-العربي في العراق، والصراع الإفريقي- العربي على الهوية في الصومال والسودان وغيرها.

وكانت ثورات الربيع العربي فرصة لتحقيق خطوةٍ إيجابيةٍ ما في إدارة هذا الملف، لكن ما حدث هو العكس تماماً، لقد أصبح هذا الملف ذاته هو العائق أمام تحقيق أي نتائج إيجابية كبيرة ملموسة لخلق توافق سياسي ومجتمعي، وتوزيع عادل للثورة والسلطة، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

من المهم هنا أن نقول: إن ثورات الربيع العربي، والثورات التي تلتها (ثورة الجزائر والسودان)، أو الانتفاضات الصغيرة التي تأثرت بالثورات العربية (الانتفاضات المتتالية في لبنان والعراق نموذجاً)

لم تخلق حالة التوتر المجتمعي، والاستقطاب السياسي، والنزعة الانقسامية البارزة الآن بشكل واسع في المحيط العربي؛ وإنما فتحت الثورات العربية هذا الملف، وألقت بالضوء على قضاياه

ومشاكله؛ لكنها لم تستطع-لتعثرها بسبب أزمات هيكلية وبنيوية مختلفة- في أن تجد حلولاً لعلاجه. لقد كانت الطموحات الموجودة في قلب الشارع العربي، والأدوات التي امتلكتها المجموعات التي قادت الحراك في هذه الثورات أقل كثيراً من إمكانيات الواقع السياسي والاجتماعي الجديد، كانت هذه الثورات تمتلك أحلاماً واسعة بديمقراطية جذرية، ودولة عادلة تسع الجميع، لكنها للأسف لم تكن تمتلك الروافع الكافية لتحويل هذه الأحلام لواقع مختلف عن واقع ما قبل ديسمبر 2010 (لحظة اشتعال شرارة الثورة في تونس).

ولأن الثورات العربية لم تنجح في إحداث تغييرات جذرية، فقد كشفت عن أمراضٍ واسعةٍ ما بين نزاعات انقسامية على أساس جغرافي، ومطالبات انفصالية على أساس طائفي، واستقطاب سياسي واجتماعي على أساس الخلافات الأيدلوجية، وتفتت كامل لبنية الدولة تقريباً بسبب الطائفية.

البعض يعتبر أن الحركات التي قادت الحراك السياسي في الثورات العربية كان لديها هدف مركزي واحد كبير تسعى خلفه، وهو إسقاط النظم السياسية القديم دفعة واحدة (الشعب يريد إسقاط النظام) لكنها لم تلتفت أو لم يكن لديها أجندة واضحة لمعالجة الجروح التاريخية والطائفية والأيديولوجية.

وبالتالي فالسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل لو كانت الثورات العربية حققت نجاحات ما في تغيير الأنظمة السياسية هل كان سيعني ذلك بالضرورة حماية المجتمع من خطر الانقسامات السياسية والاجتماعية والدينية؟!

النجاح في إسقاط النظام السياسي وحده كان غير كافٍ للعبور لمجتمع منسجم ومتناغم، لإن إدارة مشروع ضخم مثل "التوافق الوطني" وصناعة التسويات التاريخية أمر شديد الصعوبة لأنه يتطلب جملة عناصر من بينها -وليس كلها-: توافق سياسي كبير بين القوى السياسية الجديدة على أجندة وطنية عامة يمكن السير عليها، وبلورة هذه الأجندة في دستور وطني يشمل بحقوقه كافة فئات المجتمع، ووجود شبكة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني القوية تراقب وتدعم هذا التوافق، ومناخ حر يضمن استمرارية هذا التوافق وتطويره الخ.

لكن هذا لا يغفل أن الثورات اعترفت بالمشكلة، ووضع بعض الحالمين فيها أجندة بسيطة للبحث عن استراتيجيات جديدة لبناء التوافقات الوطنية، لكن الواقع المأزوم لم يسعفهم لأخذ خطوة إيجابية ما..

الواقع العربي الحالي يشير بشكل واضح إلى غياب ثقافة بناء التوافقات على كافة المستويات سواء السياسية أو الثقافية أو الاجتماعية، فقلما نجد مؤسسة مدنية عربية تجمع أفراداً من الشيعة والسنة، أو من المسلمين والمسيحيين، أو من اليساريين والإسلاميين يعملون معاً على هدف وطني، كما يُلَاحَظْ -بشكل جانبي- نُدرة الأدبيَّات العربية المهتمة بقضايا التوافق وبناء المشترك الإنساني، وقلة المشاريع الثقافية القائمة على فلسفة بناء الجسور بين المكونات السياسية والدينية، وغياب واضح للمشاريع السياسية القادرة على حشد الجماهير نحو المساواة والمواطنة.

لذا يأتي هذا الكتاب "**بناء التوافق الوطني في بلدان الربيع العربي الكوابح و البدائل والفرص**" ليعرض للقارئ العربي مجمل الأزمات التي تواجه مشروع (التوافق الوطني) في المنطقة العربية، كما يحوي الكتاب نقاشات تفصيلية حول برامج عملية وحزمة من البدائل التطبيقية، مستقاة من خبرات وتجارب إنسانية ودولية متنوعة، يمكن الانطلاق منها نحو بناء تسويَّات تاريخية مهمة في منطقتنا العربية.

في النهاية نأمل أن تساهم هذه المادة، ولو بقدر بسيط، في إثراء المكتبة العربية بجملة من الأفكار والنقاشات المحفِّزة على فهم عقبات وتحديات فرص بناء التوافق الوطني، حتى يمكن للمجتمعات العربية أن تتحرك عدة خطوات إيجابية نحو فضاء الحرية والمساواة والعدالة، متجاوزةً المشاكل التاريخية للانقسام والاستقطاب السياسي والمجتمعي.

في هذا الكتاب

هذا الكتاب هو نتاج تجارب متنوعة مررت بها كباحث وفاعل مدني شارك عن قرب في تجارب بناء توافقات وطنية ، وبه خلاصات من خبرات متراكمة لي في مجال "**فض النزاعات وبناء والسلام**"، بالإضافة إلى مطالعة العديد من المراجع المتخصصة في عناوين مثل: "العدالة الانتقالية" والحوار والمصالحة الوطنية، مع خلاصات معرفية للقاءات عمل وتشاور مع عديد من النخب العربية الشابة، وخبراء محليّين ودوليين، وقادة مجتمع دينيّين وسياسيّين، ولذلك جاء محتوى الكتاب مزيجاً من خبرات الجهد المعرفي والعمل الميداني، ويقع الكتاب في فصلَين:

الفصل الأول: يستعرض أهم الموانع الثقافية والأيديولوجية التي تعرقل الحوار والمصالحة الوطنية، وبناء توافق مجتمعي جاد وحقيقي، ونستعرض معها شرحاً لبعض التجارب العالمية التي حققت نجاحاً في تجاوز هذه العقبات.

الفصل الثاني: يشتمل على سلسلة من الحوارات والنقاشات مع خبراء ومثقفين، وسياسيين وفلاسفة يعرضون رؤيتهم لقضايا بناء التوافق الوطني سواء على المسار المعرفي، أو عبر العمل الميداني الذي يقومون به.

الفصل الأول

كوابح وفرص بناء التوافق

قبل الحديث عن الكوابح التي تواجه مشروع "التوافق الوطني"، من المهم توضيح ماذا نقصد هنا بمفهوم التوافق الوطني؟

التوافق الوطني عند الباحث كمال كركوكي[1] يُعبر عن :"الثوابت والأُسس التي تختارها أغلبية المواطنين في المجتمع، عن طريق الانتخابات أو الاستفتاءات التي يشارك بها الشعب، حيث يتم تقرير تلك الثوابت عن طريق الأغلبية الناتجة من تلك الانتخابات أو الاستفتاءات، وهذه الثوابت ليست ثوابت أغلبية سياسية أي إنها لا تعبر عن مواقف أو مصالح سياسية لمجموعة أحزاب سياسية فقط، بل هي ثوابت أغلبية مُجتمعية".

فيما يُعرف ثاديوس ميتز التوافق الوطني بأنه "إعادة بناء العلاقات المتضررة" أو "إقامة علاقات محسنة"، أو "تحقيق سلام مستقر[2]" بين المكونات الوطنية التي مرت بالصراع فيما بينها، وهذان التعريفان للتوافق الوطني يصلح أولهما للمجتمعات التي تتمتع بالديمقراطية، ولديها نظم انتخابية شفافة، ونظام قضائي مستقل، وعندها توافق وطني منجز عن طبيعة الدولة وعلاقتها بالدين، وعن طبيعة نظام الحكم فيها، ولديها هوية وطنية جامعة، ولديها مرتكزات بناء الأمة والدولة الوطنية المعاصرة، وبما أن هذا الكتاب موجه للمنطقة العربية والإسلامية التي تعاني من أزمات جوهريَّة في فكرة بناء الدولة الوطنية من الأساس، ولم تحسم بعد نخبتها السياسية والثقافية قضايا الهوية الوطنية الجامعة، والاتفاق على تعريفات مُحدَّدة لها، وتنتشر فيها التوترات الطائفية والعرقية، ولا تتمتع معظم دولها بالديمقراطية وتداول السلطة وعدالة توزيع الثروة، فأعتقد أننا بحاجة إلى بناء تعريف لمفهوم التوافق الوطني يتناسب مع واقع المنطقة، ويُركز على دور النخبة والمكونات الوطنية وأهمية توافقها الوطني كشرط مُسبق لبناء دول عربية عصرية تتمتع بقيم الحرية والعدالة والمواطنة.

أمَّا التعريف الثاني للكاتب ثاديوس ميتز فيركز على إقامة علاقات جديدة بين المكونات المتصارعة سابقاً، وهذا التعريف يعكس محوراً هاماً في مشروع التوافق الوطني، وهو إعادة

1 كمال كركوكي، التوافق السياسي والتوافق الوطني.. المفاهيم، ووسائل التطبيق، والتجارب الدولية، موقع هكار نت، (11 /7/ 2013)، شوهد في 2022/3/1 http://hekar.net/post/13401/.

2 Thaddeus Metz, A Theory of National Reconciliation: Some Insights from Africa philpapers 04 Dec, 2016 : https://philpapers.org/rec/METATO :شُوهد في 2/3/1

بناء شبكة العلاقات الوطنية بين المكونات المجتمعية والسياسية، مما سيساعد في الوصول إلى تسويات تاريخية تجنب المجتمع السقوط مرة أخرى في الشقاق وعدم الوفاق، ولكنه تعريف يعرض جانب واحد هام في التوافق الوطني، وهو جانب (إعادة بناء العلاقات)، لكنه لا يُعرفنا بالهدف من التوافق، وهنا نأتي إلى التعريف الثالث للتوافق للباحث التونسي حسن بن حسن [3] الذي يُعرِّفه بأنه "ساحة للبحث عن المشترك، ويحمل وجهاً آخر مسكوت عنه، فهو مجال لتقديم بعض التنازلات في سبيل تأمين المستقبل"؛ وهو تعريف فلسفي يركز على فلسفة وروح التوافق التي تبحث عن السلام والوئام داخل المجتمع ولو جاء على حساب تقديم كل مكون لبعض التنازلات المتبادلة من أجل تحقيق الاستقرار والأمن للجميع.

ولكننا بعد هذا التعريف الفلسفي لحسن بن حسن نحتاج إلى ما يُعرف بالتعريف الإجرائي (أو العملي) للمفهوم الذي يمكن استخدامه بسهولة من طرف قطاعات واسعة من النخبة العربية الشابة؛ لذلك سأستخدم هذا التعريف الإجرائي للتوافق الوطني في هذا الكتاب بأنه هو ذلك" المسار الذي يتم الاتفاق فيه بين كافة المكونات الوطنية على الحد الأدنى الواجب توفره من الثوابت، والقواعد، والقيم، والتصورات والسياسيات، اللازمة لبناء السِلم الاجتماعي، وعدالة توزيع الثروة، والتداول السلمي للسلطة في المجتمع".

وهذا المسار التوافقي يحتاج إلى تيار أو نخبةٍ مؤمنة به، ومدركة لتحدياته، وتمتلك "جاهزية إنتاج الحلول الوسط" وفق تعبير أرنت ليبهارت[4]؛ ولديها فلسفة "التركيز على أكبر قاسم مشترك بين التيارات السياسية والاجتماعية والثقافية حسب رؤية المستشار طارق البشري[5].

وبناء عملية أو مشروع التوافق الوطني لا يُوهَب للمجتمعات لمجرد حُسن النية، أو البوادر الطيبة التي تبديها بعض المجموعات والنخب السياسية والقطاعات المدنية، وإنما يحتاج بناؤه إلى رجال صبورين وأقوياء يمتلكون الرؤية والقدرة، ويعملون بسياسة النفس الطويل، مستفيدين في ذلك أولاً من التواصل المتناغم الموجود أصلاً داخل المجتمع، المتعالي في كثير من الأحيان على خلافات النخبة، وحواجزهم الأيدلوجية، والأهم بالطبع تعلمهم من إخفاقات التجارب السابقة التي مروا بها، وثانياً من خلال دراستهم للخبرة الإنسانية العالمية، ويمكن هنا على سبيل المثال ذكر التجربة الأمريكية بعد الاستقلال عن بريطانيا وهي التجربة التي تكللت بوضع وثيقة الحقوق والدستور الأمريكي، وهي التجربة التي لم تكن تعبيراً عن إرادة

3 باحث في الفلسفة الغربية ومستشار أكاديمي بجامعة قطر الوطنية، مقابلة شخصية بالدوحة، 17 / 1/ 2022.

4 أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص 55.

5 طارق البشري، نحو تيار أساسي للأمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2008، ص 44.

نخبوية وفقط، وإنما كانت تعبيراً عن إرادة شعبية للشعب الأمريكي وقتها الذي خاض نضالات عدة ضد الاستعمار البريطاني، وأراد تكوين وفاق اجتماعي معبر عن تمثيلات عرقية مختلفة لشعب هجين أتى من مناطق متنوعة من دول العالم.

أثناء العمل على هذا الكتاب بدأت بحصر العقبات والكوابح التي تعرقل بناء أي توافق مجتمعي، ووجدت عقبات متنوعة، لكن لاحظت أن أصعبها على الحل، وأكثرها استعصاء على التفكيك هي العوائق الفكرية والأيديولوجية والثقافية، التي تستولى على العقل الجمعي للمجتمع والنخب العربية، وتجعله يجد صعوبة في فهم فلسفة وروح بناء التوافق بين مكونات الوطن الواحد، ولخطورة هذه العقبات والإشكاليات الثقافية والأيديولوجية سأبدأ بها.

كثافة الأيديولوجيا

قبل أن نتحدث عن الكثافة الأيدلوجية كعقبة تمنع تطور حالة التوافق الوطني لابد أن نعرف ما هي الأيديولوجيا المقصودة هنا؟ الأيديولوجيا "هي مجموعة الأفكار المنظمة والمتماسكة التي تفسر الماضي وتعالج الواقع، وتبشر بالمستقبل، ويسعى حاملوها للوصول أو السيطرة على السلطة، سواء على الطريق النضال الدستوري أو فوق الدستوري"، وبالتالي فالأيديولوجيا وفقاً لهذا التعريف نجدها تستلهم الخبرات الماضاوية، وتُقدم معالجة لقضايا الحاضر بهدف تحرير المستقبل من إكراهات وأزمات الماضي.

- الأيديولوجيا الحمراء

من خلال الحديث عن بعض النماذج الأيدلوجية الحاضرة بقوة على الصعيدين السياسي والفكري عالمياً يتضح لنا دور وآلية عمل الأيديولوجيا وعلاقاتها بالواقع والمستقبل، يمكننا البدء بالفكرة الاشتراكية لانتشارها وشهرتها وذيوعها على الصعيد العالمي من ناحية (خصوصاً في فترة الستينيات)، ومن ناحية أخرى تبلور هذه الفكرة في برامج أحزاب وحركات استطاعت أن تصل للسلطة في عديد من الدول شرقاً وغرباً، وأحدثت تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة منذ أن ظهرت للوجود قبل قرنين.

تنظر الفكرة الاشتراكية للماضي تحديداً من زاوية الاقتصاد، وترى أن الثروات كانت متاحة لكل الناس بدون قيد أو شرط أو احتكار، ثم جاء الرأسماليون فأخذوا هذه الثروات واحتكروها لأنفسهم، ولمزيد من تفردهم بهذه الثروات خلقوا دعاية مكثفة تحول دون امتلاك العمال والطبقات الدنيا لهذه الثروات، وبالتالي فالاشتراكية ترجع سبب مشاكل الحاضر إلى سوء عدالة توزيع الثروة وإلى احتكار الطبقة البرجوازية لها، والحل عندها هو العودة إلى سياسة المشاع وتوزيع الثروة وتحرير وسائل الإنتاج حتى ينتهي العالم من احتكار الرأسمالية للثروة والسلطة، والطريق لهذا الحل الحتميّ يأتي من خلال تحالف الطبقات المهمشة ضد الرأسماليين، وشعارهم في ذلك "يا عمال العالم اتحدوا".

وفق ما تقدم نلاحظ أن الأيديولوجية الاشتراكية قد فسَّرت أزمات الواقع من خلال العودة للماضي، وبعدها وضعت استراتيجية للتعامل مع الحاضر، ثم بشرت المظلومين بالعودة إلى دولة المشاع في المستقبل[6]. وبعد التعرف السريع على الرؤية الأيديولوجية الاشتراكية من

6 جاسم سلطان، أزمة التنظيمات الإسلامية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015، ص 137.

المهم التعرف على فلسفة وعمل الأيديولوجية الإسلامية وذلك لانتشارها في الساحة العربية والإسلامية بقوة، وتأثيرها في مجريات الأحداث السياسية وخاصة بعد ثورات الربيع العربي، خصوصاً مع وصول حركات إسلامية إلى سدة الحكم أو المشاركة فيه.

- الأيديولوجيا الخضراء

تنطلق غالب التصورات الإسلامية التقليدية في رؤيتها لانتشال الأمة العربية والإسلامية من الانحطاط الحضاري، وذلك من تصور مفاده أن سبب تخلف المجتمعات العربية ناتج عن عدم تطبيق الشريعة، والابتعاد عن الامتثال لأوامر وتعاليم الإسلام، والحل لمشكلة التخلف عندهم يكون بالتزام المجتمع الجاد بالدين، ويُعبر عن هذه الفكرة الشعار البسيط والمكثف.. "الإسلام هو الحل".

وفي التصور الغالب لغالب الحركات الإسلامية، الحركية والمنظمة منها بالضرورة، أن تطبيق الشريعة وإعادة المجتمع للدين مرة أخرى لن يتم إلا عبر بناء تنظيم قوي ومركزي يتمثل ويؤمن بقيم ومبادئ الجيل الأول في زمان الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء المسلمين في فترة الخلافة الراشدة، ودور هذا التنظيم هو قيام الدولة الإسلامية ومن بعد ذلك يتم الانطلاق في حلم بناء الخلافة الإسلامية[7].

- الأفكار القومية لحزب البعث

نموذج آخر هنا يمكن طرحه، وهو التصورات الفكرية والسياسية التي قدمها البعثيون طيلة أكثر من 70 عاما من التنظير أو الممارسة العملية، فرغم الهزائم العسكرية والسياسية المتتالية للبعثيين، سواء في العراق أو سوريا: هزيمة 1967 في الجولان، وهزيمة الجيش العراقي بعد احتلال العراق، ثم بعد غزو العراق، ثم الممارسات السلبية لحزب البعث مع الثورة السورية لاحقاً، إلا أن البعثيين لم يقفوا لبرهة ليطرحوا أسئلة حول أسلوب إدارتهم للحكم والسلطة؛ أسئلة من عينة: هل تقدم المجتمعان العراقي والسوري في ظل إدارتهم؟ هل تنحية وإهمال مشروع الديمقراطية كان عاملاً في تطوير المجتمع وتنميته، هل اجتثاث المكونات الحزبية والمدنية الأخرى داخل المجتمع، وزرع الخوف كان له أثره الإيجابي في وجود مجتمع قوي له منجزاته السياسية والاجتماعية والثقافية؟!

7 المرجع السابق

من خلال الثلاثة أمثلة السابقة يكون اتضح لنا دور وتعريف الأيديولوجيا، وأما مصطلح "كثافة الأيديولوجيا" فيعني:"حالة من التماهي الثقافي والنفسي مع الأيديولوجيا لدرجة أنها تحجب المكونات السياسية عن رؤية الواقع وحقائقه، وتجعلهم يتعاملون مع الواقع كما يجبون لا كما هو كائن ومستقر على الأرض، وقد يتسبب هذا التماهي الأيديولوجي كما يرى غسان سلامة[8] في أن تقع بعض الأنظمة السياسية أسيرة لأيديولوجيتها التي قامت عليها، وخاصة عندما تستخدمها بكثافة للتغطية على هشاشة شرعيتها السياسية؛ نتيجة فشلها في تغيير الواقع نحو الأفضل للشعب من حيث التنمية والاستقرار.

وتتصف الأيديولوجيا الكثيفة التي تعرقل التوافق بخمس سمات أساسيَّة هي:

1. العصمة والنقاء

فالاشتراكي كثيف الأيديولوجيا قناعته الرئيسة أن الرأسمالية هي سبب غياب العدالة في العالم، وأنه لا سبيل لتحقيق العدالة إلا بالقضاء على الرأسمالية، وعلى احتكار وسائل الإنتاج، وهو غير مستعد لسماع أي مقاربة مختلفة قد تُفسِّر سبب غياب العدالة بالمجتمع بغير فكرته!

لذلك فالكيانات المصابة بمتلازمة "الكثافة الأيدلوجية"، أو بمعنى آخر لديها هوس بالتفسير الحرْفي للنصوص التأسيسية التي تعبر عن أيدلوجيتها، غالباً ما ترفض فكرة عمل مراجعات وتنقيحات لفكرتها، وتكون حذرة ومتوترة من ثقافة النقد والتصويب في عالم أفكارها وعلاقاتها ومشاريعها؛ لأنها تؤمن بعصمتها من الخلل، وسيكون من العسير عليها بناء توافقات تتسم بالاستقرار.

وبناء التوافق يكون صعباً بدرجة كبيرة مع الحركات الدينية، التي لا تفرق بين الأيديولوجيا والدين، فالدين نصوصه ثابتة وخالدة لا تقبل النقد والتصويب، أحكامه كليّة وشديدة العمومية. لكن الأيديولوجيا المستندة لرؤية دينية كما نعلم هي فهمٌ وتأويل بشريّ لنصوص الدين، يخضع للنقد والتصويب والمراجعة، ولكن الخطأ يقع عندما تؤمن هذه الكيانات أن ما ينطبق على نصوص الدين بالضرورة ينطبق على أيديولوجيتها التي تتبناها من حيث عدم القابلية للنقد والمراجعة.

لذلك فأصحاب الأيديولوجيا الكثيفة عادة ما يحرمون المجتمع من بناء توافقات مع الآخر؛

8 غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 40.

لأنهم لا يرون سوى تطبيق أفكارهم وحدها، ولا يرون بأي حال أي صواب في الفكرة أو الأيدلوجية المقابلة، ولا يقبلون المراجعة والتصويب والنقد لذواتهم، وغالباً ما يجعلون الآخر المخالف لهم شيطاناً أو عميلاً أو خائناً معادياً للمجتمع أو الوطن أو للدين.

المعضلة أن الكثافة الأيدلوجية هذه عبارة عن مستويات من التراكم بحسب مستوى الأعضاء ونفاذ الفكرة لعقولهم وهكذا، أو مستوى وجودهم في التنظيم الحركي أو السياسي الذي يحمل هذه الفكرة، وبالتالي نرى تكثيفاً للتخبط كلما تكثف وتعمق الإيمان بالفكرة في شكلها الأكثر نقاءاً، والبعيدة عن الاختلاط بأفكار أخرى، وبالطبع لأن القيادة تتحمل الجزء الأكبر في مسألة نجاح أو فشل الفكرة، نرى القيادات في التنظيمات التي تتسم بالكثافة الأيدلوجية تتصرف وفق أسلوب غير منهجي في المحاسبة والمساءلة وإدارة المراجعات وتصحيح الأخطاء التي وقعوا فيها أو وقع فيها التنظيم، وهو ما سيتم مناقشته في العنصر التالي.

2. القائد الفاشل يشكو من جنوده

حاملو الأيديولوجيّات الكثيفة لا يتصورون أن الخطأ الناجم عن إدارتهم (في العمل السياسي أو المجتمعي) ربما يكمن في تصوراتهم المعرفية، أو تفسيراتهم العملية والتطبيقية لهذه التصورات، وبالتالي يضعون سبب هذا الفشل على عاتق الآخرين، وتعد مقولة القائد نابليون "القائد الفاشل يشكو دائماً من جنوده" متماشية مع هذا السياق؛ لأن قيادات وأعضاء الكيانات الغارقة في الأيديولوجيا لا يهتمون بالواقع أو محاولة فهمه، وإنما هدفهم النهائي هو حشر الواقع في صناديق خيالتهم وأحلامهم الأيدلوجيَّة، الذي قد يكون متماهياً ومتسقاً مع فترة زمنية بعيدة المدى لا تمت بأي حال للواقع الحالي، وهذا بطبيعة الحال يُعد عائقاً كبيراً في بناء أي توافق وتواصل مع الآخر، ومن هنا تنشأ الخصومات السياسيَّة والفكرية والثقافية، وتتعاظم بالطبع بشكل أكبر داخل المجتمعات المغلقة، التي تخلو من الحوار، وتغيب عنها الديمقراطية.

والحقيقة أن الانغلاق والعزلة وعدم الاحتكاك بتيارات وتنظيمات أخرى لديها أفكاراً مختلفة، يصيب الحركة وقياداتها بمرض خطير وهو أحادية الفكرة وتكلسها، لأن الاحتكاك يجذب عناصر مختلفة جديدة تزيد المرجعية الأساسية تطوراً وتحديثاً، ويمكن رؤية ذلك بسهولة في أفكار المجتمعات الحضرية، خصوصاً الساحلية منها، التي يمر عليها أناس من مشارب شتى، لديهم من المرونة والكياسة التي استقوها من مجتمع حي فاعل يموج ببشر متنوعين، فيما المجتمعات غير الحضرية المنغلقة تزيد فيها كثافة فكرتها الأساسية، وتصبح طوال الوقت طاردة للجديد

والغريب عنها، ويصيبها بما يمكن تسميته بـ "عمى البصيرة" حيث لا ترى الحق والصواب سوى في فكرتها لأنها لم تحتك بأي أفكار أخرى، وهو ما سيتم مناقشته في العنصر التالي.

3. عمى البصيرة

الأيديولوجيا الكثيفة لا ترى الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع كما هو من حيث تداخل علاقاته، وطبقاته وفئاته الدينية والعرقية والمجتمعية المتنوعة، والحاجة لبذل الجهد في فهمه، ومعرفة شبكة التيارات السائدة فيه، والبحث عن توافقات ممكنة في داخله تجعل عملية تطويره نحو الأفضل ممكنة؛ لكن الأيدلوجيا الكثيفة ترى "مجتمع حالم" طبقاته وتنويعاته العرقية والدينية تسير وفقاً للمنظومة التي خلقتها هذه الأيدلوجيا وضفرتها. لذلك يعتبر المستشار طارق البشري :"أن عدم الاعتراف بما يفرزه الواقع من قوى وجماعات ثقافية أو سياسية أو اجتماعية مانع لبناء مشروع وطن يمكن التوافق عليه، والسبب في ذلك يرجع لأن عقل الأيديولوجيا الكثيفة يعتقد اعتقاداً جازماً بأن على الجميع أن يخضع لخطته المحكمة، لأنها هي الوحيدة القادرة على تغيير حاضرهم ومستقبلهم نحو الرفاه والسيادة والكرامة، لذلك نجد كثيفي الأيدولوجيا ممن يؤمنون بالخيار الثوري يقولون" بأن الشعب الذي لا يثور كل فترة وفق رؤيته هو شعب جبان وخانع لا يستحق الحياة!"[9]

ولأن أصحاب الأيدلوجيا الكثيفة يرون في فكرتهم ومرجعيتهم التصور المثالي الذي يجب بذل الجهد في تنزيله على الأرض، يقومون برفض أو في أدنى الأحوال بتحييد الدراسات والتطبيقات العلمية، خصوصاً الحديث منها، لأن الوسائل والبرامج التكنوقراطية في رأيهم لن تحدث فارقاً في تطبيق مشروعهم الأيديولوجي، أو لا يمت بصلة للتصورات النظرية والعملية المؤمنين بها، وهو العنصر الذي سيتم مناقشته تالياً.

4. غياب المؤشرات

تحلل كثافة الأيديولوجيا مشاكل وتحديات المجتمع بناء على الأحلام النظرية التي ترغب في تحقيقها وليس اعتماداً على المؤشرات، والدراسات الاجتماعية، والاستراتيجية وموازين القوى القائمة، وتظن أن الواقع سيتغير كلما كانت قناعة أنصارها بأفكارها راسخة، وبُنيتها التنظيمية متراصة لا يتسرب لها ثقافة التساؤل والنقد، لأنها تعتقد أن امتلاك القوة التنظيمية

9 طارق البشري، نحو تيار أساسي للأمة، مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى، 2008، ص 44، بتصرف كبير

المؤمنة بكثافة فكرتها ورؤيتها وحدها ستُحدث الفارق، وأنها ليست بحاجة بها إلى التوافق مع القوى الأخرى في المجتمع.

والسمات الأربع السابقة كلها قادمة من منبع أو من مرض أساسي وهو إيمان أصحاب الأيدلوجيا الكثيفة بأن رؤيتهم وحدها هي الرؤية الأكمل والأقوى والأنقى، القادرة وحدها على تغيير الواقع، وهو ما سيتم مناقشته في العنصر التالي.

5. احتكار الرؤية

الشخص المتصف بكثافة الأيديولوجيا غالباً ما يكون مصاباً بداء "احتكار الرؤية" ويعتبر تصورات الآخرين باطلة وفاشلة، وليس بها أدنى درجة من الأهلية والكفاءة التي يمكن تبنيها أو التوافق عليها، فهو يعتقد اعتقاداً جازماً بأنه مالك المشروع السياسي الاجتماعي النقي الكامل، والرؤية الوحيدة التي يمكنها أن تخلص الوطن والشعب من تخوفات المستقبل، وبالتالي من يمتلك هذه الفكرة عن أفكاره لن يسعى لبناء توافق مع أي مكون سياسي، أو ثقافي أو اجتماعي أو ديني؛ لأن التوافق بالأساس هو مساحة من التنازل عن بعض القناعات في سبيل الاتفاق مع الآخر أو الآخرين على الحد الأدنى الواجب توافره لتيسير الوصول لتفاهم ما، سياسي أو اجتماعي الخ.

من خلال السمات الخمس السابقة للأيديولوجيا الكثيفة نجد أن المتصفين بها لا يرون الواقع القائم، ولا يؤمنون بالمراجعات، ويُنزِّهون أنفسهم عن الوقوع في الفشل أو الخطأ، ويرجعون أسباب فشلهم لعدم إيمان أو التزام الآخرين بمنهجهم أو طريقة تفكيرهم، ويترتب على ذلك فشلهم التام في نسج علاقات شراكة وتعاون وتوافق مع المكونات (المجتمعية أو السياسية) الأخرى في المجتمع؛ والتي يحتاج التوافق معها إلى تقديرها واحترامها ومشاركتها في صناعة القرارات والخطط.

فيما يلي استعراض لخمس تجارب لحركات معارضة ولأحزاب سياسية ولأنظمة سياسية من الساحة العربية والإسلامية، القاسم المشترك بينهم جميعاً هو تأثرهم بشكل مباشر بعامل كثافة الأيديولوجيا، سواء في نجاحها في تحقيق أهدافها عندما تخففت قراراتها واستراتيجيها من الأيديولوجيا الكثيفة، أو فشلت في بلوغ غاياتها عندما أصرَّت على التمسك بالأيديولوجيا الكثيفة، وتغاضت عن الالتفات لطبيعة السياق السياسي المحلي والدولي، ولم تأخذ في حساباتها الممكن والمتاح عمله وفقاً لمعطيات وظروف الواقع.

أ. حركة كفاية 2003

حركة كفاية هي حركة شعبية مصرية تأسست في عام ٢٠٠٣ عقب الغزو الأمريكي للعراق، وتعد نموذجاً ناجحاً لفكرة تجاوز وتحييد كثافة الأيديولوجيا واحتكار الرؤية السياسية، فقد جمعت داخل تكوينها التنظيمي كوادر من اليسار والإسلاميين والليبراليين والقوميين، لذلك عبر الدكتور أيمن نور رئيس حزب غد الثورة المصري عن هذه التجربة بقوله: "إن حركة كفاية ضمت بداخلها من وصفهم بأنهم (مطاريد الأيديولوجيا) سواء كانوا من الإخوان أو من اليسار أو من حزب الوفد، وعلى رغم الاختلاف الأيديولوجي بينهم، لكنهم تخففوا من ضغط هذه الإيديولوجيات"[10] من خلال فهمهم لطبيعة الواقع السياسي القائم، وإدركهم أن إحداث تغيير سياسي في مصر لا يمكن أن يتم من دون خلق توافق ولو مؤقت بين القوى السياسية المصرية المعارضة في تلك الفترة، والاتفاق على هدف مرحلي وهو منع "مشروع التوريث" -توريث الرئيس الأسبق حسني مبارك الحكم لابنه جمال- لذلك كان شعار حركة كفاية شعاراً جامعاً عاماً معبراً عن أجندة واسعة متفق عليها وهو الشعار الشهير: "لا للتمديد لا للتوريث".

ثم تطورت تجربة حركة كفاية ونتج عن نواتها التأسيسِّة الأولى تكوين نسخة أخرى لاحقاً وهي "الجمعية الوطنية للتغيير" وهو التوافق السياسي المصري الجمعيّ (الذي تم تأسيسه أيضاً من طيف واسع من التيارات السياسية المختلفة)، والذي كان له دور مهم في الأحداث التي أعقبت ثورة الخامس والعشرين من يناير عام 2011.

ب. هيئة 18 أكتوبر 2005

نجاح ثورة تونس في العام 2010 في تحقيق العديد من أهدافها – ونتحدث هنا عن المراحل الأولى للتجربة الانتقالية التي أعقبت الثورة التونسية ونجاحها وليس المراحل النهائية التي تعيشها في السنوات الأخيرة- يرجع الفضل فيه إلى التوافقات السياسية التي تمت قبل الثورة بين الحركات وقوى المجتمع المدني التي كانت راغبة في التحرر من سلطوية نظام بن علي.

تأسست هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات في 24 ديسمبر 2005 من عدة أحزاب

10 جريدة العربي الجديد 2016/5/31

* المطاريد مصطلح عامي مصري يُطلق على الأشخاص الذين لهم قضايا مع المجتمع والدولة فيقرروا الإنزال عن المجتمع والهروب نحو السكن* في أطراف البلد مثل الجبال والصحراء

وشخصيات تونسية معارضة لنظام الرئيس زين العابدين بن علي، وفي بيانها التأسيسيّ انتقدت الهيئة الوضع العام في البلاد، كما دعت إلى:"بلورة عهد ديمقراطي يكفل لكل المواطنين والمواطنات المساواة والحريات والحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف"[11].

وقد شكلت الهيئة تجربة فريدة للعمل المنسّق القائم على البحث عن التوافق بين القوى السياسية المختلفة بعيداً عن الخضوع للأيديولوجيات الضيقة، فقد شملت الهيئة في عضويتها الإسلاميين واليساريين واللبيراليين والقوميين مثل: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين، والحزب الديمقراطي التقدمي، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وحركة النهضة الإسلامية، والمؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب العمال الشيوعي التونسي، والوحدويون الناصريون بتونس.

وكان أبرز ما جاء في بيانها التأسيسي والمتعلق بفلسفة عملها المبني على التفاهم والتوافق السياسي هو اعتمادها استراتيجية العمل بالحد الأدنى من الحريات المتفق عليه بين أعضائها، وأن تبقى قنوات الاتصال مفتوحة بين كافة القوى، وتأكيد الهيئة على احترامها لاستقلالية كل الأطراف وقبولها للاختلاف، ولا تُلزم هذه الأطراف إلا بالاتفاقات والمواثيق المشتركة[12].

وقد خرجت الهيئة بالعديد من الوثائق الهامة التي ساهمت في تأسيس فضاء سياسي جديد وبناء توافقات تونسية ساعدت في نجاح ثورة تونس في العام 2010 وفيما يلي عناوين بعضٍ من هذه الوثائق:

الوثيقة 1: البيان التأسيسي لهيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس.

الوثيقة 2: هيئة 18 أكتوبر بباريس من أجل الحقوق والحرّيّات في تونس.

الوثيقة 3: إعلان هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

الوثيقة 4: هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات: إعلان مشترك حول العلاقة بين الدولة والدين.

الوثيقة 5: حول انحراف داخل اليسار أو عندما يضلّ رفاق الطريق.

الوثيقة 6: العلاقة بين الإسلاميين والعلمانيين: تجربة 18 أكتوبر في تونس.

وقد مهدت تجربة هيئة 18 أكتوبر الطريق أمام القوى السياسية التونسية لبناء جسور تواصل

11 وثائق هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس: https://2u.pw/hBLLa، شُوهد في 2022/3/15

12 وكما هو واضح فهي أجندة جيدة للغاية كانت تصلح لأن تسير المرحلة الانتقالية في تونس إلى سلام حال تطورت هذه الرؤية، لكن المرحلة الانتقالية مرت بتعثر بعدها بسبب الاستقطاب السياسي المبني على أرضية أيدلوجية وحزبية (المحرر).

بينها وتوافق على البرامج والمشاريع، وهذا ساعد في نجاح الثورة التونسية في تحقيق العديد من أهدافها التي قامت من أجلها.

ج. التجربة التركية

بعد إلغاء الخلافة الإسلامية وتأسيس أتاتورك للجمهورية التركية على أساس المواطنة وليس الديانة، حصل صدام بينه وبين المكون الاجتماعي الإسلامي الذي يؤمن بأن الخلافة ركن من أركان الدين، واستمر هذا الاشتباك السياسي والثقافي لعقود من الزمن حتى بعد وفاة أتاتورك، خصوصاً مع استمرار المؤسسة العسكرية التركية في الحفاظ والإشراف على تطبيق النموذج العلماني الذي لم يكن متصالحاً بشكل كامل مع التراث والثقافة التركية، لذلك قام الجيش بعده انقلابات على حكومات منتخبة بدعاوى مخالفتها لنهج أتاتورك العلماني، واستمر هذا الصراع حتى تأسس حزب العدالة والتنمية في العام2001 والذي دخل لفضاء السياسة من بوابة جديدة عنوانها الانطلاق من تحديات الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي التركي كما هو، والبحث عن الحلول الوسط من داخله، وفق وصف الدكتور إدريس بووانو لاستراتيجية الحزب بأنها "فن الصدق مع الشعب، وفن المناورة مع العدو، وفن تحقيق الممكن في اطار العدالة"[13].

راجع مؤسسو الحزب وقتها التجارب السابقة الفاشلة، وقاموا بعمل مراجعات منقحة للأفكار الإسلامية التقليدية شديدة المحافظة، وتخففوا منها بما يناسب الواقع، ونجحت هذه المراجعات في بناء توافقات داخلية، فحزب العدالة والتنمية يقر بدستور تركيا العلماني، وبالنظام الديمقراطي الحديث، ولم يعارض الحزب انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، وفتح الحزب بابه لعضوية غير الإسلاميين من القوميين والعلمانيين، وبالتالي تم بناء العديد من التوافقات مع مكونات المجتمع السياسي التركي؛ مِمَّا وفر درجة عالية من الاستقرار والتنمية للبلد.

د. التجربة الماليزية

دخل الماليزيون مسار النهضة والتقدم من بوابة المصالح المشتركة (الواقع)، وتجنبوا التأثر بكثافة الأيديولوجية سواء تلك التي تستند على أسس تاريخية (وتركز على أسئلة مثل ما هو المكون

13 إدريس بووانو، إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد، مؤسسة الرسالة، ناشرون بيروت 2005، ص 75.

الأصيل في ماليزيا؟ وما هو المكون الوافد؟)، أو تلك التي تعتمد على أسس دينية كالبحث مثلاً في قضايا الهوية الدينية للمكونات القائمة في البلد.

والحقيقة أنه لم تبن حالة التوافق السياسي والمجتمعي في ماليزيا من مجرد الانطلاق من النية الحسنة التي تبنتها المكونات الاجتماعية والسياسية المختلفة، بل سبقتها قبلها تخوفات وقلاقل ومشاكل جمة، ومن ثم محاولات دؤوبة و"متراكمة" للوصول لحالة التوافق المجتمعية والسياسية هذه.

من المعروف أن ماليزيا تتكون بنيتها الاجتماعية من مكونات عِرقيَّة ودينية مختلفة، فهناك المكون الصيني القادم لماليزيا في فترة الاحتلال البريطاني، وهو المكون الاقتصادي الذي يمتلك في يديه مقادير عالم المال والأعمال، وهناك المكون الهندي المهيمن على قطاع الخدمات والبنوك، والذي أتى لماليزيا أيضاً في البداية بطلب من الاحتلال البريطاني لتوفير يد عاملة رخيصة تعمل في القطاع الزراعي، ثم هناك الأغلبية الملاوية المسلمة، وهم سكان ماليزيا الأصليين.

مرت ماليزيا بأزمات مختلفة كرَّست الحاجة لمشروع توافق وطني، خصوصاً مع التركيبة العرقية المتنوعة للمجتمع الماليزي، كان من بين تلك الأزمات على سبيل المثال الاضطرابات العرقية بين الملايو والصينيين والتي أدت لمقتل 143 من الصينيين و25 من الملايو في 1969/5/13، وهي الاضطرابات التي تركت وراءها أزمة سياسية واجتماعية كبيرة في ماليزيا[14].
بجانب الصراعات السابق ذكرها كانت هناك تخوفات طوال الوقت بين المجموعات وبعضها، وكان لدى الصينيين والهنود تخوفات من تهميشهم سياسياً كأقلية، وكان لدى الملاو تخوفات من سيطرة الصينيين على الاقتصاد وتزايد نفوذهم السياسي، خصوصاً مع الأوضاع الصعبة التي كان يعاني منها الملاو مقارنة بالصينيين والهنود.

كان هناك تحفز وتوتر واضح بين العرقيات الثلاث الكبرى، لكن رغم ذلك كان كل منهم يدركون أنهم سيعيشون معاً للأبد، وأن النزاع والترصد الدائم لن يوصل لأي نتيجة إيجابية، لا لصالح ماليزيا، الوطن الأم، ولا لصالح العرقيات نفسها.

من ثم اتخذت قيادات وطنية المبادرة لوضع خارطة طريق لمشروع تفاهم بين العرقيات الماليزية بأكملها، وكان أول من وضع نواة لهذا المشروع هو تنكو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء بطل الاستقلال. وكان هذا الرجل –والذي تعلم القانون في جامعة أكسفورد في بريطانيا– يدرك

14 محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 12 يونيو 2012 (شوهد في 18 مايو 2022) : https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2012/06/20126211235327448.html.

أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا. ونجح في بناء علاقات وثيقة وتفاهمات مع قيادات الصينيين والهنود اعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو، في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين والهنود. ونجح تنكو عبد الرحمن في بناء تحالف من الأحزاب الكبرى الثلاث، وهو ما شكّل أساس فكرة التوافق و"اقتسام الكعكة" بين مختلف الأعراق، وعلى أساس هذه الفكرة ما زال حكم ماليزيا قائماً. ونجح تنكو عبد الرحمن أن يكون بطلاً للوحدة فتم ضمّ صباح وسراواك وسنغافورة. وعندما شعر أن بقاء سنغافورة سيهدد أسس التوافق الماليزي، اختار طرد سنغافورة في سبيل الحفاظ على التوافق[15].

ثم أتى من بعده رؤساء حكومات مشوا على نفس النهج، وهو العامل الإيجابي الأكبر في التجربة الماليزية، فلن ينكر أحد أن ماليزيا تهيأ لها عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال وحتى الآن. تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة، وقادرة على العمل لتحقيق المصالح الكلية للدولة، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي وحساسياته، ولمجموعة الحسابات الإقليمية والدولية. وكان من أهم مزايا القيادة الماليزية أنها تعرف ماذا تريد، وأنها لا تبالغ في تقدير الإمكانات المتاحة، وهي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ، ولو اتسم أحياناً بالبطء، فإنه كان يسير في الاتجاه الصحيح[16].

اختتمت تجربة النهضة والتنمية في ماليزيا بالصانع الأبرز مهاتير محمد الذي قرر هو ورفاقه استكمال مسيرة تجاوز الصور النمطية السلبية عن بعضهم البعض وطيّ صفحة الماضي، وأغلقوا صفحة الحرب الأهلية التي وقعت بين العامين 1963/1964[17] ، وأصبح شعارهم تعالوا " **نتوافق لا نتعارك**"، فنجحوا بقيادة الزعيم مهاتير محمد وحزبه في بناء نهضة ماليزية شهد لها الجميع بحسن الإدارة والإنجاز في وقت قياسي.

هـ. التجربة العربية

يرى المفكر عبد الله العروي أن حملة نابليون بونابرت على القاهرة، وغزو الفرنسيين لمصر في العام 1798 دفعت بحدوث تداعيات سياسية وثقافية كبيرة، وألقت بحجر ضخم في البحيرة الراكدة، حيث وضعت العالمين العربي والإسلامي أمام مرآة التقدم، وعجلة التحديث الدائرة هناك في الضفة الأخرى من المتوسط، وحينها طرح المثقفون العرب والمسلمون –بكافة

15 المصدر نفسه

16 المصدر نفسه

17 محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم النموذج الماليزي والأمريكي، مركز التنوع لفض النزاعات: https://2u.pw/CyEId

مشاربهم- على أنفسِهم سؤالاً كبيراً هاماً وهو سؤال "لماذا تخلفنا وتقدم الغرب؟" والإجابة على السؤال أنتج ثلاث أيديولوجيات كبرى، هي الإسلامية والاشتراكية والليبرالية، وفقاً للعروي[18]، الأولى قالت :"أننا لن نتقدم إلا بالعودة إلى الشيخ"، الثانية قالت" لن نتقدم إلا ببناء المصنع"، والثالثة قالت" لن نتقدم إلا بإنشاء البرلمان"، الأيديولوجيا الأولى أرجعت تخلف العرب إلى بعدهم عن تعاليم الدين، وإهمالهم للقيم الإسلامية، ولا أمل في أن نعود إلى التقدم إلا إذا حققنا الاعتزاز بالانتماء للدين الإسلامي، وهذا ما قصد به العروي بمصطلح العودة إلى الشيخ أي العودة للدين، والأيديولوجية الثانية رأت أن العاصم من التخلف هو الدخول إلى عالم التصنيع والتحديث التقني والتطوير العلمي لأن كل ذلك سيقودنا للنهضة مثل أوروبا، فالقطاع الصناعي سيُنشئ قطاعاً عُمَّاليّاً، القطاع العمالي سينشئ طبقة عمالية، تسعى لحقوقها وحينها ستتكون الدولة الوطنية الاشتراكية، ويحدث التطور والتقدم المطلوب، وهذا ما قصده العروي-على لسان أصحاب الأيدلوجيا الثانية- بأننا لن نتقدم إلا عبر المصنع.

والأيديولوجيا الثالثة، كما يشرح العروي، تؤمن بأن تكوين النظم السياسية الليبرالية الحرة هو السبيل الوحيد لتقدم المجتمعات، ولأن النموذج الليبرالي أحد أبرز تمثيلاته هو مجلس نواب الشعب (البرلمان)؛ لأن البرلمان منتخب من الشعب، والذي دوره سيكون محاسبة الحكومة ومراقبتها، ووضع القوانين وسنّها، وهذا ما قصده العروي بقوله-على لسان أصحاب الأيدلوجيا الثالثة- لن نتقدم إلا بالبرلمان.

وبعد قرابة قرن من الزمان على النقاش والجدل حول هذه الأطروحة (الأيديولوجيات الثلاث) لا يزال المجتمع العربي يراوح مكانه، ما زال يعاني من التخلف والفقر؛ إذ ما زال الصراع وعدم التوافق مستمراً بين التيارات الكبرى الثلاث، الليبرالية واليسارية والإسلامية، بسبب تمسك كل فريق برؤيته الأيديولوجية الكثيفة مما أدى إلى فشلهم في بناء جسور التوافق بينهم.

وتلخيصاً لما ذُكِر، استعرضنا في الصفحات السابقة مصطلح (كثافة الأيديولوجيا) وذكرنا فيه التالي:

- تعريف التوافق الوطني بأنه ذلك "المسار الذي يتم فيه الاتفاق بين كافة المكونات الوطنية على الحد الأدنى الواجب توفره من الثوابت، والقواعد، والقيم، والتصورات والسياسيات، اللازمة لبناء السلام الاجتماعي، وعدالة توزيع الثروة، والتداول السلمي للسلطة في المجتمع".

18 عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، معرة النعمان (سوريا)،2006.

- تعريف الأيديولوجيا بأنها" مجموعة الأفكار المنظمة والمتماسكة التي تفسر الماضي، وتعالج الواقع، وتبشر بالمستقبل، وتسعى للوصول إلى السلطة، سواء على الطريق النضال الدستوري أو فوق الدستوري، إذاً فالأيديولوجيا تستلهم الماضي، وتُقدم معالجة لقضايا الحاضر بهدف تحرير المستقبل من الإكراهات".

- تعريف كثافة الأيديولوجيا المعيقة للتوافق بأنها "حالة من التماهي الثقافي والنفسي مع الأيديولوجيا لدرجة أنها تحجب المكونات السياسية عن رؤية الواقع وحقائقه، وتجعلهم يتعاملون مع الواقع كما يجبون لا كما هو كائن ومستقر على الأرض".

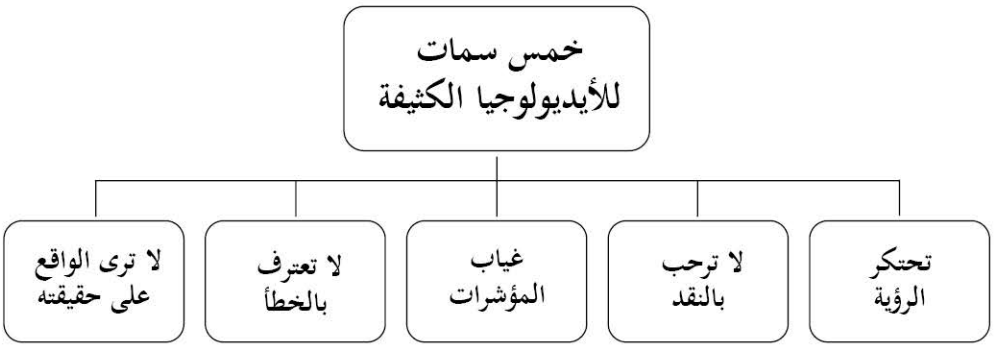

الإيمان بالحلول الجذرية

من العوائق الكبيرة في بناء التوافقات الإيمان بالحلول الجذرية، وهذا يعني على المستوى العملي أن يؤمن كل مكون في المجتمع إيماناً لا يخالطه تساؤل ولا تفكير ونقد، بأن ما يملكه من رؤية لإصلاح المجتمع أو لاستقراره هي الرؤية الوحيدة الصالحة والنافعة!، وأن أيّ رؤية أخرى للإصلاح هي رؤية فاشلة ولا تستحق الاهتمام بها!، ففي الإطار الديني والاجتماعي مثلاً عندما ترى جماعة مسيحية بأن المسلمين طارئين على الوطن، وأن العرب محتلين لمصر! وأنهم جاؤوا زواراً، وينبغي أن يعودوا من حيث أتوا![19]، وأن مصر لا بد أن تعود مسيحية خالصة، هذه الرؤية الجذرية المتعصبة إذا علا صوتها وأصبح لها أنصاراً، سيكون من الصعب جداً صنع شراكات أو توافقات معها ومع نخبة الأغلبية المصرية، فهذا الفريق الذي يؤمن بهذه الفكرة الجذرية الخاطئة بأن مصر كانت مسيحية ولابد أن تعود كما كانت، ولا يعترف بحقائق المنطق والجغرافيا ووقائع التاريخ التي تخبرنا بأن التواصل العربي مع مصر سابقٌ للإسلام؛ إذ الهجرات العربية بعد سد مأرب اتجهت للعديد من البلدان المحيطة بالجزيرة العربية ومنها مصر، وتركز بعضها في صعيد مصر كما يقول د. جمال حمدان[20]، فمن الصعب جداً إحداث توافق من الأساس، أيضاً سيكون من العسير إنشاء توافق وطني إذا ظهر فريق من الأغلبية المسلمة يعتقد بأن المسيحي المصري هو مواطن من الدرجة الثانية!، ولابد أن يخضع لمعاملة أهل الذمة ويدفع الجزية، ويُحرم من تولي المناصب القيادية للدولة!.

الإيمان بهاتين الفكرتين الجذريتين سيكون عقبة أمام إنتاج أي توافق قابل للحياة، فمعضلة الإيمان بالأفكار الجذرية الحديَّة التي لا تقبل المراجعة والحوار، يؤدي في النهاية إلى صعوبة إحداث التوافق بشكل أساسي، ويجعل المهمة تكاد تكون مستحيلة.

وهذا أمر أيضاً يمكن –وهو ما يحدث للأسف– أن ينتقل من الفضاء الديني والاجتماعي إلى الفضاء السياسي. بمعنى آخر، أن التناقضات الثنائية الموجودة في المجتمع الكبير، الديني والثقافي، توجد انعكاسات وتحديات شبيهة له في عالم السياسة، مثل ثنائية الإصلاح والثورة، وهي الثنائية الموجودة في قلب التغيرات السياسية والاجتماعية منذ ثورة عرابي والتي أفرزت تيَّارين لاحقاً، فريق يرى أنها "هوجة" وأن التغيير لن يحدث سوى بإصلاح هادئ، وفريق آخر وهو فريق الثورة الذي كان يرى أن التغييرات في مصر لن تحدث سوى بالإطاحة بطبقة خلفاء محمد علي والأتراك والتدخلات الفرنسيّة والإنجليزية، وهو ما سنشرحه في العنصر الآتي.

19 عبد الله الطحاوي، فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2013، ص 101.
20 جمال حمدان، شخصية مصر، (ج2)، دار الهلال، القاهرة، 2014، ص 298.

- نقطة الاشتباك

ما ينطبق على المثال السابق، يمكن أن ينطبق جزئياً على مثال آخر، وهو وجود رؤيتان متناقضتان لمسألة التغيير، نقصد هنا الاختلافات التي تدور طوال الوقت حول منهج الثورة ومنهج الإصلاح.

المؤمنون بأن الثورة هي الخيار الوحيد الصالح لإحداث التغيير في المجتمع غالباً لن يستطيعوا العمل بسهولة مع أنصار الفريق الذي يرى أن التغيير بالضرورة لن يأتي سوى عن طريق مسار (الإصلاح طويل المدى)، الذي يحتاج إلى الوعي بفكرة الكسب بالنقاط، والتحلي بسياسة النفس الطويل والصبر المتأني، ونتيجة للقطيعة مع كلا الفريقين تتحول الوسائل عند كل طرف إلى غايات، فالطرف الثوري يجعل الثورة غاية وهدف مطلوب لذاته! رغم أن الثورة في الحقيقة هي إحدى وسائل الإصلاح، والطرف الإصلاحي الذي يتباطئ في خطواته في مشروع الإصلاح، خاصة عندما يستشري الفساد، وتصبح هناك حاجة مُلِّحة لإصلاح عاجل، وأنه لا بد من تعجيل وتسريع الخطوات التي تستطيع وقف هدر الثروات والمقدرات الوطنية، ويغالي بأن سياسة الصبر هي الوحيدة التي يمكنها أن تنقذ البلد!، وبالتالي لن يتعاون مع تيار الثورة، أو على الأقل يقوم طوال الوقت بوصم الثوار بصفات التعجل والتهور واللاعقلانية، فينقطع حبل الحوار بين الطرفين بسبب الصورة السلبية التي يحملها كل فريق عن الآخر.

وهنا يتضح لنا أن "مشروع التوافق الوطني" سيصعب خروجه إلى النور إذا ما تحولت الوسائل والخيارات الاستراتيجية إلى أفكار يقينية لا يمكن الاستغناء عنها، أو على الأقل تطويرها ومراجعتها.

من داخل الحوار السابق ذكره كان هناك حوار فرعي آخر، يتبناه ذات الفريقين تقريباً، الفريق الثوري كان يؤمن بأن العسكر هم قلب الثورة المضادة، وأن مجرى التغيير الجذري لن يحدث سوى بكبح العسكر، فيما الفريق الإصلاحي -في غالبه على الأقل- يرى أن العسكريّين عنصر فاعل في المعادلة السياسية، وأن الإصلاح السياسي لا بد أن يشملهم كعنصر مهم في المعادلة، والتعامل معهم بشكل براجماتي هادئ، وهذه النقطة سيتم شرحها بالتفصيل في العنصر الآتي.

- ضبط العلاقة المدنية العسكرية

في مصر وعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011 برز تيار سياسي معادٍ بشكل راديكالي للجيش، والذي أرجع في خطابه وبياناته السياسية كل الفساد الحاصل في مصر إلى ما يسمى بـ"الحكم العسكري"، وسيطرة الجيش على مفاصل الدولة منذ العام 1952، وكان هناك تيار آخر يرى أنه يمكن ضبط العلاقة المدنية العسكرية على المدى المتوسط والبعيد عبر تقديم بعض التنازلات المتبادلة بين المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية المدنية من أجل عبور المرحلة الانتقالية بأقل الخسائر الممكنة، خاصةً وأن المكون العسكري له شرعية تاريخية تأسيسية للدولة المصرية من ناحية، ويمثل قلب هيكل الدولة الإداري من ناحية أخرى.

نلاحظ أن التيار الأول طالب بإخراج الجيش من الحياة السياسية فوراً وبدون انتظار، وكان طوال الوقت ينظر بعين الريبة إلى أي محاولة للطرف الآخر الداعي للتواصل مع المكون العسكري وتقديم تفاهمات معه، هذا التنازع ما بين الفريقين نتج عنه عدم التوافق على الحد الأدنى الكافي لتأسيس مرحلة انتقال ديمقراطي ناجحة، وهو ما تسبب في حدوث أزمة كبيرة جداً نتج عنها تعثر المسار الديمقراطي برمته.

نصل هنا لنتيجة مهمة وهي أن الأفكار الحِديّة والإيمان بالأفكار الجذرية عادةً ما يقود إلى عدم التوافق على المستوى الاجتماعي والسياسي، وهذا يعني في نهاية المطاف تعثر مسيرة الوطن لتحقيق أي تقدم نوعي ما في الاستقرار والتنمية.

يمثل الإيمان بالحلول الجذرية عائقاً أمام مشروع التوافق عندما يؤمن كل فصيل على حدة بأن ما يملكه من رؤية لإصلاح المجتمع هي الرؤية الوحيدة الصالحة والنافعة!، وأن أي رؤية أخرى للإصلاح هي رؤية فاشلة؛ وحينها يكون بناء التوافق الوطني أمراً عسيراً

وبعد استعراض عقبتي كثافة الأيديولوجية والقناعة بالحلول الجذرية، يأتي اعتبار (التوافق حدثاً وليس مساراً) كعائق استراتيجي أمام مشروع التوافق.

اعتبار التوافق حدثاً وليس مساراً

الحركات الاجتماعية والسياسية وقوى المجتمع المدني الذكية والقوية فكرياً وتنظيمياً لديها من الحصافة الكافية للتفرقة بين ثبات الأمور الاستراتيجية، وتغير وعدم ثبات الأمور التكتيكية.

اعتبار بناء التوافق حدثاً عارضاً، وليس مساراً استراتيجياً طويل المدى يُعد عقبة في طريق بناء التوافق، فالنخب عندما تتعامل مع مشاريع التوافق باعتبارها حدثاً عارضاً، وتتبناها كشعارات وقتية، أو إقامتها كأحداث احتفالية من أجل تسجيل المواقف والاستهلاك الإعلامي فقط؛ ثم الإطاحة بها وقت الجد لن تنجح في إنتاج مشاريع للتوافق طويلة المدى يثق فيها المجتمع.

صناعة التوافق صنعة استراتيجية تحتاج لمعرفة، ونفس طويل، وصبر على التحديات التي يمكن أن تواجه السياق السياسي والاجتماعي (مثل الاختلافات وقت الانتخابات- أحداث طائفية أو عرقية الخ)، وتهيئة وجود رجال أكفاء من كل الأطراف لإدارة عملية صياغة مشروع التوافق بشكل جاد وحاسم، والخروج برؤية يتوافق عليها الجميع لصُنع مرحلة جديدة في حياة المجتمع.

فالمراقب للساحة العربية سيجد سيلاً من الإعلانات اليوميَّة عن جبهات وتحالفات تُعقد لها مؤتمرات وندوات إعلامية ضخمة ثم لا نجد لها أثراً في الواقع، لأن الهدف الحقيقي من هذه الدعاية هو أن كل طرف يريد أن يقول: أنا منفتح وتقدمي، وقادر على التواصل مع الآخرين، لكنه في حقيقة الأمر هو يتعامل مع مشروع التوافق والتواصل كـ (دعاية إعلامية) لتحسين صورة حركته السياسية أو جماعته الدينية، لكنه في الحقيقة لا يمتلك نوايا جادة للسير خطوات عميقة في مشروع التوافق، لأن الأمر كما قلنا يحتاج لجهود شاقة ونوايا حسنة، وبرامج مدروسة، وتحديد قائمة قيم مشتركة، واتفاق على أهداف مرحلية، وقبل ذلك فترات لبناء الثقة بين النخب والشرائح الاجتماعية المختلفة.

من الأمثلة العالمية الدالة على تبني التوافق كمشروع استراتيجي فعال، والذي استلزم لبنائه الصبر على عقبات كثيرة وممتدة هو تجربة بناء الاتحاد الأوروبي؛ إذ تعامل القائمون على تأسيسه باعتباره مسار استراتيجي لا يمكن التراجع عنده، واستدعى ذلك مواصلة العمل

والتواصل وبناء الجسور بين قيادات الدول الأوربية بعيداً عن الصحافة والإعلام والاهتمام بالأحداث الفرعية المشتتة والمستنزفة.

- مشروع التوافق الأوروبي

استغرق توافق الدول الأوروبية على تأسيس الاتحاد الأوروبي قرابة 30 عاماً، وهي فترة طويلة جداً صاحبها العمل الدؤوب، والتحلي بسياسة النفس الطويل، والاتفاق على تفصيلات نوعية يصعب تجاوزها لاحقاً بعد التأسيس، وفي النهاية استطاع الأوروبيون بناء قلعتهم السياسية الأهم التي تعتبر أقوى حلف دولي عالمي من حيث الأثر والتواجد، وقارن بين التأثير السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي مثلاً، وبين كيانات أخرى مثل جامعة الدول العربية!

حينما نعود خطوتين للوراء لنتعرف باختصار على الأسباب التي أدت لتبني الأوروبيين لتأسيس الاتحاد الأوروبي وأهميته بالنسبة لهم، نجد أن الأمر بدأ بعد الكوارث التي حلت بأوروبا بعد الحرب العالمية الأولى ثم الحرب العالمية الثانية، حينما ازدادت الدعوات لتأسيس ما عُرِف فيما بعد باسم "الاتحاد الأوروبي" رغبة في إعادة بناء أوروبا بعد أن حطَّمت مدنها الحربين الكبيرتين، ومن أجل منع وقوع حرب شاملة أخرى.

بدأت نواة الاتحاد الأوروبي بتشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 على يد كل من ألمانيا (الغربية)، وفرنسا، وإيطاليا ودول بينيلوكس (benelux) (بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ). ثم ظهرت أول وحدة جمركية عرفت باسم المؤسسة الاقتصادية الأوروبية، وتُسمى في المملكة المتحدة بشكل غير رسمي بـ "السوق المشتركة"، وقد تأسست المؤسسة الاقتصادية الأخيرة عقب اتفاقية روما للعام 1957 ، وكان أول تنفيذ لقراراتها عملياً في يناير من العام 1958. وقد تطور الاتحاد الأوروبي من كيان إقليمي للتبادل التجاري، إلى شراكة اقتصادية وسياسية حتى الوصول في النهاية إلى بناء منظمة تجمع كل دول القارة الأوروبية في كيان واحد على الرغم من وجود التحديات والصعوبات والتي كان آخرها خروج بريطانيا من الاتحاد.

- تعامل النخب مع مشاريع التوافق باعتبارها حدثاً عارضاً من أجل الاستهلاك الإعلامي فقط؛ لن ينجح في إنتاج مشاريع للتوافق طويلة المدى يثق فيها المجتمع

- صناعة التوافق تحتاج لسياسة النفس الطويل، والصبر على التحديات مع توفر الإدارة الجادة في تهيئة الشروط الموضوعية داخل النخب.

- لا يمكن التعويل فقط على النخب، بل يجب الاعتماد أيضاً بشكل ملح على المؤسسات الأهلية والمجتمعية والكيانات الأكثر قرباً وانخراطاً مع المجتمع.

- هناك مساحات تفاهم مجتمعية معتمدة على التبادلات الاقتصادية والمعايشة، مهم البناء عليها لخلق مشروع توافق وطني أوسع.

العائد الاستراتيجي من التوافق

هناك عائق آخر يبطئ كثيراً من التقدم في تحقيق خطوات ناجحة في ملف التوافق الوطني، وهو عدم وضوح العائد الاستراتيجي لهذا المشروع الهام في عقل وذهن الفاعلين السياسيين، فالحركات السياسية تحجم عن الدخول في توافقات مع المكونات الأخرى خشيةً من الذوبان والتلاشي في المكونات الأكبر حجماً، أو خوفاً من تعرضها لضغوط وتضييق خاصة عندما تعمل في مجال سياسي ضاغط، لذلك من المهم أن يعرف كل الأطراف ما هو العائد عليه من هذا التوافق؟ وما هي القيمة المضافة له سياسياً وشعبياً؟ وهذا يستدعى جملة من الإجراءات منها الاتفاق على المكاسب والتحديات المتوقعة؟ وآليات توزع المكاسب؟ وكيف سيتم التعامل مع التحديات والعقبات الناتجة عن الشراكة؟ وماهى الموارد التي سيُساهم بها كل طرف؟ وما هي إجراءات الخروج من التحالف والتوافق في حال رأى فصيل/ مكون/ حركة ما صعوبة الاستمرار لجملة أسباب مختلفة.

والإجابة على هذه الأسئلة وغيرها يُقصّر المسافات على القوى السياسية والاجتماعية لإدارة حوار أكثر فعالية، ويجعل مشروع التوافق يتسم بقدر أكبر من إمكانية التحقق والاستدامة، وكلما كان العائد الاستراتيجي للتوافق واضحاً وجليّاً للمكونات السياسية والمجتمع ستكون فكرة التوافقات جاذبة ومجدية، فهناك تجارب وخبرات تجلى فيها العائد الإستراتيجي من التوافق فساهم في تسريع الحوار بين المكونات السياسية والمجتمعية المختلفة.

ولتوضيح هذا المحور سأعرض أربع خبرات من (مصر، وتونس، وراوندا والولايات المتحدة الأمريكية) بعضها نجح في إحداث تحول نوعي في حياة المجتمع، وبعضها فشل بسبب الاهتمام بالعائد الاستراتيجي من بناء التوافق الوطني، والعديد منها كُتب له النجاح عندما راعى قضية العائد الاستراتيجي من الإقدام على التوافق.

- يحيا الهلال مع الصليب

من أبرز الأمثلة الدالة على فكرة التوافقات الناجحة، والتي تعالت عن المكاسب الفئوية، والانتصار لمكسب المجموع الوطني، وسد المنافذ أمام الدعايا السلبية للخصم هو التوافق الإسلامي المسيحي في ثورة 1919 ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر، والذي دشَّن شعاراً شعبياً ترسخ في الوجدان المصري حتى اللحظة وهو شعار "يحيا الهلال مع الصليب"، حيث نجح هذا التوافق في بناء وحدة وطنية جامعة للمصريين كان من مكاسبها لاحقاً دستور

1923 والذي يُعد من أفضل الدساتير المصرية [21]، وهو الدستور الذي أسَّس للحياة الليبرالية شبه الديمقراطية في النصف الأول من القرن العشرين.

كان من أهم المكتسبات التي حققتها ثورة 1919 هو أنها عمَّقت وكرست التوافق الشعبي بين طوائف الأمة المصرية، وظهر فيها لأول مرة مفهوم المواطنة، وتكرس النداء لاعتبار الأمة مصدر السلطات، لكن التوافق الذي حدث في الثورة الشعبية الأهم في تاريخ مصر الحديث لم يتكرر في لحظات مفصلية أخرى، مثلما حدث لاحقاً إثر حركة الجيش في يوليو 1952م وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011.

في ثورة 1919 جنى الوطن مكتسبات جوهرية بسبب التوافق الوطني الذي نتج بالأساس عن رؤية نافذة من الكيانات الوطنية السياسية والدينية لحجم المكتسبات التي يمكن أن يجنيها الجميع مقابل وضع الانحيازات الدينية والسياسية جانباً، وهو الأمر الذي حدث عكسه تماماً في أزمة مارس 1954 حينما ضاعت مكتسبات جوهرية تتعلق بمشروع الديمقراطية إثر التوتر والاستقطاب الواسع الذي حدث بين القوى السياسة في العام 1954، ومن ثم ضرب مجلس قيادات الثورة لكل القوى المدنية مستغلاً هذا الاستقطاب الواسع بين الأحزاب والقوى المدنية- وعلى رأسها الوفد وجماعة الإخوان المسلمين- التي لم تكن تدرك ولم تر بشكل جيد العائد الاستراتيجي الكبير من مسألة التوافق السياسي والوطني.

وهو الأمر الذي حدث لاحقاً في نسخة كربونية بعد ثورة يناير 2011، حينما انحاز كل طرف سياسي لمصالحه الفئوية على حساب مصلحة الثورة، الأمر الذي أدى لخسارة فادحة لكل أطراف القوى المدنية.

- الترويكا التونسية

على عكس الحالة المصرية (نسبياً وليس بشكل مثالي لتعثر التجربة لاحقاً) برزت على الساحة التونسية العديد من التوافقات بين القوى السياسية المختلفة بعد الثورة الشعبية في عام 2010، على سبيل المثال قامت حركة النهضة التونسية بالدخول في توافقات متتالية، بداية من قبول الدخول في تحالف الترويكا الحاكمة عقب الثورة مباشرة، ثم ترك السلطة والتخلي عنها طواعية، ثم خفض مستوى التمثيل السياسي للحركة على مستوى الحقائب الوزارية رغم حصولها على المركز الثاني في الانتخابات البرلمانية، وقد علّق راشد الغنوشي زعيم

21 محمد نور فرحات وعمر فرحات، التاريخ الدستوري المصري، مركز الجزيرة للدراسات2011-/61 بتصرف كبير

الحركة على كل هذه المبادرات التوافقية بقوله ''لقد أقدمنا على مصافحة أيدٍ كنا نستنكف عن مصافحتها من موقع الخصومة السياسية، إذ رأينا في ذلك مصلحة البلد.. بل ذهبنا أبعد من ذلك إلى الانتقال بالعلاقة من موقع الصدام والتنافي إلى موقع التوافق والتعاون والمشاركة السياسية''.

وفي محاولة من الكاتب لفهم أعمق لتميز التجربة التونسية في بناء التوافقات التقيتُ بوزير الخارجية السابق الدكتور رفيق عبد السلام في العاصمة القطرية الدوحة، وسألته عن سبب إقدام الحركات التونسية على الدخول في تفاهمات وتوافقات سياسية؟ فأوضح بأن ذلك: "يرجع إلى إدراك العديد من النخب داخل التيارات الرئيسية للمكاسب المباشرة لحركاتهم الناتجة عن التوافق، وللفوائد الاستراتيجية الحاصلة للمسار الديمقراطي في تونس مقارنة بخيار التمادي في الصراع والنفي المتبادل ضمن معادلة صفرية مضرة بالجميع"، وأضاف عبدالسلام قائلا بأن: "ابتعاد الجيش عن ممارسة أي دور سياسي منذ بداية الاستقلال، يُضاف إلى ذلك دور المجتمع المدني في القيام بدور تحكيمي نسبياً بين مختلف القوى السياسية المتنازعة قد يسر من عملية التوافق والتخفيف من حدة الصراع".

أضاف عبدالسلام في لقائه مع الكاتب: "لقد أصبح هناك قبول متزايد بالتسويات وميل داخل الأحزاب للتوافق، وهذا بطبيعة الحال لا يعني اتفاقاً فيما بينها على صعيديّ الأفكار والتوجهات، لأن معظم التوافقات كانت بالأساس انتخابية وليس أيديولوجية أو ثقافية، وذلك تعظيماً للفوائد والمنافع، فقد رأت الحركات النتائج الإيجابية للتوافق وتأثيرها في الميدان، كما أن الظرف الدولي عقب الثورة كان مسانداً لفكرة قيام التوافقات داخل تونس لأن الأطراف الدولية لم تكن لديها مصلحة في انزلاق تونس نحو مناخات الحرب الأهلية وانهيار الوضع، كما كان هناك حرص على تجنب الحالة المصرية بشكل أو بآخر لما ينجر عن ذلك من تفريط في مكتسب الحرية الذي جاءت به الثورة، ولقد نجح خيار التوافق السياسي في تشكيل حالة سياسية وسطية بين القوى الفاعلة، لكن التحدي اليوم يتأتى من وجود قوى شعبوية على جبهتي اليمين واليسار ترفض خيار التوافق وتعمل على دفع الصراعات إلى حدودها القصوى، ولكن لا يوجد بديل جدي إلى حد الآن عن خيار التوافق والتنازلات المتبادلة لتثبيت أركان النظام الديمقراطي والتركيز على الأولويات الاقتصادية والتنموية في المرحلة القادمة".

ويأتي ضمن أهمية العائد الاستراتيجي للتوافق أهمية تركيز أطراف التوافق على الفوز بالعوائد

الصلبة؛ إذ لا بد للنخب الراغبة في بناء التوافق أن تركز على المكاسب الأساسية والجوهرية وليس المكاسب الفرعية والهشة[22]، فالعائد الأساسي هو:" المنجز السياسي الذي لا يمكن تجاوزه بسهوله مع تتابع الزمن، ولا القفز عليه ولا إلغاؤه"، والعائد الهش هي: "المنافع الجزئية المؤقتة التي غالباً ما تعود بالنفع لفئة محددة، أو جماعة معينة أو فصيل سياسي دون غيره، ويمكن إلغاؤها عندما تتغير خريطة التوازنات في المجتمع".

والوصول لهذه العوائد السياسية والثقافية والاجتماعية الجوهرية والأساسية بطبيعة الحال يتطلب صبراً وإرادة وتفكيراً بعيد المدى من النخب العاقلة داخل كل مكون وحزب وتيار وجمعية تعمل داخل الوطن، خصوصاً تلك التي لها جذور قاعدية وارتباطات شعبية واسعة، ومن التجارب المهمة الكاشفة لهذا الموضوع بوضوح حركة الأقلية السوداء في أمريكا.

- التجربة الأمريكية

تمثل التجربة الأمريكية نموذجاً جيداً لفكرة الحصول على عوائد استراتيجية جوهرية وصلبة إذا ما حدث توافق وطني على مشروع بعينه، نتحدث هنا عن صراع السود لنيلهم الحرية والمساواة في الولايات المتحدة الأمريكية[23]، والتي جاءت بعد عناء متواصل من أنصار الحقوق والحريات في المجتمع الأمريكي من البيض والسود معاً على حد سواء، فعلى الرغم من معاناة السود إلا أن نضالهم ضد التمييز العنصري كان هدفه بالأساس هو أن يكون المجتمع الأمريكي بلا تمييز أو تهميش أو إقصاء، ليس لهم وحدهم، وإنما لكل المكونات الاجتماعية من البيض والملونين والسكان الأصليين.

وهذا الهدف الاستراتيجي الواضح (مجتمع عادل للجميع) ساهم في بناء توافق أمريكي جامع شمل المكونات الاجتماعية سواء من السكان الأصليين أو المهاجرين، وحرر مئات الآلاف من التفرقة العنصرية كعائد مباشر لنضالهم، وهنا من الضروريّ أن نأخذ في الحسبان أن مشروع التوافق الوطني لا يمكن الاعتماد فيه على النخب وحدها، وإنما سيكون الدفع بالأساس من فئات عانت لفترة طويلة تحت مرارة الاستغلال والتفرقة العنصرية.

وهو الأمر ذاته الذي تكرر في تجارب عديدة، مثل التجربة السابق ذكرها، ثورة 1919، فلم يكن من الممكن أن يتحرك سعد زغلول ورفاقه للتفاوض مع الإنجليز، والحديث باسم

22 ياسر الغرباوي، حركات التغيير والحراك الجماهيري، الإسكندرية، 2007

23 أوراق الديمقراطية – ملفين آي يوروفسكي- وزارة الخارجية الأمريكية – مقدمة المبادئ الأساسية للديمقراطية رقم (1)

الشعب المصري لولا التوافق الشعبي عليه وعلى الوفد حينما قاموا بتجميع عشرات الآلاف من التوكيلات تفوض زغلول ورفاقه للحديث باسم المصريين في مؤتمر الصلح بباريس في العام 1919، وحينما اندلعت الثورة لاحقاً بعد القبض على سعد زغلول ورفاقه ونفيهم، انتفضت كافة فئات الشارع المصري من إسكندرية إلى أسوان، وهي الانتفاضة التي ضغطت على الإنجليز لاحقاً لتقديم تنازلات، كان أهمها إلغاء الحماية والموافقة على كتابة دستور جديد للبلاد.

- التجربة الرواندية

في دولة رواندا وبورندي بشرق إفريقيا تعايش أفراد قبيلتيّ الهوتو والتوتسي تعايشاً سلمياً لمدة اقتربت من 600 عام في وسط أفريقيا، ولكن هذا التعايش تحول إلى صراع دموي عندما تدخل المستعمر الألماني، وأعطى التوتسي مكانة سياسية واجتماعية بارزة، فيما تجاهل الهوتو تجاهلاً كبيراً[24]، فقد حصل التوتسي على اعتراف من الحكام الاستعماريين، ورعاية خاصة، كما حصلوا على تعليم ووظائف حكومية جيدة، وبالطبع ولّدت هذه التمييزات احتقاناً واسعاً لدى الهوتو الذين كانوا يمثلون الأغلبية، وأدى ذلك إلى صراعات ممتدة بين الفصيلين الكبيرين، ثم تغير الوضع عندما تولت بلجيكا السيطرة على رواندا، إذ اعترف البلجيكيون بسيادة الهوتو وسمحوا لهم بقيادة الحكومة بدلاً من التوتسي، وبالطبع هذه السياسة المنعكسة ولدت احتقاناً مضاداً لدى مجموعة التوتسي.

عندما انسحبت القوات البلجيكية حصل فراغ في السلطة، فحاولت كلتا المجموعتين ملء هذا الفراغ، وكان الاستقلال المكتسب حديثاً يعني ولادة بلدين جديدين، هما رواندا والتي كانت السلطة فيها في يد التوتسي، وبوروندي والتي يسيطر عليها الهوتو.

النزاع حول السلطة، والتوترات العرقية وصلت لذروتها في العام 1994 عندما اندلعت الحرب في رواندا، وشهدت القارة الإفريقية أسوأ الحروب الأهلية في تاريخها الحديث، وهي الحرب التي أودت بعشرات الآلاف من القتلى.

جذور الحرب الأهلية في رواندا بدأت من لحظة قبول قبيلتي الهوتو والتوتسي لامتيازات محدودة من السلطات الاستعمارية الألمانية والبلجيكية بدون توافق أو تنسيق بينهم سعياً وراء مكاسب قبلية وفئوية، وهو ما أدى في النهاية لخسارة المكسب الجوهري في المعادلة

24 برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام 1994 في رواندا والأمم المتحدة https://2u.pw/cF9Ff

وهو "التوافق والسِلم الأهلي" الذى جمع بين الفصيلين الكبيرين قبل قدوم المستعمر، وهو المكسب ذاته الذي كان رافعة لعملية التحول الديمقراطي وبناء رواندا الحديثة بعد حدوث المصالحة بين الفريقين، وتجاوز آلام وجراحات الماضي.

نجاح تجارب بناء التوافق في الحالة الأمريكية وبين المسلمين والمسيحيين في ثورة 1919 بمصر، يعود الفضل فيها إلى بعد النظر الإستراتيجي للنخب السياسية والثقافية في هذه البلدان

عدم الانحياز للمستقبل

أول نزاع نشب بين الأوس والخزرج بعد قدوم الرسول للمدينة حدث عندما جلس بضعة نفر من الفريقين، ذكروا بعضهم بيوم (بُعاث)، وهو اليوم الذي وقعت فيه مقتلة كبيرة بين الأوس والخزرج (القبيلتين اللتين شكلتا لاحقاً الأنصار في المدينة)، وحينها دب الخلاف بين الفريقين وكادت تحدث مقتلة جديدة لولا خروج الرسول عليهم، وحينها قال قولته المشهورة:" أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم، دعوها فإنها منتنة"، فما فرغ منها حتَّى ألقوا السِّلاح، وعانق بعضهم بعضاً[25]، وحديثاً حينما تمر دولة ما بفترة تحول ديمقراطي وتستلزم منها أن تطبق مشاريع العدالة الانتقالية، أول برنامج هام يتم تفعيله هو برنامج المصالحة الوطنية والذى يشمل كشف الحقائق وجبر الضرر الواقع على الضحايا وأبنائهم، بعد كشف الحقائق وجبر الضرر ووضع آليات تضمن عدم تكرار الانتهاكات يكون الطلب من المتضررين المسامحة وتجاوز الماضي من أجل خلق دولة القانون ووجود مجتمع صحي لديه الحد الأدنى من التوافق والانسجام بين فئاته المختلفة؛ إذ التعلق بذاكرة الماضي وعدم الانحياز للمستقبل يُعد عقبةً في سبيل التوافق، وعدم الانحياز للمستقبل نقصد به "تمسك المكونات الوطنية بذاكرة تاريخية غير منصفة تُقصي الآخر الشريك في الوطن، ولا تهتم بحل قضايا الحاضر والمستقبل"، وهذا التمترس بالماضي يقود إلى عدم تقبل وفهم لتحديات المجتمع القائمة، فالمكونات الدينية على سبيل المثال التي تقع أسيرة للذاكرة التاريخية ومعارك الماضي، وتسعى إلى إحياء هذه المعارك، وإسقاطها على واقعنا المعاصر تُشكل جداراً منيعاً ضد بناء توافق اجتماعي يحقق السلم الأهلي والتعايش السلمي داخل المجتمع المتنوع دينياً ومذهبياً.

يعني ببساطة كيف يمكن الحديث عن مجتمع يمكن أن ينظر للأمام وهو لا يزال يستحضر الصراعات المذاهب والطوائف، وهي صراعات مرَّ عليها قرابة الألف العام، وفي المقابل نجد أن أوروبا تجاوزت إلى حد كبير أحداث حربين عالميتين سقط فيهما عشرات الملايين، وهذا حدث قبل عقود قليلة وليس مئات القرون، يعني مهم للغاية عقد المقارنة والاعتبار من تجارب الأمم وانحيازها للمستقبل.

وإذ أردنا أن ننتج توافقات قادرة على مواجهة التحديات، لابد للمكونات والهيئات الفاعلة في المجتمع من إنتاج مقاربات ثقافية وسياسية وتاريخية جديدة، تناسب الواقع المعاش وتبحث عن

25 تفسير قوله تعالى (وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ وَمَن يَعْتَصِم بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)، الآية 101، آل عمران، الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1973.

المشترك التاريخي مع المكونات الأخرى في المجتمع، وإذ لم تجد هذا المشترك التاريخي، فعليها أن تقرر أن الانتماء للمستقبل هو المشترك الذي يجب أن تدور حوله، وتسعى لجعله ركيزة التوافق والتفاهم من أجل غدٍ مختلف، ومن خلال التأمل في الخبرة الإنسانية في هذه النقطة – أقصد هنا عدم التعلق بالماضي بآلامه- سنجد أن البيض والسود والملونين والسكان الأصليين في الولايات المتحدة الأمريكية عندما وجدوا أن جراحات الماضي بينهم كبيرة ولا يمكن تجاوزها بسهولة، وأن بناء ذاكرة تاريخية جديدة مشتركة بينهم أمر عسير يحتاج إلى جهود أكاديمية وسياسية كبيرة، اختاروا أن ينحازوا للمستقبل، وأن لا يكرروا أخطاء الماضي من خلال بناء سياق سياسي يشمل الجميع، وبناء دستور غير منحاز لمصالح فئة بعينها، ومن خلف هذا وذاك مؤسسات وهيئات فلسفتها قائمة على المواطنة المتساوية، وعدم التمييز بين الناس، وهذا الأمر بالطبع أخذ سنين طويلة للوصول للنقطة التي يعيشها المجتمع الأمريكي الآن، والذي كانت بلورته النهائية هو وصول رئيس أمريكي أسود لسدة الحكم.

- ماضي لا يمضي

المقاربة الأمريكية السابق ذكرها ليست بطبيعة الحال خالية من النواقص والعيوب؛ فما زالت هناك مظالم تقع ومواقف عنصرية تحدث في المجتمع الأمريكي طوال الوقت، والأمريكان من أصول لاتينية وإفريقية وعربية، وسكان أمريكا الأصليين (الهنود الحمر) لا يزال يعانون من تفرقة عنصرية من قبل السكان البيض، لكن الدستور والقانون ونظام الحكم منحاز للمساواة، ولديه إجراءات لمحاصرة العنصرية، ويُجرّمها بشكل واضح، ويُعاقب مرتكبيها، وعندما نقارن نجاحات هذه الخبرة الأمريكية بواقعنا في الساحة العربية والإسلامية ندرك أن أمامنا جهوداً كبيرة وزمناً طويلاً ونوايا مخلصة حتى نتجاوز جراحات الماضي، فلدينا هنا في الساحة العربية معركة متأججة عنوانها الصراع الطائفي بين مكونات من السنة والشيعة في لبنان واليمن والعراق، ولدينا معارك جانبية أخرى بين الطوائف المسلمة والمسيحية في لبنان، وتوترات تحدث بين الحين والآخر بين المسلمين والمسيحيين في صعيد مصر، وتوترات قبلية في ليبيا، وطوائف كاملة من البدون لم يحصلوا على مكتسبات وحقوق طبيعية في الخليج.

وقد نتج عن التوترات الدينية والعرقية في عالمنا العربي صراعات عدة انتهت بآلاف الضحايا، فالمجتمع العراقي شهد معارك وقتل على الهوية بين الجماعات المتطرفة من الشيعة والسنة منذ الاحتلال الأمريكي 2003 ، فقد ذكر تقرير البعثة المساعدة الموفدة من الأمم المتحدة للعراق في أكتوبر 2006، أن عدد النازحين داخل العراق قفز من 800.000 قبل 2003

إلى 1.024.000 في2006، وبلغ عدد اللاجئين العراقيين 500.000 لاجئ نتيجة العنف الطائفي، كما رصد تقرير مجموعة الأزمات الدولية في فبراير من العام 2006 تراجع نسبة الزواج المختلط كآلية من آليات التكامل بين سنة العراق وشيعته من 50% في السبعينيات إلى 5% في التسعينيات إلى 0% في نهاية عام2005، وهي الإحصائية الدالة على تراكم النزاع الطائفي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي.

المؤسف أن الضحايا الذين وقعوا نتاج النزاع الطائفي، والذي امتد وتعاظم للدرجة التي وصفه البعض بالحرب الأهلية- بسبب العدد الضخم من الضحايا الذين سقطوا في مجازر وحشية على يد المتطرفين من الجانبين- كانت انعكاساً لتوتر ونزاع ليس وليد اللحظة، وإنما كان نزاعاً تعود جذوره لما يُقارب من الألف وأربعمائة عام من لحظة انشقاق الأمة بعد وفاة الخليفة الثالث، عثمان بن عفان، ثم زيادة الانشقاق والتشظي بعد الصراع بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، وهو الصراع الذي أخمده بعقلانية ورشد الإمام الحسن بن علي لفترة وجيزة، قبل أن يعود ليفنجر لاحقاً بفعل عوامل مختلفة.

- إمام المنحازين للمستقبل

يمكن للنخبة العربية الجادة أن تفكك التوترات السنية الشيعية معرفياً من داخل الخبرة العربية والإسلامية، مستفيدة من دروس التاريخ العربي والإسلامي والتي شهدت توافقاً بدرجة من الدرجات على وقف إسالة الدماء والعنف لصالح السلم والتوافق المجتمعي؛ فقد شهد المجتمع الإسلامي صراعاً حاداً وكبيراً منذ وفاة الخليفة الثالث للمسلمين عثمان بن عفان، ونتج عن اغتياله انقسام حاد بين الصحابة، وصل لحد المعارك الدامية التي أودت بحياة الآلاف من الصحابة والتابعين، والتي لم تتوقف إلا عندما قرر فريق من النخبة المسلمة بقيادة الإمام الحسن بن علي الإقدام على تجاوز آلام الماضي وصراعاته والانحياز للتوافق والسلم الأهلي، حيث تنازل الإمام الحسن بن علي عن الخلافة عام 41 هـ لمعاوية بن أبي سفيان، وسمي ذلك العام بـ "عام الجماعة" بعد ما يقرب من خمسة أعوام من الافتراق والاقتتال بين المسلمين منذ لحظة اغتيال عثمان بن عفان رضي الله عنه.

وتشير المصادر السنية أن الحسن بن علي هو من قام بمبادرة الصلح، وعندما كشف الحسن عن مساعيه للصلح والتوافق تعرض لمحاولة اغتيال، وكان الحسن يلمس في أهل العراق أنهم لا يميلون للصلح مع معاوية وأهل الشام، لذلك استعمل الذكاء والدهاء لتحقيق المصالحة والتوافق، فبعد إتمام المفاوضات السرية بين الحسن ومعاوية، قام فخطب في جنوده قائلاً:

" وإن مَا تكرهون فِي الجماعة خير لكم مما تحبون فِي الفرقة". وبالفعل قوبل من البعض بالإساءة لميله للصلح مع معاوية، فقام رجل من أهل العراق وناداه :"يا مُذل المؤمنين"، فقال له الحسن:" لَا تَقُلْ ذَاكَ، لَمْ أَذِلَّ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَقْتُلَهُمْ فِي طَلَبِ الْمُلْكِ". وعندما تم الاتفاق على الصلح، قام الحسن خطيباً مرة أخرى فقال: "وإن هذا الأمر الذي اختلفت فيه أنا ومعاوية إما أن يكون حقاً لي تركته لمعاوية إرادة صلاح هذه الأمة، وحقن دمائهم، أو يكون حقاً كان لامرئ أحق به مني، ففعلت ذلك".

وكتب التاريخ الإسلامي مليئة بالكثير من خطب ومقولات الحسن بن علي التي يؤكد فيها خشيته من تفاقم الاقتتال بين المسلمين، وتفرق وتشرزم الأمة. كان المستقبل المظلم للمجتمع المسلم حاضراً أمام عينيّ الحسن إذا لم يقم بهذا الصلح. يذكر الدكتور محمد مختار الشنقيطي في كتابه (الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية): "كان اتفاق الصلح من طرف الإمام الحسن مع معاوية تضحية بالشرعية السياسية لمصلحة وحدة الأمة [26]"، وهذا ما تم اعتباره محاولة أخلاقية مسؤولة من طرف الإمام الحسن لوقف نزيف الحرب الأهلية بين المسلمين، ومحاولة لشق فضاء جديد لمستقبل الأمة الإسلامية، حتى ولو أدى هذا الأمر لاحقاً لتأسيس الخلافة الأموية التي شابها الكثير من العوار والتي لم تكن بأي حالة على مستوى وشكل الخلافة في عصر الخلفاء الراشدين.

المثال السابق عن الصراع السني- الشيعي يكشف مدى تأثير التعلق بالماضي في عرقلة التوافق الديني داخل المجتمع العربي، وأن يشهد حالة مستقرة من التعايش الديني والمذهبي، والسبب في هذا يرجع إلى أن النخب الدينية من كل طائفة ومذهب ودين قدراتها متواضعة في الانحياز للمستقبل، ومهاراتها ضامرة في إغلاق بوابات التاريخ المظلمة، وعاجزة عن إدراك المصلحة الجامعة للأمة.

كما أن النخب العربية السياسية المعاصرة تشترك مع هذه النخب الدينية في عدم قدراتها على طيّ صفحة الماضي، فعندما نشاهد تمسك التيار العروبي بصلاحية فكرة قدرة التجربة الناصرية المطلقة والأبدية على معالجة واقع الحالة العربية الراهنة، ودعوتهم للتمسك بالتجربة وعدم الاعتراف بأخطائها؛ يجعل التوافق مع التيارات الوطنية الأخرى كالإسلاميين والليبراليين أمراً غير ممكن، وهنا يبزر سؤال مهم هو كيف تتجاوز النخب العربية الماضي، وتنحاز للمستقبل وتتعامل مع الواقع برؤية جديدة واعدة؟

26 محمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية 2018، ص286

- إنقاذ الضحية والجلاد معاً

يمكننا تلمس إجابة السؤال السابق ذكره من خلال التعرف على الخبرة الأفريقية التي حققت نجاحاً مشهوداً في هذا المجال وفقاً لتقدير العديد من المؤسسات العالمية المهتمة بمشاريع بناء السلام وفض النزاعات، ففي جنوب إفريقيا قام الزعيم نيلسون مانديلا بتقديم نموذج جيد في تجاوز الماضي والنظر للمستقبل؛ بعد انحيازه لفكرة المسامحة والعفو.

من الصعوبة طبعاً أن يُسجن رجل لمدة ٢٥ عام داخل جب ضيق لاقى فيه المرارات، وعانى مع شعبه مراحل سوداوية بسبب المساوئ التي كرسها نظام الفصل العنصري في بلده، أن يتجاوز عن كل تلك المآسي، خاصة وأنه كان يملك تحت يديه عشرات الآلاف من الناقمين خلفه، والذين كان بإشارة واحدة من يديه أن يقيموا المذابح للبيض في جنوب إفريقيا، ولكنه وحينما تم تنصيبه رئيساً للبلاد بعد القضاء على نظام الفصل العنصري قال عبارته الشهيرة: "إنما أنا هنا لأُنقذ الضحية والجلاد معاً".

هذا الأمر ربما يكون غير مفهوم عندما يطرق أسماعنا لأول مرة، إذ كيف ينقذ الضحية والجلاد معاً؟، فنحن نعرف أن إنقاذ الضحية يكون بإنصافها ورد الاعتبار لها، ولكن ماذا كان يقصد مانديلا بقوله :"إنقاذ الجلاد"؟

الحقيقة أن مانديلا كان مقصده هو أنه سيسعى لإنقاذ الجلاد من نفسه، وذلك بأن يقطع عليه الطريق فلا يقع مرة أخرى في ظلم الآخرين وممارسة العنصرية عليهم، وهو الأمر الذي نجح فيه حينما دفع الجميع لعقد مصالحة واسعة، ووضع دستوراً وقوانيناً تحفظ المواطنة والعدالة للجميع داخل جنوب إفريقيا التي تقدمت خطوات واسعة في الاقتصاد والتنمية وصارت في مصاف الدول الإفريقية فقط بسبب مشروع الإصلاح السياسي الذي حدث فقط بفعل التوافق الشعبي بين عناصر الأمة.

أطلق مانديلا نداء المسامحة وتجاوز الماضي، بعدها تجاوب معه جميع المكونات القبلية والعرقية في المجتمع للجنوب إفريقي فانخرط أفرادها في برامج وأنشطة تستهدف معالجة المظالم التي وقعوا فيها، ورد الحقوق إلى أهلها، وتعويض ضحايا سنوات القهر بعيداً عن سياسات الانتقام والثأر، لذا تمكنت الفصائل السياسية والمجتمعية المختلفة جنوب أفريقيا من التوافق على عقد اجتماعي جديد قائم على المواطنة واحترام كرامة الإنسان.

- "نتسامح.. لكن لا ننسى"

التجربة الإفريقية النموذجية الثانية أتت هذه المرة من دولة رواندا التي شهدت حرب إبادة عرقية بين قبائل التوتسي والهوتو في أكتوبر 1994، ورغم أن مجلس الأمن الدولي أوصى بتشكيل محكمة جنائية دولية في نوفمبر عام 1994 والتي استمرت في العمل حتى ديسمبر 2015، ونظراً لكبر حجم المتهمين والذي بلغ حوالي 120 ألف متهم بارتكاب جرائم عرقية، كان استكمال محاكمتهم سيستغرق أكثر من مائة عام!، وللتغلب على هذه المعضلة لجأ المجتمع الأهلي بتشكيلاته الحزبية والمدنية والسلطة في رواندا إلى نظام الاعتراف من الجناة والمسامحة من المجني عليهم كسبيل للتوافق والخروج من النفق المظلم.

استدعى الروانديون لتحقيق التوافق من ثقافتهم الشعبية ما عُرف بـ"محاكم جاكاكا" Gacaca court الموروثة من التقاليد التراثية الرواندية القديمة، وهي المحاكم الشعبية التي يعترف فيها الجناة أمام الجميع بجرائمهم، ويطلبون بعدها العفو والغفران، ونجحت هذه المحاكم التي انتشرت في القرى وغالبية الأماكن التي شهدت مذابح في رواندا في تحقيق المصالحة، ومن خلال تخفيف العقوبات، وتحويل العقوبة إلى خدمة اجتماعية، مع محاولة إنشاء تجمعات سكنية سميت بـ "قرى المصالحة" عاش فيها الجناة بجانب الضحايا لتخفيف حدة الاحتقان، ورفع الجميع شعار "نتسامح ..لكن لا ننسى" حتى لا تتكرر تلك المذابح مرة أخرى، وبالفعل حققت التجربة نتائج جيدة، وخلقت فرصة واسعةً للتعايش من خلال النظر للمستقبل والتعويل عليه لتحقيق التوافق الشعبي والوطني.

من خلال التجربتين الرواندية والجنوب إفريقية يمكننا الإجابة عن سؤال كيف تتجاوز النخبة العربية التمسك بالماضي بإشكالياته وأزماته؟

يمكن الإجابة على هذا السؤال عبر مسارين الأول: هو ضرورة أن تقدم النخبة نموذجاً عملياً محفزاً للجماهير في الانحياز للمستقبل، من خلال عدم سقوط الجميع (النخبة والفصائل السياسية والمجتمعية) في آفة حب الانتقام، وتقديم المصالح الحزبية والفئوية على مصالح المجتمع، وهذا يُعد شرطاً مسبقاً لامتلاك القدرة على المسامحة والغفران والعفو.

المسار الثاني: هو ضرورة تحقيق المساءلة للمتورطين في الجرائم العنصرية والمشعلين للحروب الأهلية من خلال توفير نظم لكشف الحقائق، وجبر الضرر مع ضمان وضع آليات تحول دون تكرار المآسي مرة أخرى، ثم يأتي بعدها طلب العفو والمسامحة من الضحايا والمكلومين.

تمسك المكونات الوطنية بذاكرة تاريخية غير منصفة ولا تهتم بحل قضايا الحاضر والمستقبل تُشكل جداراً منيعاً ضد بناء توافق اجتماعي داخل المجتمع المتنوع دينياً ومذهبياً.

غياب المشاريع

من العوائق التي تحول دون بناء التوافقات داخل المجتمعات العربية غياب المشاريع الجادة سواءً على المستوى الثقافي والاجتماعي والسياسي، ولكن قبل أن نتحدث عن تحدي غياب المشاريع كعقبة تحول دون حصول توافقات وطنية وشعبية نوضح أولا ماذا يُقصد بالمشروع؟

كلمة المشروع نقصد بها: وجود رؤية استراتيجية يتم الاعتماد على تحقيقها بمجموعة أنشطة مُخطط لها يتم تبنيها من خلال السلطة الحاكمة أو تيار سياسي أو اجتماعي بعينه، والتي تؤدى في النهاية لتحقيق هدف مُحدد مسبقاً في مجال من المجالات العامة.

هناك حزب سياسي مثلاً لديه مشروع إصلاح سياسي واقتصادي ما، لا يمكن تحقيقه سوى بالوصول إلى السلطة، حينها يكون الوصول للسلطة عبارة عن مشروع، وتحقيق رؤيته السياسية هو مشروع ثانٍ، يقوم الحزب بتطبيق مجموعة الأنشطة السياسية مستهدفاً الوصول إلى السلطة في نهاية المطاف، ثم حينما ينجح في ذلك يبدأ في تطبيق مشروعه الثاني وفقاً لرؤيته وبرنامجه السياسي والحزبي.

وهناك فضاء سياسي آخر أوسع للمشاريع يمكننا الوقوف عليه هنا وهو مجال المشاريع الحالمة المتجاوزة أحياناً للجغرافيا، وتبرز أهميتها وتأثيرها لأنها تدفع دفعاً في صناعة التوافق والتواصل بين القوى الاجتماعية والسياسية المحليَّة والاقليمية، فلدينا مثلاً مشروع "**أوروبا الموحدة**" كمشروع حضاري جمع شمل بلدان وشعوب القارة الأوروبية في كل المجالات المتنوعة، وهو المشروع الذي كان له انعكاسات قوية على سياسات تأسيس وبناء الأحزاب والكيانات داخل بلدان دول القارة، حيث سهل بدرجة كبيرة من خلق مساحات للشراكة والتحالف بين معظم القوى الحيَّة داخل المجتمع الأوروبي.

لذلك يُعد تهاوي المشاريع الحضارية في ساحتنا العربية والإسلامية تحد يُصعِّب من فرص بناء التوافقات بين قوى المجتمع، إذ يُعد وجود حلم إنساني يُجسد أحلام الجماهير في بناء مستقبل أفضل عاملاً نفسياً مُلهماً للجماهير الواسعة، ومساعداً في تجاوز الصعاب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في فترة الخمسينيات والستينيات مثَّل المشروع القومي والذي طرح عناوين واسعة مثل: مقاومة الاستعمار، وبناء الدولة، والتصنيع، وعدالة التوزيع حافزاً كبيراً للجماهير في الدول العربية، وخلق حالة وجدانية كبيرة كانت ملهمة للشعوب العربية وقتها، لكن فشل المشروع القومي

بفعل تحدّيات مختلفة (من بينها: هزيمة يونيو 1967، وانهيار النموذج الاقتصادي المركزي الذي تديره الدولة، وسيطرة الحزب الواحد على مقاليد السلطة وغيرها..) أدى إلى حدوث شروخ في الروح العربية وقدرتها على النهوض، ومنذ تعثر هذا الحلم لم تشهد الساحة العربية مشروعاً قوياً يمتلك الرؤية والرسالة الملهمة القادرة على حشد الجماهير والكتل السياسية في الشارع العربي نحو أهداف مركزية كبرى.

لماذا يُعد غياب المشاريع الكبرى عائقاً في سبيل بناء التوافق؟

الإجابة على هذا السؤال تنطلق من أن بناء التوافق بالأساس قائم على تقديم تنازلات متبادلة بين مكونات سياسيَّة حيَّة ومؤثرة من أجل تحقيق حلم وطني أو قومي جامع، يُحفز الجميع على التفاهم سوياً نظراً لوجود عائد استراتيجي، ويمكننا فهم هذه الفكرة بشكل أوضح عندما نمر على تجربتين هامتين، الأولى من جنوب أفريقيا، والثانية من ماليزيا. بعد تحرر جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري كان المجتمع مرشحاً ليشهد حملات انتقام ضد النخبة البيضاء الاستعمارية التي مارست القهر والعنصرية ضد الأغلبية السوداء، ولكن القائد التاريخي نليسون مانديلا أوقف عجلة الكراهية والانتقام عندما طرح مشروعاً للتوافق يُبشر بالحق والكرامة والمساواة والحرية للجميع، وقد تجسد هذا الحلم الوطني في مشروع حزب **"المؤتمر الوطني"** الذى دعا كل المكونات الاجتماعية والسياسية القائمة من البيض والسود وغيرهم من العرقيات الأخرى للمشاركة فيه؛ لذلك توافقوا على قواعد الحد الأدنى من العيش المشترك، وقبلوا بمبدأ المسامحة والغفران لآلام الماضي، وانطلق بعدها شعب جنوب إفريقيا في بناء مستقبل واعد.

التجربة الثانية هي تجربة التوافق الشعبي والوطني في دولة ماليزيا، والتي تمكن فيها مهاتير محمد من إقناع نخب المكونات العرقية المتصارعة من الملايو والهنود والصينيين، بضرورة السعي لتحقيق حلم الدولة الوطنية الماليزية التي تتسع للجميع بدون تهميش أو إقصاء، دولة يمكن فيها الاعتراف بالهويات الفرعية، ومع هندسة هذا الحلم(المشروع) الماليزي الجديد، توافقت المكونات الماليزية وخاصة المكون الصيني والهندي على الشراكة مع الأغلبية الملاوية على أسس بناء الدولة الجديدة، وتوافقوا على المساهمة في معالجة الظلم الاجتماعي الذى وقع على الأغلبية الملاوية في الجوانب التعليمية والاقتصادية عبر تنفيذ سياسة " التمييز الإيجابي"* لصالح الأغلبية الملاوية خصوصاً في مجالي التعليم والاقتصاد[27].

27 محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع الى التناغم النموذج الماليزي والأمريكي، مركز التنوع لفض النزاعات، https://2u.pw/CyEId، شُوهد في 2002/3/14

- المشاريع العربية وسؤال الجدوى

اعتمد مشروع التوافق الوطني في جنوب أفريقيا على بناء الثقة بين السود والبيض، فيما اعتمد مشروع التوافق الوطني الماليزي على معالجة المظالم التاريخية بين المكونات المجتمعية المختلفة، مع تبني استراتيجية وطنية عملية توافقت عليها كل القوى لتحقيق المشروع الوطني، وعندما ننتقل للساحة العربية سنجد أن المشاريع العربية الكبرى التاريخية والمعاصرة لم تحقق القدرة على الاستفادة من ممكنات وقدرات المجتمع المتنوعة دينياً وعرقياً وأيديولوجياً، لأنها مشاريع أثبت الواقع أنها تحوي خللاً بنيويّا وأوجه قصور متعددة، تجعلها لا ترقى لمستوى المشاريع الجادة القادرة على تغيير الواقع والتحرك نحو المستقبل.

المشاريع العربية التي طرحت لإحداث نهضة وتنمية أجهضت مبكراً لأسباب مختلفة؛ أولاً لأنها مشاريع تحمل كثافة أيديولوجية كثيفة، كما أنها بلورت خطاباً إعلامياً وسياسياً فجاً احتكرت فيه الحقيقة، وادعت بأنها يمكنها وحدها دون غيرها من مشاريع أخرى تحقيق النهضة والاستقلال لشعوب المنطقة.

- المشروع الإسلامي

لو اقتربنا من المشاريع الفكرية والسياسية الكبرى التي طرحت نفسها على الجماهير لأخذِ الأمة العربية نحو النهضة، سنجد أننا بإزاء ثلاثة مشاريع أساسيّة هي "المشروع الإسلامي"، و"المشروع الليبرالي" و"المشروع القومي"، وحينما نبدأ بأولها وهو "المشروع الإسلامي" والذى يتحدث المؤمنون به بأن أهدافه الكبرى تتمثل في استعادة أمجاد المسلمين الأولى، والعودة لنقاء الدين ومثاليته، نجد أن هذا المشروع يمتلك القدرة على تحريك الجماهير وحشدها، لكنه غير مُلهم لباقي المكونات الوطنية الأخرى كالمكون السكاني المسيحي مثلاً، فإذا كان المشروع الإسلامي في معظم أدبياته وشعاراته يتحدث عن أن العودة للإسلام هو السبيل الوحيد للنهضة، فماذا يفعل المواطن غير المسلم في هذا المشروع؟!

وبالتالي يصبح هذا المشروع في نظر عديد من المكونات غير المسلمة أنه مشروع فئوي غير قادر على استيعاب التنوع داخل المجتمع، وبالتالي تقل فرص تحوله لمشروع وطني، أو التوافق عليه بشكل كامل. ومن ناحية أخرى سنجد أن العديد من

* التمييز الإيجابي: هو اعتماد مبدأ الأفضلية مع الأقليات أوالأغلبية في الاعتبار لكي تميز مجموعات مهمشة في التوظيف أو التعليم أو الأعمال، بهدف السعي لإصلاح التمييز الذي مورس ضدهم في السابق.

رموز التيار الليبرالي يقولون: أنه لا يمكننا أن نتوافق مع مشروع الإسلام السياسي بصيغته الحالية؛ لأنه لم يجب على أسئلتهم الأساسية مثل: ما هي طبيعة الدولة[28] وما دور غير المسلمين فيها؟، وبالتالي عدم وضوح المشروع الإسلامي لنخب التيارات السياسية والدينية يُصعب من الاعتماد عليه في بناء التوافق، والعمل معه على الحد الأدنى من العمل المشترك، ويُضاف إلى ذلك أن داخل المشروع الإسلامي توجد عدة تيارات لم تتوافق هي ذاتها على رؤية مشتركة فالطرح السلفي مختلف عن طرح الإخوان المسلمين، مختلف عن رؤية حزب التحرير الإسلامي، وهكذا.

وبعد هذا العرض والتساؤل عن قدرة المشروع الإسلامي السياسي على بناء التوافق في المجتمع العربي، سوف نسأل عن إمكانيات المشروع الليبرالي العربي في بناء توافق وطني جامع لكل المكونات الوطنية.

- المشروع الليبرالي

رؤية التيار الليبرالي لطبيعة الدولة، وقيم المواطنة، يُمكن الانطلاق منها لبناء توافق سياسي بين المكونات السياسية، ولكن الممارسة العملية على أرض الواقع لمعظم نخب هذا التيار الليبرالي تحتاج إلى مراجعة وتقييم،لأنها في مجملها مضادة تماماً لفكرة التوافق وبناء الثقة بين المكونات الوطنية؛ وهو الأمر الذي يمكن رؤيته واقعياً في ممارسات الأحزاب الليبرالية العربية، والتي تتواجد تنظيمياً بشكل محدود للغاية، ومُتحلِّقة طوال الوقت حول السلطة وبالقرب منها، مهادنةً لها ومبررة لأفعالها.

يذكر السفير عز الدين شكري فشير في شهادته مع الصحفيّ محمد أبو الغيط حول أخطاء التيار الليبرالي بعد أحداث 2013/7/3[29] في مصر "بأن التيار الليبرالي لم يكن تياراً موحداً ومتماسكاً"، وهذا في نظره أجهض إمكانية تحول مصر للمسار الديمقراطي في تلك الفترة، لأن التيار الذي كان ممثلاً ساعتها في السلطة في منصبي رئاسة الوزراء ويشغله الدكتور حازم الببلاوي، ومنصب نائب الرئيس ويشغله الدكتور محمد البرادعي لم يتفقا على رؤية حقيقية للانتقال الديمقراطي في مصر على الرغم من اتفاقهم العام على معارضة رئاسة الرئيس الراحل محمد مرسي، وضرورة تركه لمنصب الرئاسة، وقد أشار السياسي الليبرالي الدكتور عمرو حمزاوي

28 جاسم سلطان، أزمة التنظيمات الإسلامية الإخوان نموذجاً، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،2015، ص 77.

29 بودكاست 11 | حوار مع الدبلوماسي عز الدين شكري فشير، https://www.youtube.com/watch?v=XMqnYF_-Buh4شُوهد في 2022/3/6

إلى هذا الخطأ الاستراتيجي للمشروع الليبرالي وهو مراهنته على عصا السلطة من أجل فرض الأفكار الحداثية على المجتمع[30]، وهذا الخطأ أكده أيضاً الدكتور فشير عندما قال" إن أكبر أخطاء التيارات الحداثة والليبرالية على المستوى الثقافي والسياسي هو استخدام قوة السلطة لفرض الحداثة"[31]، وضرب لذلك عدة نماذج منها تجربة الرئيس الحبيب بورقيبة في تونس الذي حاول إكراه المجتمع التونسي على المشروع الليبرالي وفشل وقتها، وتم الانقلاب عليه من داخل تجربته نفسها في أواخر عمره، وأيضاً الحالة التركية عندما حارب أتاتورك الإيديولوجية الإسلامية في القرى والنجوع والمدن، وفرض النظام العلماني قهراً على المجتمع التركي.

- المشروع القومي العروبي

أخيراً نأتي للمشروع الثالث، وهو المشروع القومي الذي حظي متبنوه بفرصة الوصول للسلطة، وتطبيق رؤاهم وبرامجهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبالطبع لا ينكر أحد أن المشروع القومي قد أحدث نقلة في مسألة الاستقلال الوطني في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، وقدم تضحيات جليلة من أجل تحرير فلسطين، وحاول تحقيق مشروع الوحدة العربية، وتطبيق مشروع العدالة الاجتماعية، لكن رغم نُبل القضايا التي تبناها إلا أنه لم يكتب له النجاح في النهاية لعدة أسباب جوهرية، أهمها تهميش المشروع القومي لمسألة" الديمقراطية"، واعتماده على "حكم الفرد"، ينقل صقر أبو فخر في مقال له انتقاد الدكتور الكويتي أحمد الخطيب أحد مؤسسي حركة القوميين العرب المشروع القومي العروبي في مذاكراته قائلاً: "أن الفكر القومي السائد آنذاك كان في معظمه عنصرياً فاشياً متعالياً يحتقر الطبقات الشعبية، ويُضمِر العداء للأقليَّات غير العربية، الأمر الذي سبّب النفور من الفكر القومي، وأدّى إلى التجاء تلك الفئات إلى الأحزاب الشيوعية (المذكرات، ص 312)، وها هي اليوم تلوذ بالأحزاب الدينية. ولم يتردّد فوق ذلك الخطيب في نقد حركة القوميين العرب بقوله: "لعلنا كحركة قوميين عرب، في غمرة المواجهة مع العدو، نسينا الأهداف الأخرى، فلم يكن برنامجنا يتضمن أي مشروع نهضوي وتنموي يراعي مصلحة أغلبية المجتمع المسحوقة. بل إن قضية الوحدة التي كانت المدخل إلى تحرّرنا لم تجد الاهتمام الذي تستحقه، فلم يكن عندنا مشروع وحدوي يجيب عن مشكلات الاختلافات الإقليمية ومشكلة الأقليات"[32].

30 عمرو حمزاوي، عن ما سبق ٢٠١٣.. في شرح النزوع السلطوى للنخب العلمانية في مصر، مؤسسة كارنيجي: .24/يونيو2016: https:// ar-pub-64001-/24/06/carnegie-mec.org/2016 شُوهد في 2002/3/6.

31 المرجع السابق(19)

32 صقر أبو فخر، أحمد الخطيب رابع أربعة، العربي الجديد، https://cutt.us/CwFOP شُوهد في 2022/3/15..

- نحو مشاريع عربية جامعة

يتضح مما تقدم أن مجمل المشاريع العربية المطروحة على الساحة بوضعها القائم لا تمتلك القدرة والدافعية على خلق التوافق فيما بينها، إلا إذا قام كل تيار بمراجعات جادة لأفكاره التأسيسية، بهدف بناء الجسور مع الآخرين لصناعة مشروع وطني قابل وقادر على استيعاب كامل مكونات الوطن.

هناك جهود نظرية وعملية يمكن الاعتماد عليها لأخذ خطوات جادة في مشروع التوافق الوطني من بينها فتح نقاش واسع بين التيارات والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني لطرح رؤيتهم حول عناوين الإصلاح السياسي المجتمعي الحقيقية مثل النقاش حول : كيفية تحقيق مشروع العدالة الاجتماعية، كيف يمكن أخذ خطوات جادة في مسألة العدالة الانتقالية، أي أهداف يمكن أن تتحق من فكرة التوافق الوطني وهكذا.

على سبيل المثال مطلب العدالة الاجتماعية كان بارزاً في شعارات ثورات الربيع العربي، وكان هدفاً مركزياً في ثورة 25 يناير 2011 في مصر، وفي الثورتين التونسية والسودانية، من هذا الهدف يمكن الانطلاق نحو تأسيس حوار جامع بين كافة التيارات السياسية والاجتماعية حول تصوراتهم لمسألة العدالة الاجتماعية وسبيل تطبيقها، والهدف من هذا الحوار هو البحث عن المشتركات ونقاط التقاطع حول مفهوم العدالة واستراتيجياتها لدى كل طرف؛ حتى يمكننا معرفة فرص بناء توافق يُساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

من المهم معرفة كيف يرى الإسلاميون والليبراليون والاشتراكيون العدالة الاجتماعية؟ وكيف يرون استراتيجيات تطبيقها؟ وما هي نتائج التيار اليسار والقومي لعدالة توزيع الثروة عندما حكم في بعض البلدان العربية؟ وكيف طبَّق الليبراليون العدالة في قضية الضرائب عندما وصلوا للسلطة؟ وهكذا.

وعندما يقدم كل تيار رؤيته سيتضح عندها للجميع مستوى التصورات الأساسية والفرعية التي يمكن أن يتوافقوا حولها من عدمه، وهكذا نفعل مع باقي العناوين والقضايا الكبرى مثل: الأمن القومي، ومسألة الهوية، والعلاقات المدنية العسكرية، والإصلاح الاقتصادي، وتطوير التعليم ..وهكذا، وحينها قد تتقاطع نقاط كبيرة في رؤية الإسلاميين للعدالة الاجتماعية مع بعض أو كثير من تصورات التيار القومي العروبي لها، وبالتالي يمكن للتيارين أن يسعيا للتوافق حول مشروع يخص تطبيق العدالة في المجتمع، وبالمثل قد يتوافق اليساريون مع الليبراليين في نظرتهم للأمن القومي ..وهكذا.

بالتالي سنجد أن خلق حوارات دائمة (لكن بتنظيم وإدارة جيدة حتى لا تتحول النقاشات لفوضى كما يحدث في غالب الأحوال) بين القوى السياسية والاجتماعية أمر مهم للغاية لتنقيح المشاريع والبرامج والرؤى السياسية والاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى هي وسيلة فعالة لبناء توافقات جادة، الأمر الثالث قد تكون هذه الحوارات حول المشاريع وتفصيلاتها وسيلة لنقلها من مساحة النقاشات الأيدلوجية النظرية لساحة التطبيق البرامجي العملي.

وجود حلم قومي يُجسد أحلام الجماهير في بناء مستقبل أفضل مُلهم للنخبة، ومساعد في تجاوز الصعاب في المجتمعات، ونافع في تسريع بناء توافقات اجتماعية وسياسية بالمجتمع.

ندرة مؤسسات بناء الثقة

من العقبات التي تحول دون بناء توافق بين القوى المجتمعية والسياسية المختلفة هو التركيز على نقاط الخلاف طوال الوقت، وتعظيم هذا الخلاف في النقاشات السياسية والمنتديات الإعلامية والثقافية، ومع الوقت تتضخم هذه النقاط رويداً رويداً لتصبح حاجزاً مانعاً لقيام أي توافق مستقبلي بين هذه التكوينات السياسية والمجتمعية.

هذه النقطة تحديداً أمكن رؤيتها بوضوح بعد ثورات الربيع العربي مباشرة، حيث استهدفت جسور التواصل بين المكونات الوطنية، خصوصاً الديمقراطي منها بحملات إعلامية كثيفة ركزت على نقاط الخلاف، وعظمت من حالة الاستقطاب، وبالطبع زادت هذه الحملات كثافة وحدّة بعد انحسار موجة الربيع العربي، وهزيمة القوى الديمقراطية وتراجعها، حيث وضع في ركن الاستهداف الإعلامي والسياسي، وبالتالي فرُغ المجال السياسي تماماً من القوى الديمقراطية، وفرض الاصطفاف الأيدلوجي نفسه، وزادت الشقة والبعد بين القوى السياسية، مما أعطى الفرصة لتعطل مسار الانتقال الديمقراطي تماماً.

بعد ثورة يناير كان السجال واسعاً بين المكونات السياسية -التي أطلقت على نفسها اسم القوى المدنية الديمقراطية- من جهة وبين الإسلاميين من جهة أخرى، وبين القوى الديمقراطية هذه من جهة وبين المكون العسكري من جهة ثالثة، وفي القلب من كل هؤلاء كانت هناك صحافة ومؤسسات إعلامية لا تدرك أهمية اللحظة كانت تركز طوال الوقت على نقاط الاختلاف والافتراق، وعدم العمل على القواسم المشتركة وتنميتها.

كان المكون العسكري يركز في خطابه العام على أن القوى المدنية الثورية غير مدركة لطبيعة الدولة وقضايا الأمن القومي، والتحديات والمؤامرات التي تحاك ضدها!، والتيارات المدنية كانت دائمة التركيز في دعايتها على أن الجيش منحازٌ للاستبداد، ويريد أن يستفرد بالسلطة.

وقد أدى هذا المنهج (تضخيم نقاط الخلاف) إلى صدامات دامية وخسائر كبيرة عرقلت مسار الانتقال الديمقراطي، وكان من الممكن تجنب كل ذلك لو تم التركيز والعمل فقط على المشتركات بين الطرفين.

يرى الدكتور عبد الفتاح ماضي بأن عملية التحول الديمقراطي: "تتأثر بالسلب إذا لم تفتح قنوات للحوار والتفاوض بين المدنيين والعسكريين، وينتشر بالتبعية سوء فهم وعدم ثقة

متبادلة، ولذلك من المهم إيجاد آليات يتمكن من خلالها المدنيون من معرفة مطالب العسكريين وأبعاد القضايا الاستراتيجية من جهة، ووسائل يمكن للعسكريين من خلالها معرفة فلسفة النظام الديمقراطي، ومتطلبات بناء دولة ديمقراطية حديثة، ووضع ودور الجيش داخلها، بجانب إيجاد طرق لبناء الثقة ومنها إشراك العسكريين في مناقشة التشريعات ذات الصلة بالشؤون الأمنية والاستراتيجية، ووضع نظام تثقيف ديمقراطي داخل الجيش، والاعتماد على خريجي العلوم السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تجنيد ضباط الاحتياط، ومعاملة العسكريين قضائياً بنفس معاملة المدنيين، والاهتمام بنظام معاشات العسكريين وغيرها"[33] وكل هذه الأمور تساهم بشكل كبير في الوصول إلى توافقات تساعد في نجاح المراحل الانتقالية، ودمقرطة العملية السياسية، ويشترك مع الدكتور ماضي الباحث السياسي راالف م. غولدمان في كتابه[34] الهام (من الحرب إلى سياسة الأحزاب) إذ يعتبر أن تعزيز دائرة الثقة بين المكونات المدنية والعسكرية مع مرور الوقت يقود لنجاح عملية التحول الديمقراطي من النظام العسكري السلطوي إلى النظام المدني الديمقراطي، ويضيف غولدمان قائلاً: "ومما يساعد في تجاوز هذه العقبة الكبيرة امتلاك التيارات السياسية العربية لمراكز البحث والتفكير الاستراتيجي، فنحن نعيش في منطقة مليئة بالنزاعات، وتُعد من أكثر مناطق العالم في معدلات التهجير، وعدد اللاجئين والنازحين، ورغم ذلك توجد عندنا ندرة في مراكز المصالحات أو كما يسمها الباحث رالف غولدمان " مؤسسات بناء الثقة "[35]، وفض النزاعات وبناء السلام، فندرة هذه المراكز، وعدم اهتمام المؤسسات الجامعية، والبحثية والحركات والمكونات، بتأسيس مراكز تفكير تبحث وتهتم بالمشترك الإنساني في الذاكرة التاريخية الوطنية، وترصد نقاط التوتر والاستقطاب الأهلي، وبؤر التعصب الاجتماعي؛ يجعل نشر ثقافة التوافق والتواصل بين المكونات الوطنية بطيئة وجامدة، وتسير على غير هدىً وبصيرة.

- جماعة سنهدرين

من أبرز التجارب العالمية التي تؤكد أهمية وجود مراكز للبحث والتفكير قائمة على فلسفة البحث عن ممكنات التوافق بدلاً من انقسامات الاختلاف بين مكونات المجتمع هو تجربة "جماعة سنهدرين" البحثية التي ساهمت بشكل جيد للغاية في تجربة التحول الديمقراطية في إسبانيا بعد الفترة العصيبة التي مرت بها إثر الحرب الأهلية وحكم الجنرال فرانكو.

33 عبد الفتاح ماضي- الجيوش والتحول الديمقراطي – الجزيرة نت، شُوهد في 2022/4/10 - https://aja.me/38k8d

34 رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب (التحول الحرج إلى السيطرة المدنية)، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص295.

35 نفس المرجع السابق

ساهمت تجربة "جماعة سنهدرين" التطوعية الأكاديمية في هندسة وضبط العلاقات المدنية العسكرية، وكان لها يد بيضاء في مساعدة الإسبان على التحول نحو الحكم الديمقراطي، والانضمام إلى دول منظمة الاتحاد الأوربي".

تكونت جماعة الـ "سنهدرين" "Sanhedrin" في إسبانيا في نهاية السبعينيات، وكانت نواتها الصغيرة عبارة عن مجموعة من الأكاديميين والبيروقراطيين الذين يعملون أساساً كموظفين في وزارة الخارجية الإسبانية، والسياسيين الذين درسوا القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع والعلاقات المدنية العسكرية[36]، وفقاً للمعايير الديمقراطية، وقد قاموا بجهود كبيرة لخلق توافق بين القوى العسكرية والتيارات المدنية في المجتمع من خلال تبادل الخبرات والتشاور والمناقشة مع بعض العسكريين الإسبان، وقد كان لتلك المجموعة الأكاديمية الدور الرئيس في التحول الديمقراطي عبر توفير الأجوبة المناسبة، والمساهمة في إنشاء الثقة المتبادلة بين الأطراف السياسية في المجتمع.

هناك ملحوظة جانبية، لكنها هامّة للغاية وهو رؤيتنا لشكل الحوارات الجادّة التي تُدار في المجالَين العام السياسي والاجتماعي الأوربي، هناك النقاشات الأهم تدور حول: قضايا العدل الاجتماعي، الحقوق الاقتصادية، تأثير الهيمنة العسكرية على المجال الاجتماعي والسياسي، الخ وهذه النقاشات الجادَّة لم تكن تحدث سوى بأمور من بينها: معرفة الحدود الفاصلة بين السياسي والاجتماعي من جهة، وبين الديني من جهة أخرى، علمنة المجال السياسي ووضع الدين في حيزه الطبيعي، النقاشات الممتدة المتراكمة التي حدثت خلال مئات السنين بين السياسيين والفلاسفة ورجال الدين حتى يصل الأوروبيون لحالة من العقلانية مفتقدة اليوم في غالب العالم العربي، ومن هذه النقطة تحديداً سيصبح من الأهمية مناقشة عنوان هام له دور مهم في إحداث حالة توافق مجتمعي وسياسي وهو العنوان الخاص بفكرة الشريعة والعلمانية.

- مقاصد الشريعة وفلسفة العلمانية

إذا نظرنا للصراع الفكري والسياسي المحتدم بين التيارين العلماني والإسلامي في العالم العربي، سنجد أننا يمكننا تجاوزه على مراحل متراكمة، يمكن البدء بالأسهل وهي المرحلة البحثية، هذا إذا توفرت نخبة واعية من الطرفين تضع همها بالأساس في البحث عن نقاط التوافق التي يمكن الانطلاق منها نحو تسوية تاريخية، فعندما ننظر إلى فلسفة العلمانية ومقاصد الشريعة

36 عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية (العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة-)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 78.

الإسلامية، سنجد أن هناك تقاطعات مشتركة، فالعلمانية في الإطار الفلسفي لها أربع غايات[37] تسعى لتحقيقها، وهي:

(أ) حل الخلافات الدينية: فالقارة الأوروبية العجوز ذاقت العديد من الويلات في حرب الـ ١٣٠ عاماً بين الكاثوليك والبروتستانت، وكانت حرباً مهولة أحرقت الأخضر واليابس، ودمر وخُرِّب خلالها الفاتيكان عن آخِرِه، وكان القتل فيها يتم على الهوية الدينية، وظلت فرنسا في حرب دينية لمدة زادت عن الثلاثين عاماً، فكان الحل العلماني وسيلة لتهدئة الخلافات والنزاعات الدينية، خاصة وأن التصورات الدينية التي كانت تطرح في المجال العام كانت تصورات محافظة وعقيمة ومناقضة للعقل والمنطق.

(ب) البحث عن المصلحة العليا للأفراد والمجتمع: لأن المواطنين الأوروبيين ذاقوا الويلات من الصراع الديني، لذلك قبلوا بالحل العلماني كإجراء سياسي من أجل البحث عن التوافق المجتمعي بعيداً عن التعصب المتطرف الذي أوصل المجتمعات الأوروبية قديماً لحالة تشظي وتوتر، وصراعات دائمة طوال الوقت.

(ج) رفع القداسة عن الشأن السياسي: وإخضاعه لمبدأ المصلحة والمنفعة، لأن الشأن السياسي في الحالة الأوروبية كان يُدار بتأثير من البابا والكنيسة، إذ كانت تُعامل التعليمات الصادرة من البابا باعتبارها صادرة عن الله، وكان يُنظر للإمبراطور باعتباره ظل الله في الأرض المكلف بتنفيذها، فجاءت العلمانية لرفع القداسة عن الشأن السياسي، وتنزيله لسياق المصلحة والمنفعة، وللنقاش الأرضي.

(د) منح الآصرة السياسية أفضلية داخل الآصرة الاجتماعية: وهو ما يُطلق عليه "المواطنة"، ومن هنا جاء ميلاد صلح وستفاليا أو سلام وستفاليا (بالإنجليزية: Peace of Westphalia) وهو اسمٌ عامٌ يُطلق على معاهدتيْ السلامِ اللتيْنِ تمَّ التوقيع عليهِما في 15 مايو/أيار لعامِ 1648م و24 أكتوبر/تشرينَ الأولِ 1648 والذي ينص على عدم تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وأنه إذا كانت هناك إمارة أو مملكة ما تخضع لأمير ما أو جمهوريةٍ ما فله كامل الصلاحية في التعامل مع الشأن الداخلي وفقاً لما يراه هو وشعبه، ولا يحق للأطراف الأخرى أن تتدخل. فهدف العلمانية هنا هو منح الآصرة السياسية أفضلية داخل الآصرة الدينية.

37 مداخلة لحسن بن حسن الدوحة- قطر 2022

وبعد تعرفنا على الغايات الأربع للعلمانية سنقف على بعض مرتكزات الإسلام الكبرى وعلاقتها بقضايا التوافق وسنجد فيها التالي:

1- إقرار التعددية: فالتنوع في نظر الإسلام ظاهرة طبيعية، وسنة كونية، فإذا كان المؤمن يؤمن بوحدانية الخالق، فهو يؤمن بتعددية الخلق على مستوى الأفكار والطبائع: (وَلَو شاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النّاسَ أُمَّةً واحِدَةً وَلا يَزالونَ مُختَلِفينَ) (هود 118) وهذا المبدأ باستمرار اختلاف البشر واختلاف طبائعهم ونوازعهم وأشكالهم وألوانهم والأهم اختياراتهم يقود في النهاية إلى البحث عن التوافق طالما أننا سنظل موجودين إلى قيام الساعة.

2- اختلاف الدين بين البشر واقع بمشيئة الله تعالى: هذه الركيزة تحتم البحث عن التوافق بين البشر على الرغم من اختلاف الدين لأنه واقع بإذن الله الذي سمح بهذا الأمر وأقرَّ به﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ (الأنعام 35)

3- محاسبة للناس لله وحده: هذه الركيزة تُقر بأن حساب المختلفين في ديانتهم يكون على الله وحده يوم القيامة﴿ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴿٦٩﴾الحج.، هذا يجعل جهد المؤمنين مُنصرف إلى نشر السلام، والتوافق بين الناس لا السيطرة على أقدراهم، والحكم عليهم بالكفر أو الإيمان.

4- اعتبار البشرية كلها أسرة واحدة: وهذا الأمر انطلاقاً من المبدأ القرآني العظيم :(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَة) (النساء)، هذا المبدأ العظيم والسامي الذي يقضي على فكرة الاستعلاء ضد الآخر، ويدعو إلى الاحترام وتقدير الكرامة الإنسانية.

5- وقف سفك الدماء: انطلاقاً أيضاً من المبدأ القرآني: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ). وهذا يكشف لنا أن أحد مهام الإنسان الكبرى هو تكريس العدالة، ومنع الظلم، ووقف سفك الدماء في الأرض.

توضح المرتكزات السابقة بأن المؤمنين[38] لابد أن يسعوا إلى تحقيق هذه الأهداف:

38 جاسم سلطان، النسق القرآني ومشروع الإنسان،دار لوسيل، الدوحة، 2020، ص 20.

- وقف الفساد وسفك الدماء.
- الاعتراف بالاختلاف البشري باعتباره حقيقة أرادها الخالق.
- الاعتراف بأن البشرية أغلبها لن يكون مجمعاً على الإيمان بالله.
- عدم السعي للسيطرة على الخلق والحكم عليهم ووصمهم بالكفر.

وهذه الأهداف الأربعة للمؤمنين تتقاطع مع غايات العلمانية، وتفتح فضاءً ثقافياً لتكوين رؤية تنطلق من نقاط الاتفاق، ويمكن للعقلاء داخل التيارات الإسلامية والدينية والعلمانية البناء عليها، والانطلاق منها نحو بناء توافق جديد منحاز للكرامة الإنسانية على حساب الصراعات الفئوية الدينية الصغرى التي أدخلت البشرية في نفق مظلم من الاستنزاف والتوتر والإقصاء والتكفير والتخوين.

التركيز على القواسم المُشتركة الثقافية والفلسفية بين المكونات والأيديولوجيات المتنوعة يجعل بناء التوافق الوطني أمراً ممكناً

التركيز على المواقف وليس المصالح

هناك ملاحظة جديرة بالانتباه لدراسي التحول الديمقراطي وملفات العدالة الانتقالية وغيرها وهي أن التركيز على المواقف (من اتخذ الموقف الفلاني قبل عشر سنوات، ومن صرَّح بالتصريح الإعلامي السلبي قبل شهور، الخ) يحول دون بناء التوافق الوطني، ويقلل من فرص الشراكة والتعاون، وخضوع أفراد التيارات السياسية للصور التاريخية السلبية النمطية عن الآخرين يزيد من الحواجز بين الآخرين المختلفين في المواقف الدينية والمذهبية والسياسية، على النقيض من ذلك فالاهتمام بالمصالح يقود نحو التفاهم واستيعاب التيارات الأخرى.

حينما نطبق الفكرة السابق ذكرها على تجارب من الخبرة الإنسانية نلاحظ أن إيرلندا الشمالية ظلت لسنوات عديدة تعيش أزمات متتالية بسبب الصراعات العنيفة المتأججة بين الكاثوليك الذين كانوا يطالبون بالاستقلال عن التاج البريطاني من جهة، والبروتستانت الموالين للتاج البريطاني من جهة أخرى، واتخذ هذا الصراع أشكالاً عديدة تبلورت في الخلاف السياسي تارة، والخلافات الدينية تارة أخرى.

في أواخر العام 1960 تأسست مليشيات مسلحة مارست القتل والتفجيرات والاغتيالات، وقد قُتل في الفترة من (1969–1993) قرابة 3254 شخصاً، وجُرح 47 ألفاً، وسُجل حوالى 10 آلاف هجوم بالقنابل، و37 ألف حالة إطلاق رصاص، و22 ألف حالة سطو مسلح، إضافة إلى أكثر من 2000 حالة استخدام لمواد حارقة، لكن بعد قرابة ثلاثة عقود من الحرب الأهلية نجحت إيرلندا في تجاوز الاقتتال الأهلي، حيث تم توقيع اتفاق "الجمعة العظيمة" عام 1998 بين كل الأطراف المتنازعة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والفضل في هذا النجاح كما يراه روجر فيشر ووليام يوري، وهو باحث من مشروع هارفاد للتفاوض، يرجع بالأساس إلى أن الأطراف المتصارعة في أيرلندا ركَّزت على تلبية المصالح الجماعية بعيداً عن المواقف المسبقة من الآخر، فقد راعى البروتستانت مصالح الكاثوليك في الحاجة إلى التقدير والاحترام والتعامل معهم كأنداد، في المقابل استجاب الكاثوليك لمصالح البروتستانت في توفير الأمن لهم[39].

ومن النماذج العربية المعاصرة والتي تُعد نموذجاً عكسياً هو صراع دول حوض النيل على موارد نهر النيل، فإثيوبيا وفي تجاوز لحقوق مصر والسودان التاريخية في مياه النيل اتخذت مبادرة فردية في بناء سد ضخم على النيل الأزرق بدون اتفاقات نهائية مع دولتي المصب

39 روجر فيشر ووليام يوري، الوصول إلى موافقة" التفاوض على الاتفاق بدون استلام"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 96.

السودان ومصر، وهو الأمر الذي يهدد الأمن المائي لمصر والسودان، ويجعلهما تحت خطر الجفاف والهلاك الزراعي.

ومع وجود مشكلة كبيرة بهذا القدر كان من المهم للفصائل والتيارات السياسية المصريّة بتنويعاتها أن تقوم بتبني موقف وطني جماعي أمام هذا التحدي الوجودي، لكن التصريحات المتتالية التي كانت تصدرها القوى السياسية كانت تنبئ بأمرين، أولهما: هو عدم وجود رؤية واضحة لحل هذه المشكلة، ثانيهما: هو عدم وجود توافق وطني حول قضية السد، ففريق السلطة يتهم المعارضة بتبني تصورات للحل تؤثر سلباً على ملف الأمن القومي، فيما تيارات وأحزاب المعارضة تعتبر أن تعامل النظام مع قضية السد يُمثل خيانة لمصر! ولا حل في رأى المعارضة لملف السد إلا بإسقاط النظام السياسي!، وهذا الاشتباك لا يصب في النهاية لصالح نجاح هذا الملف الهام والاستراتيجي.

الأمر الذي ينبغي الوقوف عِنده من قِبل الطرفين هو الإدراك الكامل بأن استمرار تدفق نهر النيل لمصر يُمثل مصلحة استراتيجية للجميع، مصلحة عليا ينبغي أن تتزحزح لأجلها المواقف الحادة لبناء توافق وطني يهدف إلى إيجاد حل لهذه الأزمة الخيازاً للمصالح للعليا للبلد.

بعد قرابة ثلاثة عقود من الحرب الأهلية، نجحت إيرلندا في تجاوز الاقتتال الأهلي فتم توقيع اتفاق "الجمعة العظيمة" عام 1998 بين كل الأطراف المتنازعة برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والفضل في هذا النجاح يرجع بالأساس إلى أن الأطراف المتصارعة ركزت على تلبية المصالح بعيداً عن المواقف المُسبقة من الآخر، فقد راعى البروتستانت مصالح الكاثوليك في الحاجة إلى التقدير والاحترام والتعامل معهم كأنداد، وفي المقابل استجاب الكاثوليك لمصالح البروتستانت في توفير الأمن لهم.

الارتهان للخارج

من الأمور الهامة التي يجب الوقوف عندها هي مسألة "الارتهان لمصالح القوى الدولية"، والذي يحول دون بناء توافقات بين التيارات الوطنية، و لدينا نموذج واضح في الحالة اللبنانية، وهي الدولة التي تعاني من انسداد كامل في المسار السياسي منذ عقود بسبب عدة عوامل على رأسها ارتهان أغلب الفصائل السياسية هناك لقوى خارجية إما إقليمية مثل إيران والسعودية، أو دولية مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأحياناً يصل التأزم هناك ليس بفعل مشاكل داخلية لبنانية، ولكن بسبب معارك خارجية تصل تداعياتها للداخل اللبناني، وكأن المعارك هناك تُدار بالوكالة نيابة عن دولة ضد دولة أخرى.

كذلك المجتمعات التي تعاني من انسداد في الفضاء السياسي، تضطر غالباً فيها قيادات التيارات السياسية للهجرة هرباً من القمع والتضيق، وكذلك الدول التي تعاني من احتلال غاشم يهاجر كثير من قيادات الحركات منها محاولين ممارسة النضال السياسي من الخارج، ومع طول أمد بقاء القيادات وكوارد الحركات في الخارج، يعانون من إكراهات وتحديات مختلفة تجعلها عرضة للارتهان لمصالح الدول المضيفة لها، والتي ربما يكون ليس من مصالحها توافق هذه الحركات مع التيارات في داخل أوطانها سواء تلك التي في السلطة أو في المعارضة، والساحة العربية شهدت وقائع وتجارب شتى تترجم هذا الكلام، ولعل أبرزها هنا تجربة ذات امتداد تاريخي، ووزن سياسي مهم، تجربة حظت بتقدير كبير في المجتمع العربي، وهي تجربة حركة "فتح".

- تجربة حركة فتح

تعود جذور نشوء حركة "فتح" إلى نهاية الخمسينات من القرن الماضي، وعلى الأغلب في حدود عام 1958 حيث وصل ياسر عرفات وأبو جهاد في تلك الفترة إلى الكويت وبدأ نشر جريدة "فلسطيننا" في نهاية العام 1959، ثم أعلن عن قيامها رسمياً في 1 يناير 1965، وتعد من أولى حركات النضال الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وقد ارتبطت حركة فتح بقائدها ياسر عرفات حتى وفاته عام 2004.

وسعت حركة "فتح" منذ تأسيسها في النضال لأجل القضية الفلسطينية عبر الاشتباك مع العدو الإسرائيلي من خلال دول الطوق العربي، وخاض الجناح العسكري لحركة فتح العديد من المعارك ومنها معركة الكرامة ضد قوات العدو الإسرائيلي في العام 1986 في منطقة شرق الأردن، والتي تكبد فيها العدو خسائر فادحة، ولكن استمرار بقاء الحركة وأجنحتها

العسكرية في الخارج وفي عواصم عربية متعددة، تارة في بغداد، ومرة في القاهرة، وفترات طويلة في بيروت، ومرة في تونس، ومرة أخرى في الجزائر جعلها تتعرض لضغوط من هذه الدول، والتي لم توفر لها حرية اتخاذ قرارات استراتيجية فيما يخص التوافق مع الحركات الفلسطنية الأخرى المقاومة في داخل وخارج فلسطين، ونتج عن ذلك أيضاً تشرذم الحركة ذاتها وعدم قدرتها على تأسيس توافق داخلي متماسك، وهو ما أدخل الحركة والقضية ذاتها في مسار طويل من الأزمات لا زلنا نشهده حتى اليوم، بسبب التأثيرات الخارجية للأنظمة السياسية على الحركة الأم والتي تصدرت المواجهة أمام الاحتلال الإسرائيلي لفترات طويلة.

- الأحزاب الحمراء

كذالك نلاحظ من الخبرة العربية بأن كثيراً من الأحزاب العابرة للجغرافيا والدول القطرية (بعض الأحزاب الإسلامية والشيوعية والتي يمتلك أغلبها مشروعاً يتجاوز الدولة القومية، وترتبط بتنظيمات وتيارات تتفق معها في الخط السياسي والفكري) كان تأثرها وخضوعها للضغوط الخارجية واضحاً في مناسبات عدة، وتسبب هذا الأمر في حدوث حالات من الانشقاق السياسي داخل المجتمع العربي، وقد تجلت هذه الظاهرة بوضوح في تجارب العديد من الأحزاب الاشتراكية والشيوعية؛ لأن العديد منها كان ولاؤها للمشروع الأممي على حساب المشروع المحلي القطري، الكثير يتذكر ارتباط الأحزاب الشيوعية العربية المباشر طيلة فترات السبعينيات والثمانينيات بالحزب الشيوعي الروسي، وانحياز تلك الأحزاب والتيارات طوال الوقت لمصالح روسيا الأممية في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي، وهو الأمر الذي مثّل تحدياً صعباً في وجه إقامة أي تسويات وطنية محلية لا ترضى عنها قيادات الحزب الشيوعي في موسكو.

يتفق أسعد أبو خليل مع هذه الفكرة حينما يقول: "لم تحاول الأحزاب الشيوعيّة العربيّة (الستالينيّة ـ البكداشيّة وحتى الثوريّة) بناء نمط شيوعي مستقلّ عن موسكو، فتحوّلت إلى أذرع لأجهزة استخبارات شيوعيّة غربيّة، وقد سيطرت الـ"كي. جي. بي" على أحزاب الشيوعيّة التقليديّة بينما بنت أحزاب شيوعيّة ثوريّة (مثل تنظيم وديع حدّاد وحزب العمل الاشتراكي العربي وغيرها) علاقات بنيويّة مع استخبارات ألمانيا الشرقيّة وبلغاريا. وهذه العلاقات أسهمت في إبعاد الجماهير عن فكر تلك الأحزاب لأنها كانت تعتمد على الأوامر الوافدة حتى في أمور التثقيف الحزبي.

صحيح أن جورج حبش حاول في بداية انطلاقة الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين إنتاج ماركسيّة آسيويّة خاصة بالجبهة، لكن الاتصال الأول بموسكو قضى على تلك المحاولات، كما قضى على بعض ثوريّة الجبهة الشعبيّة، لأن موسكو كانت تعارض "مبدئيّاً" أي مشروع عربي للقضاء على دولة إسرائيل، وكان شعار "إزالة آثار العدوان" السيّئ أقصى ما يمكن أن يقبل به الاتحاد السوفياتي"[40].

- من غابات دارفور إلى شوارع تل أبيب

تأثير القوى الخارجية في عرقلة التوافق الوطني لا يقتصر فقط على المجال السياسي، وإنما يمتد ليشمل حتى المجال الاجتماعي، وهو أخطر وأعمق، وخاصة عندما يتعلق الأمر بحقوق الجماعات الوطنية، فعندما تُظلم أقلية دينية أو مذهبية أو عِرقية، ولا يتم معالجة مشاكلها في الداخل الوطني وفقاً لأجندة وطنية، يبدأ أفرادها ورموزها في الهجرة للخارج، ومن ثم تبدأ بإطلاق المنصات السياسية والإعلامية للمطالبة بحقوقها المشروعة، ومع مرور الوقت وتعقد الأزمات تتدخل القوى الخارجية المعادية لمسار معالجة قضايا الأقليات وبناء التوافق الوطني، وتحاول التحكم في قرارات قيادات الأقليات المقيمة عندها، وتقوم بالتأثير عليها أو توجيهها بما يخدم مصالحها في النهاية، ومن أبرز الأمثلة التي قمت بدراستها ميدانياً تجربة حركات التمرد في إقليم دارفور[41]، فقد وجدت أن تهميش الحكومة المركزية في الخرطوم لسكان إقليم دارفور نتج عنه في البداية اندلاع نزاعات مسلحة بين الإقليم والدولة، أرهقت واستنزفت الفريقين لفترة طويلة، وبعدها انتشرت حركات المعارضة الدارفورية خارج السودان، وتوزعت قيادات حركات التمرد بين العواصم فبعضها استقر في باريس، والآخر استقر في إسرائيل ولندن، وهو الأمر الذي أثر بالسلب على كبح وإنهاء الصراع في دارفور، وجعلها مسألة بالغة التعقيد، فقد عقدت قرابة عشر اتفاقيات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد، ولكن لم يكتب لواحدة منها نجاح جدّي نظراً لأسباب متعددة من أهمها أن قيادات حركات التمرد والمعارضة في الخارج أصبحوا لا يملكون زمام اتخاذ قراراتهم بشكل مستقل بعيداً عن مصالح العواصم التي توفر لهم التمويل والتدريب والإقامة[42].

بالطبع نحن لا نتبنى فكرة منع القوى الوطنية من إقامة علاقات صحية ظاهرة مع دول ما خارجية،

40 أسعد أبو خليل،الشيوعيّة العربيّة: بعض أسباب السقوط، جريدة الأخبار اللبنانية، شُوهد في 2002/3/7 : https://2u.pw/OoXoj

41 دارفور خلق جديد (تجربة حية في بناء السلام) – ياسر الغرباوي – دار لوسيل145/2018

42 عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوي العظمى ، مركز الجزيرة للدراسات2009، ص 109.

واستقبال مسؤولين خارجيين من هنا وهناك، والتباحث حول المصالح والقضايا المشتركة، لكن ما نتحدث عنه هنا تحديداً هو أننا نقول أن النخبة الوطنية يجب عليها أن تؤسس علاقتها بالخارج بما يدعم المصالح الوطنية، فقد نجحت العديد من المجتمعات في بناء التوافق بفضل دعم القوى الدولية، مثل ما حدث في جنوب أوروبا وشرقها بعد تخلص دولها من الحكم الشيوعي المركزي الموالي للاتحاد السوفييتي السابق، كما أن دولة جنوب أفريقيا تلقت دعماً دولياً واسعاً في بناء مشروعها التوافقي الداخلي بين السود والبيض قبل وبعد انتهاء سياسة الفصل العنصري[43]، وهو الأمر نفسه الذي تكرر في تجارب دول عدة أثناء مرورها بفترة تحول ديمقراطي صعبة مثل: كوريا الجنوبية، والفلبين وكثير من دول أميركا اللاتينية[44].

وفي رأينا أنه لتجاوز ارتهان قضايا التوافق الوطني بالخارج ينبغي تبني مجموعة من الإجراءات أهمها:

- توفير فضاءات وطنية يكون هدفها مد الجسور بين المكونات الوطنية داخل الدولة.
- إنشاء مؤسسات للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- وضع آليات لفض النزاعات الوطنية تنال ثقة كافة المكونات السياسية والمجتمعية.
- الاتفاق على ضوابط تنظم تواصل المكونات الوطنية مع القوى الخارجية.

ارتباط الأحزاب الشيوعية العربية المباشر مع الحزب الشيوعي الروسي، وانحيازها لأجندته الأممية في صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربي مثَّل تحدياً صعباً في وجه إقامة أي تسويات وطنية محلية عربية لا ترضى عنها قيادات الحزب الشيوعي في موسكو

43 سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الإثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص 106

44 عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية (العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 352

السقوط في فخ الفيل والفراشة

أحد أهم العقبات التي تقف مانعاً للوصول لشكل توافق حقيقي بين القوى السياسية والمجتمعية هو سقوط بعضها في عقدة "الحجم"، فالكتل السياسية والمجتمعية الكبيرة (الأفيال) عندما تقرر التحالف والتوافق مع حزب أو فصيل دائماً ما يأخذون فكرة الوزن السياسي والاجتماعي في الاعتبار، حيث ينظرون في حجم هذا الحزب، وعدد أعضائه وأنصاره، وحجم انتشاره، وما هي القيمة المضافة للتحالف معه.

لذلك نجد أن التوافق والتحالف بين الأحزاب التاريخية الكبيرة والكيانات السياسية الصغيرة (الفراشات) نادراً ما ينجح، بالطبع مسألة التحالفات والتناقضات الموجودة في الديمقراطيات المستقرة التي تتنافس فيها القوى السياسية على المقاعد البرلمانية وتشكيل الوزارات مثل: بريطانيا وكندا وألمانيا، لا يمكن جره على النموذج الذي نتحدث عنه، ونعني هنا الوصول لتوافق في فترة التحول الديمقراطي أو مرحلة ما قبل بناء مجال سياسي فعَّال في الدول والمجتمعات التي تُعاني من الاستبداد، أو تلك التي تسعى للتحرر من الاحتلال، أو تلك التي تعيش مرحلة انتقال ديمقراطي؛ لأن هدف التوافق هنا ليس غرضه مصالح حزبية فئوية، وإنما غرضه أهداف ما قبل سياسية وهي صناعة توافق يهدف لخلق مجال سياسي من نقطة الصفر، وهو الأمر الذي يحتاج إلى جهود كل الحركات الكبيرة والصغيرة، والجديدة والتاريخية، وهدف التوافق هنا هو افتكاك الحرية، أو تحرير الوطن من الاستبداد أو الاستعمار، وهذا يتطلب من النخب السياسية تجاوزهم لمنطق (الفراشة والفيل)، والمكاسب الانتخابية، وإنما المطلوب أن ينحازوا لمطالب المجتمع في نيل الحرية، والكرامة، والعدالة، وبوصلتهم حينها يجب أن تكون مضبوطة لما ترتأيه المصلحة الوطنية.

- البرادعي والإخوان

إذا نظرنا لواقع المجتمع العربي من زاوية الفرص التي ضاعت لبناء مشروع توافق قوي بسبب قصر نظر النخب والتيارات، وسقوطها رهينة لمنطق الأوزان الانتخابية والجماهيرية فقط كشرط مُسبق للدخول في مسار التوافق، والتغافل عن أهمية معرفة التأثير النوعي الذي لا يشترط الحجم والفاعلية السياسية، فهناك حركات كبيرة الحجم والعدد لكن تأثيرها السياسي ضعيف، وهناك حركات أقل من حيث الحجم وعدد الأنصار لكن أثرها السياسي كبير ونوعي، ويمكننا فهم دلالة هذه المقدمة من خلال تجربة الحركات الإسلامية التي تمتلك

أنصاراً بالملايين، لكنها لا تملك نفس خبرة التيارات الليبرالية العربية في إدارة الحكم والسلطة، وتاريخها الطويل في العلاقات الدولية، وإن كانت لا تمتلك من الأعضاء والمؤيدين مثل الحركات الإسلامية، ففي مصر كان الدكتور محمد البرادعي رئيس حزب الدستور الليبرالي السابق يمتلك تأثيراً نوعياً كبيراً على المستوى الداخلي والخارجي حتى العام 2013، وساهم في تأسيس "الجمعية الوطنية للتغيير"، والتي كان لها دور مشهود في التمهيد لثورة يناير، لكن حزبه الذي أسسه لاحقاً كان ذو وزن ضئيل جماهيرياً بالمقارنة بحجم جماعة ديناصورية مثل جماعة الإخوان المسلمين.

وبالرغم من هذا الحجم المهول والتاريخ الطويل لجماعة الإخوان لكنها تجد صعوبة في قبولها دولياً وبالتالي تأثيرها السياسي الخارجي متواضع، وفي ظل هذه المعطيات كان من المفترض بناء توافق بين كلٍ من حزب الدستور والإخوان المسلمين للاستفادة من نقاط قوة كل طرف؛ بهدف إنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، وهذا لم يحدث لأن الطرفين نظرا للتوافق مع الآخر من ثقب مختلف عن الآخر، فالإسلامي الذي يملك الأنصار والحشود استفسر في استنكار: "لماذا نتحالف مع التيار الليبرالي الذي لا يملك ما نملك من الانتشار والأنصار؟!". والليبرالي على الضفة الأخرى يرد: "لماذا نتوافق مع التيارات الإسلامية ذات الأفكار التقليدية المحافظة التي لا يقبل بها المجتمع الدولي، والتي بضخامتها ستبتلع جهودنا ووجودنا؟".

لكن لو فكر كلا الطرفين في الاستفادة من نقاط قوة الآخر، واتفقا على خريطة المكاسب والتحديات لكانت فرصة التحول الديمقراطي في مصر أخذت مجرى مختلفاً تماماً عما أخذته.

أخيراً المجتمعات والدول التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي تحتاج إلى الحركات الكبيرة التي بوزن الأفيال، وبحاجة أيضاً إلى الأحزاب التي بوزن الفراشات، في نفس الوقت هي بحاجة إلى احتشاد كل القوى في الداخل، وأيضاً تحتاج لبناء علاقات صحية سليمة مع الخارج.

بناء التوافق يحتاج إلى جهود كل الحركات الكبيرة والصغيرة، وهذا يتطلب من النخب السياسية أن لا يخضعوا لمنطق المكاسب الانتخابية، وإنما المطلوب أن ينحازوا لأشواق المجتمع في نيل الحرية، والكرامة، والعدالة، وتكون بوصلة بناء توافقهم مضبوطة على ما يحقق المصلحة الوطنية

غياب المرأة عن صناعة التوافق

ليس من قبيل المزايدة إذا قلنا أن تغييب المرأة اجتماعيّاً وسياسيّاً يُعتبر عائقاً كبيراً أمام بناء توافق فعَّال داخل المجتمع، فعندما تغيب المرأة عن المشاركة والتأثير في مسارات بناء التوافق نفقد حينها الآراء التي تميل نحو إعلاء القيم، وتفضل تقديم التنازلات التي تحفظ النفوس بدلاً من المبادرة بالشقاق وخوض المعارك، لذلك يُعد غياب المشاركة النسائية عن آليات صنع القرار في الكيانات العربية الرسمية والشعبية نقطة ضعف.

سنحاول شرح الأمر بشكل عملي، حتى لا تتحول دفة النقاش لحديث إنشائي أو نظري، وذلك بالحديث عن دور المرأة الهام في تجربة إرساء السلام في منطقة دارفور.

الدراسات التي اهتمت بتجربة العدالة الانتقالية وحفظ السلام في دارفور وضَّحت بشكل جيد كيف ساهمت المرأة بدور فاعل ومهم في تسريع الوصول لنقطة اتفاق قوية بين الفصائل السياسية والمجتمعية في دارفور، حينما تم التوافق في درافور بعد الحرب على أهمية مشاركة المرأة في نظم القضاء العرفية؛ إذ أخذت الموافقة الشعبية بنسبة الأغلبية على مشاركة المرأة في هيئة "الجودية [45]" وقد نتج عن إدخال المرأة في آليات التحكيم إلى خفض نسبة القضايا في مناطق النزاع بقرابة 70%، وكان للأمر عِلّة، ألا وهي أن النساء في حكمهن يكملن ما لا يراه الرجال، على اعتبار أنهن أميل-بحكم العاطفة-للحل والمرونة والتوافق، لا لفكرة العقاب[46]. وعندما حققت المرأة نجاحاً في مجال القضاء وفض النزاعات في دارفور تم منحها لاحقاً أدواراً متنوعة في مجالات شتى، ومنها مجال إعادة التماسك الاجتماعي من خلال ما يُعرف بتجربة "مزارع الوئام"، وهي التجربة التي سنتحدث عنها في الفقرة القادمة من هذا الفصل.

- مزارع الوئام والسلام

"مزرعة الوئام والسلام" هي إحدى روافد مشروع الوئام الاجتماعي بقرية أرارا/ محلية بيضة/ ولاية غرب دارفور، وكان الهدف من تأسيسها هو إعادة الوئام الاجتماعي بين القبائل في القرى التي تمزَّقت صلاتها وروابطها نتيجة النزاع المتواصل بين القبائل العربية والإفريقية هناك.

تقوم فلسفة "مزرعة الوئام"على تصفية دوافع الانتقام والكراهية بين المكونات الاجتماعية

45 " بالجودية"، وهو نظام عُرفي للتقاضي معترف به، وعريق في " السودان " قائم على أن يكون لكل قبيلة شخص يمثلها ب " الجودية "، وهي عبارة عن مكان يتجمع فيه الأجاويد، وهم أناس يتصفون بالحكمة والرزانة، وغالباً يكونون من كبار السن والشيوخ

46 ياسر الغرباوي، دارفور خلق جديد .. تجربة حية في بناء السلام، دار لوسيل، 2018.

في القرية؛ واهتم مؤسسوها بتحقيق هدفين رئيسيّين: الأول: توفير وسيلة كسب للأمهات الفقيرات في القرية، من خلال عملهن في المزرعة، والثاني: تنمية صلات التقارب والتواصل بين أفراد القبائل، من خلال تنويع القبائل التي تنتمي لها المزارعات؛ فكل مُزارعة تنتمي إلى قبيلة مختلفة عن الأخرى.

بدا فكرة اختلاط نساء من قبائل شتى أمراً مرهقاً في البداية بالطبع للحواجز النفسية السابقة التي رسختها الحروب والنزاعات المختلفة، فمعظم القبائل التي ينتسب لها المزارعات انخرطت فى الصراع الأهلي في دارفور، وهذا ما قاد إلى سيادة القطيعة والكراهية بين أفراد تلك القبائل على المستوى الاجتماعي والثقافي؛ من ثم أصبحت حالات المصاهرة بين القبائل نادرة، والمشاركة في المناسبات الاجتماعية بين مختلف العائلات أصبحت قليلة، فجاءت فكرة جمع هؤلاء المزارعات الفقيرات بعد توقيع اتفاقية السلام للعمل يداً بيد في مزرعة واحدة، وتقاسم أُكُلها الذي يفيض منها بإذن ربها بالتساوي، وهي وسيلة تُساعد فى إعادة رتق النسيج الأهلي الذي تمزق بفعل الحرب.

كان الشرط الذي يفرضه المشرفون على الملتحقات بمشروع "مزارع الوئام" هو قبولهن بالعمل معاً، وإزاحة الكراهية والذكريات المؤلمة للحرب جانباً، والتعلُّق بالأمل وتضميد الجراح عبر الشراكة، وعدم السماح للماضي المؤلم أن يغتال المستقبل، لمنحهن مساحة أرض مناسبة لعمل المزرعة، وتوفير الآلات الزراعية لهن، وتوفير الدعم اللوجيستي والإرشاد الزراعي متى شئن.

وقد ساهمت فكرة مزرعة الوئام في إنشاء فضاء اجتماعي جديد في قرية (أرارا)، قائم على التوافق والتصافح، لذلك كان المشروع موفَّقاً عندما بدأ بالنساء أولاً دون الرجال؛ لأن فرص إعادة التوافق الاجتماعي بين القبائل من خلالهن أصبحت عالية؛ لذلك تعد تجربة (مزارع الوئام والسلام) في غرب دارفور تجربة ملهمة ومفيدة في كيفية إعادة هندسة العلاقات بين المكونات المتحاربة وتحويلها نحو التوافق عبر النساء، واللاتي يُنظر لهن في الصراعات باعتبارهن ضحايا طوال الوقت، لكن في هذه التجربة كن مشاركات في إزالة أثر العدوان الذي ارتكبه الرجال.

مثَّلت قصة نسوة (مزارع الوئام والسلام) تجربة فريدة داخل مجتمع إفريقي ممتلئ بالنزاعات والحروب الأهليّة، لكن التجارب المرتبطة بإشراك المرأة كفاعل هام في مشروعات التوافق وفض النزاعات في أوروبا كانت أكثر بالطبع على امتداد التاريخ الأوروبي المعاصر (وتحديداً

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى تجارب التحول الديمقراطي المتعددة في أوروبا الشرقية)، والعِلل والأسباب معروفة بالطبع، بدءاً من ارتفاع مستويات التعليم، والاندماج المبكر للمرأة في سوق العمل، وليس انتهاءاً بالحقوق العديدة التي تحصّلت عليها المرأة الأوروبية في فترة ما بعد عصر النهضة حتى العصر الحالي.

- أمهات فرنسا وألمانيا

تجربة أخرى تؤكد أن تولية المرأة للمناصب القيادية غالباً ما يُساهم في تسريع صناعة التوافقات السياسية على المستوي الإقليمي والدولي، فقد حاولت الخارجية السويسرية ترميم العلاقات بين شعوب أوروبا المتحاربة في الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بين فرنسا وألمانيا، فجمعت الخارجية السويسرية – في صيف عام 1947 –مجموعات من أمهات الجنود الفرنسيين والألمان الذين سقطوا في المعارك، ليوجهن رسالة للشعب الألماني والفرنسي بأن زمن الآلام والحروب والكراهية قد انتهى، وفي إطار هذه المبادرة السويسرية الهامة، قامت السيدة إيرين لوري الفرنسية بمهمة تاريخية في المصالحة بين الألمان والفرنسين لما لها من تاريخ ومصداقية، فهي عضوة الجمعية التأسيسية الفرنسية، وإحدى زعيمات تيار الاشتراكيين الفرنسيين إذ كانت تتزعم قرابة 3 ملايين امرأة فرنسية، فركزت في دعوتها التي وجهتها للأمهات الفرنسية على أهمية تجاوز الماضي، والتركيز على بناء المستقبل المشترك، وضرورة الصفح والمسامحة وتجاوز الخطايا التي ارتكبها الألمان سابقاً، ومن ثم سافرت لورا وزوجها إلى ألمانيا، وجابوا البلاد من أدناها إلى أقصاها خلال 11 أسبوعاً تحدثا خلالها في مائتي لقاء، وقد علَّق أحد الساسة الكبار على سفر إيرين لوري ورفاقها إلى ألمانيا بقوله :"جهود السيدة لوري لعبت دوراً هاماً في تجهيز الساحة أمام القرارات السياسية التي أتاحت الفرصة للسياسيين أن ينقلوا عمل المصالحة إلى مستويات أخرى، وفتحت طريقاً جديداً نحو مستقبل أوروبا الغربية[47].

ولمزيد من الدراسة والفهم لأهمية دور المرأة في صناعة التوافق قام معهد جنيف للدراسات العليا ما بين عامي 2011 و2015، على تحليل شمل 40 عملية سلام وتحول ديمقراطي منذ انتهاء الحرب الباردة، أثبتوا فيه أن الحالات التي استطاعت فيها الجماعات النسائية ممارسة تأثير أقوى على عملية المفاوضات كانت فرصها أعلى بكثير في التوصل إلى اتفاق مقارنة بالحالات التي كانت فيها الجماعات النسائية ضعيفة التأثير أو غير مؤثرة[48]، ويرتبط

47 مجموعة مؤلفين، المقاربات الإيجابية لبناء السلام، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 312.
48 دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325

التأثير القوي للمرأة على عملية التفاوض ارتباطاً إيجابياً بزيادة احتمال تنفيذ الاتفاقات بعد التوقيع عليها.

من خلال استعراض الخبرات السابقة، يتضح لنا أن غياب المرأة العربية عن مراكز صنع القرار والقيادة داخل الكيانات والحركات المجتمعية وداخل أنظمة الحكم يؤجل خطوات بناء التوافق، ويحرم المجتمع من استثمار كامل طاقته الإنسانية نحو بناء التوافق.

- إهمال دور المرأة العربية

المشكلة الأخرى التي يجب الوقوف عندها هو حضور المرأة العربية في المناهج العربية من حيث التأليف ووجودها في المحتوى والإشارة لدورها الاجتماعي والحضاري، وهو الأمر الذي نجده ببحث بسيط متواضع وقليل جداً مقارنة بحضور الرجال!

يمكننا الوقوف هنا مثلاً على نتائج دراسة السيدة فريال الصيرفي، ممثلة جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية، والتي في دراسة تحليليّة لها لكتب اللغة العربيّة للحلقة الدراسيّة الأولى لسنة 1999-2000، بالبحرين، أظهرت ظهور صورة الرجل في الكتاب 179 مرة مقابل ظهور صورة المرأة 40 مرة، وتعدد مهن الرجال مقابل حصر مهنة المرأة بالتعليم فقط، بالإضافة إلى تعدد ألعاب وأدوار الفتى في المدرسة مقابل تقلصها لدى الفتاة، أما في المناهج اليمنية فإن معظمها ما يزال يتسم بالتمييز ضد المرأة سواء في كتب اللغة العربية والاجتماعيات التي غالباً ما تحدد تقسيماً للعمل قائماً على أساس النوع الاجتماعي، وتكاد تخلو كتب التاريخ من أي أدوار بطولية للمرأة؛ فالرجل وحده هو من يصنع التاريخ، وما تزال المناهج الابتدائية تهمش المرأة وتتناولها بنظرة قاصرة، بل وتكرس العنف ضدها، فهناك صور في الكتاب المدرسي توحي للطفل بأن المرأة تابعة وليس لها ما له من الحقوق، وتنمي العنف ضدها[49].

وفي الختام نجد أن هذه الأمراض الثلاثة في الموجهات التربوية والثقافية لا تساند نشر ثقافة التوافق والتفاهم بين مكونات الوطن، وتُعتبر من كوابح صناعة التوافق، وخاصة الخلل المتعلق بغياب المرأة وعدم ذكرها بمعدل كاف وكفاعل حضاري على صفحات الكتب الدراسية

https://iknowpolitics.org/sites/default/files/global_study_on_1325_ar.pdf شُوهد يوم2002/3/8

49 صورة المرأة العربية في المناهج الدراسية Image of Arab women in the curriculum- https://2u.pw/B4soa شُوهد في 2022/3/20

ومنابر التوجية الديني؛ لأنه يصعب على المجتمع تقبل ثقافة الشراكة بين الرجال والنساء في صنع الأحداث الفارقة.

نتج عن إدخال المرأة في آليات التحكيم بإقليم دارفور خفض نسبة القضايا في مناطق النزاع بقرابة 70%، وكان للأمر عِلّة، ألا وهي أن النساء في حكمهن يكملن ما لا يراه الرجال، وأنهن أميل–بحكم العاطفة–للحل والمرونة والتوافق، لا لفكرة العقاب

التخلي عن المسؤولية الأخلاقية

يسود داخل المجال السياسي مفهوم (البراجماتية أولاً) التي تُفهم في بعض الأحيان خطأ باعتبار أهمية تقديم مصلحة الحزب أو الحركة أو الجماعة فوق مصلحة الآخرين، بحيث يتحرك الحزب أو الحركة بين مواقف مختلفة تسمح في النهاية بتحقيق مكاسب وقتية بغض النظر -أحياناً-عن مصلحة المجموع، ويتم الاحتفاء أحياناً بهذا النوع من السلوك باعتباره ذكاءً سياسياً، وقدرةً على المناورة الخ.

لكن قد يكون هذا جيداً لتسيير خلق تحالفات، وبناء مساحات بين الشركاء المجتمعيين وغيرها، لكن أن يكون ذلك متضمناً دهس المسؤولية الأخلاقية، ولتحقيق مكاسب وقتية مثل صورة الحزب في الشارع وغيرها، وأن يأتي هذا الأمر على حساب المجموع السياسي والوطني فعلياً، فهذا الأمر يحتاج وقفة.

فالتخلي عن المسؤولية الأخلاقية عائق يحول دون بناء التوافق، لأن القيم التي يتحرك بها كل حزب ومكوِّن تؤثر بشكل أساسي على قراراته ومواقفه وشعبيته، فلكل حزب أو مكون قيم حاكمة له، فمثلاً التيار الليبرالي قيمته المركزية هي الحرية وقبول التعددية، فهذه القيمة تمثل الصورة المشرقة له داخل المجتمع، لكن حينما ينحاز هذا الحزب مثلاً لكيان ما يقمع الحزب، وينتصر للاستبداد في سبيل تواجد أكبر في المجال السياسي فهذا هو الخطأ الذي نعنيه تحديداً، لأن الحزب حينما ينحاز لمصلحته على حساب الحريات المجتمعية مثلاً يكون قد تخلى عن قيمة الحرية ومستحقاتها لصالح مكاسب سياسية. ومع تكرر الأحزاب لعملية تقديم مكاسبها المؤقتة على حساب القيم تفقد مصداقتها الأخلاقية لدى المجتمع والتيارات الأخرى، وهذا بطبيعة الحال يجعل إمكانية التوافق مع الحركة أو الحزب صعبة. ويمكننا النظر أيضاً في خطورة التخلي عن القيم من خلال بعض تجارب التيار اليساري الاشتراكي، إذ المفترَض في هذا التيار اهتمامه بتحقيق العدالة الاجتماعية، فقيمة العدالة هي القيمة المركزية عنده، لذلك عدم انعكاس قيم العدالة والمساواة في انحيازات الحزب العملية يُعد عدم اتساق بين قيم هذا التيار وأدائه في الواقع.

وأذكر في هذا الإطار نموذجاً واقعياً رصدته ميدانياً لكادرٍ حزبي مؤمن بالاشتراكية كان تواصله فعَّال مع الجماهير خاصة الفلاحين والعمال والفئات المهمشة، ويتحرك في حل مشاكلهم لكنه عندما نجح في الانتخابات البرلمانية ترك حزبه اليساري، وانضم سريعاً لكتلة

برلمانية ذات رأسمالية متحالفة مع السلطة، ونتيجة لما أقدم عليه هذا السياسي من تخليه عن المسؤولية الأخلاقية انخفضت شعبيته، وفقد مقعده في في الانتخابات التالية للبرلمان.

وهو الأمر ذاته الذي تكرَّر على مستوى أعلى حينما تخلت بعض الحركات والأحزاب السياسية عن الانحياز لمشروع الديمقراطية لصالح مشروع الاستبداد، ظناً منها أن هذا الأمر سيعطيها وجوداً أكبر في المجال السياسي، لكن لاحقاً تم الإطاحة بها من النظام الاستبداي الذي وقفت معه في أول المعركة، وبالتالي خسرت الأمرين، خسرت مصداقيتها الأخلاقية، وخسرت وجودها في المجال السياسي، وخسر الجميع وجود السياسة من بابه.

- الشرطة من القوة إلى الخدمة

الالتزام بوجود قيم أخلاقية يتم تبنيها من المكونات الوطنية والمؤسسات الاجتماعية عامل مهم للغاية في نسج شبكة التوافق والشراكة الوطنية، وخاصة عندما تحرص المجموعات على صورتها وهويتها الأخلاقية التي تختارها لتطبيقها عملياً، والتجارب الإنسانية في هذه المساحة تخبرنا بهذا الأمر، فبعد نهاية سياسة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا **عام 1994** واجه مسار "**بناء التوافق الوطنيّ**" تحديات عديدة، كان من أبرزها النظر لمنظومة القيم السلبية التي كان يتبناها جهاز الشرطة الجنوب إفريقي في فترة الفصل العنصري، إذ كانت قيم جهاز الشرطة وقتها مبنية على فكرة التحيز للأقلية البيضاء، والسيطرة والتحكم في الأغلبية السوداء، وكانت استراتيجيات الجهاز تركز على تدريب أفرادها على تمثل قيمة القوة[50] في مواجهة الأغلبية من الأفارقة من خلال القسوة في التعامل؛ حفاظاً على مصالح الأقلية البيضاء المتحكمة في الثروة والسلطة، ولكن بعد انتهاء نظام الفصل العنصري تطلب الأمر إعادة بناء منظومة القيم الشرطية بما يتناسب مع مرحلة انتهاء سياسة الفصل العنصري، وعلى مدى نحو عقدين حصل تحول ملحوظ في إصلاح الشرطة. ففي السنوات الأولى للتحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا كان التأكيد الرسمي على أن الشرطة هي واحدة من أهم الأذرع التي يقوم عليها التحول الديمقراطي، فتم الاتفاق في العام 1996 على أن يتحول جهاز الشرطة إلى مؤسسة خدمية ومهنية، محايدة، وذات كفاءة عالية وفعالة، وتخضع لمعايير الشفافية والمساءلة، بما يحمي ويحافظ على الحقوق الأساسية للشعب.

وقد توافقت القوى السياسية الوطنية في جنوب إفريقيا وقتها على أن تصبح قيمة "خدمة

50 سوزان كولن ماركس، مراقبة الربح، حل النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية، الأهلية للنشر والتوزيع، 2008، ص 219.

المواطنين" هي القيمة المركزية للشرطة بدلاً من قيمة القوة؛ والتي يجب بناء رؤية واستراتيجيات وثقافة جهاز الشرطة عليها، بما يضمن عدم انحيازها مرة أخرى لصالح البيض.

- المؤسسة العسكرية والمسؤولية الأخلاقية

هذه التجربة الشرطية في جنوب أفريقيا قد تساعدنا في فهم الخلل الحاصل في العلاقات المدنية العسكرية العربية من زاوية القيم والمسؤولية الأخلاقية، فالقيمة المركزية عن الجيوش في أذهان النخبة المدنية والمجتمعيَّة العربية هي "التضحية والفداء" في سبيل حماية الوطن من العدوان الخارجي.

وبناءً على هذه الصورة تصبح ممارسة الجيوش للحكم، والمنافسة على السلطة أمر مُربك للمجتمع والناس وللجيوش ذاتها، لأن القيمة المركزية للجيوش هي التضحية، وتقديم المصالح العليا على المنافع العاجلة، حتى لو استدعى ذلك الموت وممارسة السياسية يكون تركيزها على قيم المنافسة والحوار والتدافع، وعندما تدخل الجيوش في معمعة ميدان السياسة تهتز الصورة الأخلاقية عن الجيش في وجدان النخبة والشعب، لأن قيم المؤسسات العسكرية (التضحية) سيتم التخلي عنها، مقابل التمركز حول قيم جديدة قائمة على البحث عن المغانم الوقتية، والمكاسب الاقتصادية والسياسية، والمقاعد البرلمانية والوزارات، والتي لو انحاز الجيش لها يكون قد تخلى عن مسؤوليته الأخلاقية التي من أجلها تأسس، وهذا الانسلاخ القيمي والأخلاقي للمؤسسة العسكرية الوطنية يجعل التوافق المدني والحزبي معها عسير خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي لكونها مؤسسة وطنية ينبغي أن تكون محايدة سياسياً، خالية من داخلها من التجاذبات السياسيَّة والأيديولوجيَّة، على مسافة واحدة من كل الأطياف والحركات والأحزاب.

وجود قيم أخلاقية واضحة للمكونات الوطنية والمؤسسات الاجتماعية عامل مهم في نسج شبكة التوافق والشراكة الوطنية، وخاصة عندما تحرص المجموعات على صورتها وهويتها الأخلاقية التي تختارها وتتكون من أجلها وتسعي إلي نشرها في المجتمع

هيمنة القطيعة

سيادة القطيعة الاجتماعية والثقافية بين مكونات المجتمع تُصعِّب من انتشار ثقافة التفاهم والتوافق بين جموع المجتمع والنخب، فعندما تسود العنصرية والطائفية في المجتمع المتنوع دينياً وعرقياً وثقافياً، سواءً بسبب خطأ من السلطة، أو المكونات الاجتماعية السياسية الدينية ذاتها، أو نتيجة لتدخل خارجي يبدأ حينها كل مكون في الانغلاق على ذاته، ويُقلِل من مساحة مشاركته مع الآخرين في الفاعليات والاهتمامات العامة، فمثلاً نجد العديد من المكونات الدينية العربية تنشئ المدارس الخاصة بها، والتي غالباً ما يقتصر القبول فيها على الطلاب التابعين لمذهبهم الديني فقط!، وقد يمتد الأمر كذالك إلى النشاط الاقتصادي، حيث تؤسس شركات ومصانع يغلب على العاملين فيها الانتماء إلى مكون ديني محدد؛ نظراً لغياب الثقة المتبادلة.

- الحزب بدلاً من الكنيسة

عندما يسود التوجه الانعزالي بين عناصر الجماعة الوطنية، نجد كل مكون يبدأ في نسج ذاكرته التاريخية الخاصة به، والتي غالباً ما يتعاظم فيها دوره بشكل كبير على حساب تهميش وإهمال أدوار المكونات الأخرى وإغفالها، ومع تتابع الزمن تقل مساحة المشترك الوطني، وهذا المسلك له انعكاساته السلبية على الفضاء السياسي، من أبرز هذه الانعكاسات ندرة الحركات التي تفتح أبوابها لأي فرد في المجتمع طالما أنه مواطن يتمتع بحق المواطنة بغض النظر عن دينه وخلفيته العرقية والثقافية، والخبرة المصرية كمجتمع متنوع تخبرنا بدرس هام في هذا السياق، فقد كان الأقباط في مصر الملكية يمارسون الحياة السياسية باعتبارهم مواطنين مصريين، ولم يكن للدولة موقف محدد منهم؛ فظهرت الرموز القبطية بوضوح في المجالس النيابية والحكومات ممثلة للمصريين جميعاً مثل القيادي الوفدي وزير المالية الأسبق مكرم عبيد "1889-1961" أحد أهم رموز الحركة الوطنية المصرية. كما لم يكن للكنيسة المصرية دورٌ واضحٌ في الشأن العام خلال الفترة ما قبل أحداث يوليو عام 1952، فقد تميزت هذه الفترة بالفصل الواضح بين الرموز الدينية والرموز المدنية للأقباط، فكان ظهور الرموز الدينية في الأحداث العامة محدوداً جداً، ويتعلق بالقضايا ذات الإجماع الوطني كمقاومة الاحتلال كما حدث خلال ثورة 1919 التي أيدها البابا كيرلس الخامس، وتمت الدعوة لها في الكنائس والمناسبات الدينية المسيحية، كما شارك القساوسة ورجال الدين في المظاهرات،

وكانت عندما تحدث بعض الإشكاليات بين المكون المسيحي والأغلبية المسلمة مثلما حدث في العام 1911 حينما انعقد ما يُسمى بـ "المؤتمر المصري" في أبريل 1911 رداً على "المؤتمر القبطي" والذي ناقش مطالب الأقباط في مدينة "أسيوط" بشهر مارس من نفس العام 1911بصعيد مصر، طالبوا فيه رؤساء الطائفة بألا يتركوا ذرة من حقوق الأقباط إلا حصلوا عليها، وكان من مطالبهم: المساواة في الوظائف، والتمثيل في المجالس النيابية، وقد أصرت القيادات المسلمة المشاركة في المؤتمر الأول على أن يكون عنوان المؤتمر "المؤتمر المصري" وليس القبطي حتى يكون التوافق على قاعدة المواطنة وليس على خط التقسيم الديني (مسلم/ مسيحي)، ولعب أحمد لطفي السيد، أحد رواد الليبرالية المصرية، دوراً في صياغة الردود على المؤتمر القبطي بدافع المسؤولية الأخلاقية والسياسية معاً، ومتحلياً بالإنصاف والمسؤولية الوطنية، حيث قام بمناقشتها بالتفصيل مؤكداً على أن العلاج يكون باندماج الأقباط وليس بانعزالهم، وذكر التقرير الذي كتبه وصاغه لطفي السيد، أن نسبة الأقباط من سكان مصر هي 6.43% ونسبة ثروتهم تصل إلى 10% من ثروة البلاد، أما في الوظائف فذكر أن نسبتهم في التعليم 6%، وفي وزارة الداخلية 59%، بنسبة مرتبات تصل 40.28%، ونسبتهم في وزارة الحقانية (العدل) 15%، ونسبتهم في وظائف وزارة المالية 46%، بل ذكر التقرير أن جزءاً من نفقات تعليم الأقباط يأتي من دافعي الضرائب المسلمين، وبذلك استطاعت تلك المصارحة بالحقائق أن ترعى التوافق، بعيداً عن الإحساس النفسي بالظلم، وجعلت المكون القبطي يبتعد عن عقلية دور الضحية، وفتحت عينه على الحقائق القائمة بعداً عن منطق المتعصبين، الذين يعملون على سيادة القطيعة بين مكونات الوطن بعيداً عن روح العقلانية والانطلاق من الحقائق على الأرض، وهذا ما رصده المؤرخ طارق البشري عندما نقل في كتابه المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية تعليق الدكتور محمد محمد حسين بخصوص إقامة مؤتمرين مختلفين في آنٍ واحدٍ، المؤتمر القبطى والمؤتمر المسيحي، إذ قال" لم تكن هذه المحنة شراً خالصاً كما يبدو من هذا العرض، فقد وضعت هذه الخصومة السافرة حداً لسوء الظن المتبادل بين الفريقين، وكانت تنفيساً شفا النفوس، وفرصة لتصفية ما بين الأخوين من خصومة وعلاجها بطريقة صحيحة"[51]

لكن مع انتهاء الفترة الملكية على يد الضباط الأحرار عام 1952 دخلت عدة متغيرات على طبيعة علاقة المكون المسيحي بالجماعة الوطنية، فبدلاً من تواصل السلطة بالمكون المسيحي عبر البوابة الطبيعية وهي الأحزاب والمؤسسات السياسية والأهلية المدنية أصبح

51 طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، 2004، ص 124.

التواصل عبر الكنيسة حصرياً بداية من البابا وانتهاءً بالقساوسة والرهبان!، من طبيعي أن يختفي التواصل عبر مكونات مدنية لأن الفترة التي أعقبت حركة الضباط الأحرار تميزت بغياب الأحزاب والنقابات والمؤسسات الأهلية المدنية بل والسياسة!

وبهذه الطريقة انسحبت نخبة وجماهير المكون المسيحي بالتدريج من المشاركة المفتوحة مع الجماعة الوطنية، وأصبحت معادلة السلطة مع المكون المسيحي قائمة على طريقة التعبير الذي أصبح متداولًا في الغرف السياسية "المسيحيين في جيب البابا والبابا في جيب السلطة"، وهذا التعبير الجامع المانع صكه المفكر المسيحي ميلاد حنا[52] وقد دفع هذا الوضع (السلبي) المكون المسيحي دفعاً إلى بناء الهوية القبطية الخاصة، وجعلها تتمركز حول التاريخ المسيحي أكثر من تمركزها حول قيم التاريخ الوطني المشترك.

إذن فالدرس المستفاد من هذه التجربة المصرية هو أن سيادة القطيعة الاجتماعية تقود إلى العديد من الأمراض الاجتماعية المتوطنة على المدى القريب والبعيد، وتُنتج ثقافة معادية للتوافق والتواصل بين المكونات المجتمعية المختلفة؛ ومن أهم هذه العيوب:

- غياب الثقة المتبادلة

فقدان الثقة بين المكونات الوطنية يؤدي إلى خلق تحديات مُعرقلة لمسار بناء التوافق الوطني، فالصراع الدامي في الساحة العربية بين المكون العسكري والتنظيمات الإسلامية يعد مثلاً صارخاً على انتشار هذا الخلل (فقدان الثقة)، وهذا يرجع بشكل مباشر إلى الذاكرة التاريخية التي بُنيت بينهم على وقع الصدام والاشتباك فأنتجت القطيعة الدائمة.

ففي الحالة المصرية على سبيل المثال نجد أن فقدان الثقة بين الإخوان المسلمين والجيش ليست وليدة الأحداث التي أعقبت ثورة 25 يناير 2011، ولكنها ترجع لقرابة خمسين عاماً مضت، عندما وقع تصادم بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والإخوان، وتكرر هذا الاشتباك مرة أخرى في أيام السادات، وكان هناك صراع ممتد بين الإخوان و نظام الرئيس حسني مبارك، تنوع هذا الصراع بين المكتوم والمعلن، خصوصاً في الفترات الأولى من رئاسة مبارك، تعاظم واشتد أحياناً أخرى، خصوصاً في العشر سنوات الأخيرة من حكم مبارك، وبالتالي هناك ما يسمى بالثأر التاريخي بين المؤسسة العسكرية (القرص الصلب للدولة) وبين الإخوان المسلمين الذين يمثلون (سبيكة اجتماعية) مستقرة في المجتمع، وبالتالي فالثقة مفقودة

52 حيدر إبراهيم وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت،2002.

بدرجة كبيرة، ومصادر عدم الثقة المتبادلة ترجع لعدة أسباب من بينها:

- الذاكرة التاريخية المشحونة بين الطرفين، فكل طرف يقدم في أدبياته الطرف الآخر باعتباره عدواً تاريخياً، وتنسج في هذه الذاكرة أمور تحجم التواصل في أحيان، أو تقطعه في أحيانٍ أخرى: مثل شيطنة قيادات كل من الجيش والإخوان على حد سواء.
- عدم قيام الطرفين بمراجعات نقدية للأسباب التي أدت للصدام بينهما.
- عدم الاتفاق بين الأحزاب والمجموعات السياسية والمدنية والدينية على الحد الأدنى الواجب الالتزام به للحفاظ على كيان الدولة (هذا الأمر موجود في الدول الغربية بشكل واضح، فهناك اتفاق واضح على عناصر أساسية وجوهرية مثل : الديمقراطية، وعلمانية الدولة، والحريات السياسية والفردية، وغيرها) وهي أمور أشبه بمبادئ فوق دستورية لا يمكن الاقتراب أو المساس منها.
- عدم وجود أطراف ثالثة محايدة تسعى إلى بناء ثقة مشتركة بين الأطراف الكبرى في العملية السياسية (لعبت هيئة الشغل في تونس هذا الدور لوقت كبير، خصوصاً مع احتدام الأزمة مع نهاية 2013 وبداية 2014 في تونس قبل انتخاب الرئيس الأسبق القايد السبسي لرئاسة الجمهورية).
- تأثُر الطرفين بالضغوط الإقليمية التي تدفع في تعميق وإثارة الصراعات بينهما (كان لتدخل الضغوط الإقليمية والخارجية دور كبير في انحسار الربيع العربي وتراجع الثورات العربية بعد أقل من سنتين من اندلاعها، وهو الأمر الذي تكرر في الثورات الجديدة في الجزائر والسودان، وبالطبع العامل الإقليمي في إثارة النزاعات في الداخل اللبناني أمر لا يمكن إنكاره).

وهنا يبرز سؤال هام وهو: كيف تُبنى الثقة بين المكونات المتنوعة كخطوة نحو التوافق؟

الإجابة على هذا السؤال نجده في ثنايا التجربة الكولومبية والتجربة الدارفورية بغرب السودان، وهما التجربتان اللتان تعطينا إجابة بانورامية على كيفية بناء الثقة بين الأطراف المتصارعة.

- التجربة الكولومبية

في كولومبيا امتد النزاع المسلح هناك لقرابة نصف قرن، وأدى إلى مقتل أكثر من 220 ألف شخص، أكثر من 80 %منهم من المدنيين خلال الفترة ما بين عامي 1958 و2012 ، مما جعل كولومبيا تضم أكبر عدد من النازحين في العالم بعد سوريا، وتعرضت اتفاقيات السلام الموقعة بين الحكومة والقوات الثورية المعارضة لعدة انتكاسات نتيجة لفقدان الثقة المتبادلة، لأن اعتمادهم الأساسي في المفاوضات والحوار كان مبنياً على الثقة في عدة أشخاص وطنيين يحظون بالاحترام بين كل الأطراف يشرفون على عملية التفاوض، ومع وفاة أو تقاعد هذه الشخصيات كانت تنهار عمليات التفاوض والحوار، لذلك طُرح على الطرفين فكرة القيام بنقل الثقة من الأشخاص إلى الثقة في كيان اعتباري، سواء مؤسسات أو اتفاقيات مبنية على برامج عمل، وهو ما تمثل هناك فيما أطلق عليه (برنامج بناء السلام)[53]، حيث قررت الحكومة المعارضة عمل برنامج عملي يساعد على التوافق وبناء السلام، وأن يكون محط الثقة المتبادلة بين كل الأطراف والسلطة، وأُسِّس هذا البرنامج على وجود آليات مراقبة يتم الاتفاق عليها بين الأطراف كوسيلة للاحتكام إليها وقت الأزمات، وحوى البرنامج أيضاً سلم إجراءات لرصد الخروقات التي تقع من الأطراف المختلفة، وقد ساهم هذا النظام الجديد في نجاح التفاوض بين الحكومة والمتمردين، وقد تكلل هذا الجهد بتوقيع الحكومة ومتمردو القوات المسلحة الثورية في 23 من يونيو عام 2016 اتفاقاً يقضي بوقف إطلاق النار، مِمَّا قرب الفاعلين في كولومبيا من إنهاء صراعٍ دامٍ امتد أكثر من خمسة عقود، وقد قُلِّد الرئيس الكولومبي خوان مانويل سانتوس في الشهر نفسه بجائزة نوبل للسلام لجهوده في تقريب بلاده من نهاية حرب أهلية دامت خمسين عاماً.[54]

الملحوظة الهامة هنا التي يتم استخلاصها من التجربة الكولومبية أن مشروع بناء الثقة لا يمكن بناؤه اعتماداً على الثقة بين القيادات وبعضها وفقط، فهذا فعلياً لا يضمن استمرار مشروع الثقة والتوافق في المستقبل، ولتجاوز هذا الأمر يجب أن يتم العمل على أن تتحول

53 مؤتمرمن السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي- الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- https://2u.pw/nTt2d شُوهد في 2022/3/16

54 النوع الاجتماعي ودور المرأة في عملية السلام في كولومبيا- https://wps.unwomen.org/pdf/research/Bouvier_Women-in-Colombia-Peace-Process_AR.pdf
شُوهد في 2002/3/9

الثقة من الأفراد إلى الثقة في النظم الوطنية لفض النزاعات والخلافات بين الأطراف، بمعنى أن يتم الاتفاق على إنشاء نظام للتوافق، يشتمل هذا النظام على آليات للتواصل، وعلى استراتيجيات للعمل، ويتم الالتزام بها وفق ميثاق مكتوب، وكلما التزمت الأطراف بهذا الميثاق تنتقل الثقة بالتدريج من الثقة بالأفراد إلى الثقة في الإجراءات والنظام، وبالتالي لا تصبح الثقة بين المكونات مهددة بغياب الأشخاص والقيادات.

ومن التجارب التي كنت شاهداً عليها عملية (بناء السلام في دارفور)، وهو المشروع الذي وفر نظاماً وطنياً موثوقاً فيه، ومتفقاً عليه بين مكونات المجتمع الدارفوري، وهو الاتفاق أو المشروع الذي ساهم في خمود الصراعات داخل دارفور، ونقلهم بشكل جيد من فضاء الكراهية والقطيعة إلى بر التفاهم والتواصل، حيث تمكَّن نظام الجودية القبلي من محاصرة العنف وبناء التوافق هناك، فما هو نظام الجودية؟

- تجربة دارفور

في غرب السودان حيث يوجد أبرز إقليم سوداني مشهور بالصراعات والعنف، وهو إقليم "دارفور" تتواجد هناك بين القبائل العربية والإفريقية تقاليد تاريخية لفض النزاع حال احتدامه بين قبيلة وأخرى، ويُسمى هناك بنظام " الجودية"، وهو نظام عُرفي عريق للتقاضي معترف به في " السودان" قائم على أن يكون لكل قبيلة شخص يمثلها بمكان للتفاوض والمشاورة يُدعى بـ "الجودية "، وهو عبارة عن مكان يتجمع فيه الأجاويد، وهم أناس يتصفون بالحِكمة والرزانة، وغالباً يكونون من كبار السن والشيوخ للبت فى المشاكل؛ فإذا كانت المشكلة بسيطة بين زوج وزوجته يكفي حضور عضو واحد من الجودية لمعالجتها، وإذا كانت قضايا قتل وسرقة إلخ... فلا بد من اجتماع هيئة الجودية كاملة.

وبعد توقيع اتفاقية السلام في عام 2011 بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في الإقليم، ومع عودة النازحين لقراهم وبيوتهم تم الاتفاق على تفعيل وتطوير نظم القضاء العُرفية في الإقليم كآلية لتسوية النزاعات وبناء التماسك والتوافق في المجتمع، وخاصة "نظام الجودية".

ساهم الاتفاق بين الأطراف في دارفور على الاحتكام لهذا النظام العرفي في دعم أربعة أمور، هي:[55]

55 ياسر الغرباوي، دارفور خلق جديد .. تجربة حية في بناء السلام، دار لوسيل، 2018، ص 145.

- منع الاشتباك ومحاصرة بؤر التوتر فى المنطقة.
- جبر الضرر الواقع على أهل المنطقة.
- مُعاقبة المتسببين في الأزمات.
- القيام بالصلح بين المتخاصمين دونما تسويف أو تأخير.

وهنا تبرز نقاط قوة الاتفاق بين الأطراف على توفير نظام لحل الأزمات تجتمع فيه الثقة والخضوع له من الجميع، وهذا الأمر ساهم في سرعة بناء التماسك الاجتماعي، والتوافق بين معظم المكونات المُوقِّعة على اتفاقية السلام في غرب دارفور.

انتشار ثقافة القطيعة بين مكونات المجتمع يقود لداء فقدان الثقة المتبادلة، وفي ذات الوقت يُرسِّخ لسيكولوجية العزلة بين النخب العاقلة، وهذا ما يجعل عملية بناء الجسور بين القوى المجتمعية تتسم بالصعوبة؛ فبناء التوافقات يتطلب تواصلاً بين العقلاء داخل كل التيارات والمكونات، وحتى أرباب المهن والنقابات؛ فمن خلال الرصد والمتابعة وجدتُ أن معظم التوافقات العربية التي حققت قدراً من النجاح والفاعلية، قد تمت عبر الثقة المتبادلة والتواصل بين الكوادر السياسية والمجتمعية والشخصيات والتي يُطلق عليهم مصطلح "عابرو الأيديولوجيا" وهم: "أُولئك الأشخاص الذين لديهم انحياز واضح للقيم الإنسانية قبل الأيديولوجيا، ولديهم خبرة سابقة بأفكار التيارات المختلفة، حيث عاشوا لفترة ما معتقنين أفكار تيار، ثم انتقلوا في سلاسة داخل تيار آخر، كما يمتلكون ميزة الانفتاح والتواصل مع الآخرين، ولا يجدون غضاضةً فى أن يكون شركاؤهم في العمل السياسي من تيارات أُخرى، ووجود هذه الفئة (خصوصاً في لحظات فاصلة ما: مثل الثورات أو لحظات التغيير والتحول الكبرى) يساهم في سرعة إنجاز التوافقات وإمكانية حدوثها، لأنهم يحظون بالثقة من كل الأطراف، ويترتب على هذه الثقة عدة فوائد لمسيرة التوافق من بينها:

- المساهمة في حل الأزمات.
- المساهمة في إنشاء علاقات بين المكونات الوطنية.
- دعم مشاريع التوافق الوطنية وتشجيعها.
- تجاوز التحديات وبناء الثقة المتبادلة بين الفرقاء.
- استثمار الأحداث في بناء كيانات قادرة على إنتاج حلول للأزمات.

والخبرة العربية في هذا المجال لها نجاحات واقعية تؤكد على أهمية التواصل بين هؤلاء الأشخاص العابرين للأيديولوجيا، والذين كان لهم دور تاريخي في المجال السياسي والثقافي ساهم في تحقيق نجاحات حضارية.

في هذه المساحة سوف نتناول مسيرة ثلاث شخصيات عربية (لهم خلفيات مختلفة ما بين سياسية وفكرية) كان لتكوينهم التربوي والثقافي والسياسي القائم على التواصل وعدم العزلة دور رئيس في قدرتهم على أن يكونوا جسور تواصل وتوافق داخل المجتمع والدولة، ونبدأ بتجربة أولهم وهو الزعيم سعد زغلول.

- سعد.. زعيم الأمة

وُلِدَ سعد زغلول في قرية إبيانة التابعة لمركز فوة بمديرية الغربية سابقاً (محافظة كفر الشيخ حالياً) في يونيو 1860م، وكان والده رئيس مشيخة القرية ينتمي إلى أسرة ريفية مصرية عريقة بقريته، تلقى سعد تعليمه في الكُتَّاب، ثم التحق بالأزهر عام 1873م، وتعلم على يد السيد جمال الدين الأفغاني[56] والشيخ محمد عبده، وعمل في وظيفة معاون بوزارة الداخلية لكنه فُصِل منها لاشتراكه في ثورة عرابي، لاحقاً اشتغل بالمحاماة لكن قبض عليه عام 1883م بتهمة الاشتراك في التنظيم الوطني المعروف بـ "جمعية الانتقام"، ثم حصل على ليسانس الحقوق عام 1897م، وكان وكيلاً للنيابة وترقى حتى صار رئيساً للنيابة، وحصل على رتبة الباكوية، ثم نائب قاض عام 1892م. ثم انضم إلى الجناح السياسي لجماعة المنار، والتي كانت تضم أزهريين وأدباء وسياسيين ومصلحين اجتماعيين، واشترك في الحملة العامة لإنشاء الجامعة المصرية، وكان من المدافعين عن قاسم أمين وكتابه "تحرير المرأة"، وفي عام 1906م تم تعيينه ناظراً للمعارف، ثم عُيِّن في عام 1910م ناظراً للحقانية، وفي عام 1907م كان سعد أحد المساهمين في وضع حجر الأساس لإنشاء الجامعة المصرية، وساهم في تأسيس النادي الأهلي عام 1907م وتولّى رئاسته في 18 يوليو 1907 م. وبعد الحرب العالمية الأولى تزعم المعارضة في الجمعية التشريعية التي شكلت نواة "جماعة الوفد" فيما بعد وطالبت بالاستقلال، وقاد زغلول القوى الوطنية حتى إجراء الانتخابات في 12 يناير 1924م، حيث أدت إلى فوز حزب الوفد، وتشكلت الحكومة الوفدية وقتها تحت رئاسته.

في ختام تعريفنا بالزعيم سعد زغلول من المهم أن ننقل تعليق المستشار طارق البشري عن

56 طارق البشر، شخصيات تاريخية، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 12.

دور سعد ومكانته الثقافية في المجتمع المصري، ودروه الهام في جمع شتات القوى الوطنية خلال ثورة 19 والفترة التي تلتها :" كان بشخصيته من عوامل التجميع بين الاتجاهات والتيارات الثقافية المختلفة، فهو ريفي لم تنقطع صلته بالريف حتى وفاته، وأزهري حفظ القرآن في الكُتَّاب، ودرس علوم الدين في الأزهر، وتتلمذ على الأفغاني ومحمد عبده، ولكنه حضري درس في حياته الفكر الحديث، ونهل منه ومارس تطبيق القوانين الوضعية، واتصل بالبيئات المختلفة، واكتسب القدرة على مخاطبة كل نمط فكري وتفهمه، ومن ناحية أخرى هو شيخ تمتد ذاكرته السياسية إلى ثورة عرابي ولكنه كان ذا صلة بالشباب؛ إذ وقف بين الطلبة في عام 1923 وهو في السادسة والستين، في الختام كان الزعيم سعد زغلول جسراً بين المكونات الوطنية الثقافية والاجتماعية والسياسية في عصره"[57].

- ماركسيّ على سنة الله ورسوله

والشخصية العربية الثانية تنتمي للفضاء الثقافي والأكاديمي بالأساس، والتي كانت تتمتع بالتحرر من ثقل الأيديولوجيا، ولديها انحياز واضح للقيم الإنسانية، وامتلكت قدرة مهولة على بناء توافق وطني، وبناء جسور بين المشاريع الوطنية، وهو الدكتور عبد الوهاب المسيري.

وُلِدَ عبدالوهاب المسيري في مدينة دمنهور في مصر في أكتوبر من العام 1938، والتحق بقسم اللغة الإنجليزية كلية الآداب جامعة الإسكندرية وتخرج منها عام 1959، ثم سافر إلى الولايات المتحدة عام 1963 حيث حصل على درجتي الماجستير في الأدب الإنجليزي المقارن من جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك عام 1964، وعلى الدكتوراه من جامعة رتجرز بنيوجيرزي عام 1969، وعند عودته إلى مصر قام بالتدريس في جامعة "عين شمس" وفي عدة جامعات عربية من أهمها جامعة الملك سعود (1983 1988–)، كما عمل أستاذاً زائراً في أكاديمية ناصر العسكرية، والجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا)، وعضواً في مجلس الخبراء بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (1970 - 1975)، ومستشاراً ثقافياً للوفد الدائم لجامعة الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، وصدرت له عشرات الدراسات والمقالات عن إسرائيل والحركة الصهيونية، ويعتبر واحداً من أبرز المؤرخين العالميين المتخصصين في تاريخ الحركة الصهيونية.

انتمى المسيري إلى اليسار المصري، وتحديداً للحزب الشيوعي[58]، وفي 2004 انضم المسيري

57 المرجع السابق ص46

58 عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية: في البذور والجذور والثمر، سيرة غير ذاتية غير موضوعية، دار الشروق، 2008

لحزب الوسط الإسلامي ليصبح من أوائل المؤسسين له، وقبل وفاته شغل منصب المنسق العام لحركة كفاية، التي تأسست في نهاية العام 2004 للمطالبة بإصلاح ديمقراطي في مصر، والتي نظمت سلسلةً مظاهراتٍ احتجاجاً على إعادة انتخاب الرئيس المصري حسني مبارك لولاية خامسة في 2005، وقد تعرض للاعتقال من قبل السلطات المصرية أكثر من مرة.

للوقوف على تحولات المسيري واسهاماته في النضال السياسي يعلق المهندس أبو العلا ماضي أحد مؤسسي حركة كفاية، ومؤسس ورئيس حزب الوسط المصري بعد ذلك بقوله :" تنقل الدكتور المسيري من حزب مصر الفتاة إلى الإخوان المسلمين، ثم هيئة التحرير بداية عهد عبد الناصر، ثم الحزب الشيوعي لمدة قاربت خمس سنوات، ثم تركه لتمرده على فكرة إلغاء شخصيته داخل التنظيم السري، وظل جزءاً كبيراً من حياته يعتنق الفكر الماركسي في المسألة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، ولم يكن ملحداً كما ذكر هو نفسه عدة مرات، حين كان يقول: "كنت ماركسيّاً على سنة الله ورسوله"، وحين احتك بالغرب واشتبك مع مشروع الغرب الفكري من منظور فلسفي؛ ظل ينتقد هذا المشروع وينقضه من خلال مدخل فلسفي حتى نقد الفكر الفلسفي الاشتراكي أيضاً كما سبق وفعل مع الفكر الرأسمالي، وتحول إلى الفكر الإسلامي، واستغرق في هذا التحول ثمانية عشر عاماً، وكان دائماً منحازاً للطبقات المهمشة والمكافحة من أجل العدالة والمساواة"

وبعد استعراض مسيرة المسيري سنجد أنها رحلة مفكر وسياسي منحاز للقيم الإنسانية وباحث عن الحقيقة، ساهم تواصله الإنساني مع الأفكار والايديولوجيات السائدة في عصره في امتلاكه قدرة لبناء توافقات وطنية تاريخية تارة بين القوى اليسارية والقوى الإسلامية والليبرالية، والمسيري في نظري يُعد تجسيداً علمياً لأهمية ووظيفة الشخصيات العابرة للأيديولوجية، كوسيلة ذهبية فاعلة في تسريع حركة بناء التوافقات بين مكونات الجماعة الوطنية داخل المجتمع العربي.

- ميشيل كيلو

الشخصية الثالثة التي سنختم بها هذا القسم تتميز بالتحلي بالمسؤولية الأخلاقية العالية والانحياز للحرية، والانفتاح على الآخر المخالف في المعتقد والمذهب الأيديولوجي والطبيعة الثقافية، وهو المناضل السوري اليساري ميشيل كيلو.

ولد كيلو في مدينة اللاذقية عام 1940 في أسرة مسيحية، تلقى تعليمه في اللاذقية، وعمل

في وزارة الثقافة السورية، وقد شغل كيلو منصب رئيس مركز حريات للدفاع عن حرية الرأي والتعبير في سورية، وكان ناشطاً في لجان إحياء المجتمع المدني، وأحد المشاركين في صياغة إعلان دمشق، وعضو سابق في الحزب الشيوعي السوري، ورئيس اتحاد الديمقراطيين السوريين، واعتقل عندما عارض وهو المسيحي اليساري اعتقالَ حافظ الأسد لأعضاء من جماعة "الإخوان المسلمين" في بداية الثمانينيات، بعد أن فتك بهم في عام 1982 بمدينة حماة، وقد قضى "ميشيل كيلو" عامين في سجن "المزة" في العاصمة دمشق بسبب هذا الموقف، كما اعتقل ثانية بتاريخ 14 مايو/ أيار 2006 بتهمة إضعاف الشعور القومي والنيل من هيبة الدولة وإثارة النعرات المذهبية.

وفي العام 2011 أعلن ميشيل كيلو تأييده المطلق للثورة السورية، ثم أطلق هيئة "سوريون مسيحيون من أجل العدالة والحرية"، بهدف ردم الهوّة بين المسيحيين وبقية الشعب، وفي العام 2013 انضم كيلو إلى "الائتلاف الوطني السوري"، وكان منحازاً للحرية ومن عباراته المهمة ""لن يحرّركم أي هدف غير الحرّية فتمسّكوا بها، في كلّ كبيرة وصغيرة، ولا تتخلّوا عنها أبداً، لأن فيها وحدها مصرع الاستبداد". وقد نشر الاقتباس من رسالة مطولة، ودّع فيها السوريين قبل وفاته في العاصمة الفرنسية باريس يوم الاثنين 19 أبريل/ نيسان 2021، عن عمر يناهز 81 عاماً. ودعا كيلو السوريين، في رسالته التي عُدّت بمثابة "وصية سياسية"، إلى "نبذ العقليات الضدّية والثأرية"، والاتحاد على كلمة سواء ورؤية وطنية جامعة "كي تصبحوا شعباً واحداً".

وللوقوف على مكانة كيلو باعتباره نموذج عملي عابر للأيديولوجيا ومنحاز للقيم كتب الأستاذ أمين العاصي مقالاً في جريدة العربي الجديد عقب وفاته عنوانه" وفاة ميشيل كيلو... نصف قرن في محاربة الاستبداد"[59] نقل فيه جزءاً من مرافعة كيلو الشهيرة أمام ما كانت تسمّى بـ"محكمة أمن الدولة"، قال كيلو فيها :"أنا الإنسان والمواطن الحّر ميشيل بن حنا كيلو وغالية عوض، الذي ليس نصير لأي جماعة في لبنان أو سورية، وليس نصير أي حزب قائد أو منقاد وأي ثورة، سواء أكلت وطنها أم أكلت ناسها، لأنني نصير وطني الصغير سورية ووطني العربي الكبير، ونصير كل مواطن فيهما، نصير الحرية والديمقراطية".

بعد الانتهاء من الإطلالة على هذه التجارب العربية الثلاث يتضح لدينا أن انتشار ثقافة القطيعة بين المكونات الوطنية يحرمنا من الاستفادة من قدرات وممكنات الحركات والقوى

59 جريدة العربي الجديد- 2021/4/19

المجتمعية الحية، ويهدم جسور التواصل التاريخية التي كانت قائمة في المجتمع العربي، وتصعب من عمل الشخصيات الوطنية العابرة للأيديولوجيا في سعيها لإنتاج التوافقات الوطنية، والحل الناجع لتجاوز هذه الأمراض السابقة يكون في نشر ثقافة التواصل والحوار وبناء الجسور لا القلاع بين كل المكونات المجتمعية الوطنية على كافة المستويات.

بناء الثقة بين الكيانات اعتماداً فقط على وجود ثقة بين بعض القيادات لا يضمن استمرار هذه الثقة والتوافق في المستقبل، ولحل هذه الأزمة يجب أن يتم العمل على أن تتحول الثقة من الأفراد إلى الثقة في النظم الوطنية لفض النزاعات بين الأطراف، بمعنى أن يتم الاتفاق على إنشاء نظام للتوافق، يشتمل على آليات للتواصل، وعلى استراتيجيات للعمل، ويتم الالتزام بها وفق ميثاق مكتوب، وكلما التزمت الأطراف بهذا الميثاق تنتقل الثقة بالتدريج من الثقة بالأفراد إلى الثقة في الإجراءات والنظام.

المنابع الوجدانية لا تدعم ثقافة التوافق

الملاحظ والمتابع بشكل جيد للمنابع الثقافية (المؤسسات الدينية- الجامعات- المدارس- المنابر الإعلامية الرسمية، الخ) والتي تغذي الوجدان العام في المجتمع العربي بكافة أطيافه يرى أنها لا تدعم بشكل كافٍ ثقافة التوافق الوطني.

الحقيقة أننا نعول على هذه المؤسسات، لأنها لها دور محوري في بناء العقل الجمعي والحس الوطني، لأنها تُقدم الأفكار الأولى للناشئة والأجيال الصاعدة منذ الصغر وحتى المرحلة الجامعية، ومع مرور الزمن وتتابع الأجيال تصبح الأفكار المقدمة عبر المنهج الدراسي والخطب الدينية بمثابة عقائد في عقل المواطن من الصعب عرضها للنقد، من خلال الرصد والمتابعة وجدت أن مجمل المناهج الدراسية العربية والخطاب الديني العربي العام يعاني من جملة سلبيات فلسفية وثقافية تجعل وجدان الطالب/ والمواطن غير مؤمن بفكرة التوافق الوطني، ولديه مشاكل جمة في التواصل مع الآخر الشريك له في الوطن، ويمكننا التعرف على هذه السلبيات والأمراض كالتالي:

- حصر صور البطولة في المجال العسكري

هناك تركيز مُفرط في مجمل المناهج الدراسية العربية على حصر صور البطولة التاريخية والوطنية المستحقة للتقدير والإعجاب في المجال العسكري فقط، فالنماذج الوطنية المحتفى بها وبسيرتها في الكتب في معظمها هي صفحات تلك التي قدمت تضحيات في المعارك الحربية، وخاصة في معارك التحرر الوطني في فترة الاستعمار، وفي الخطاب الديني هناك تركيز على سيرة ومسيرة الرسول صلي الله عليه وسلم الحربية، وعرض كامل للمسار العسكري للغزوات الإسلامية والفتوحات للبلدان والأمصار.

والحقيقة أن اقتصار النماذج البطولية في الموجهات الثقافية والتعليمية على الجانب العسكري فقط يُعطي رسالة ضمنية للمتلقي بأن كل الأعمال الاجتماعية والعلمية والصناعية والثقافية الأخرى في المجتمع هي مجالات هامشية وغير مهمة، وبالتالي يميل الناشئة منذ صغرهم للالتحاق بالكليات العسكرية والشُرطية باعتبارها النموذج الأمثل في تحقيق البطولة والشجاعة والتحقق الاجتماعي، وهو في النهاية يصب لغلبة النزعة العسكرية والأمنية على العقل والوعي الجمعي للمجتمع.

والحقيقة أن بناء المجتمعات، وعمارة الأرض-وفقاً للرسالة الإلهية- يأتي أولاً بجهود العلماء في

المختبرات، وبعرق المزارعين في الحقول، وجهد العُمال في المصانع، وبعدها تأتي فكرة الأمن الاجتماعي والقومي، يعني بالضرورة هنا نحن نحاول أن نقول أننا نبني مجتمع طبيعي أولاً، لا مجتمعاً فكرته وفلسفته قائمة على فكرتي الدفاع والصراع!

ونحن نعلم أن بناء المجتمعات كما يحتاج للبطولات العسكرية وقت التحرير يحتاج للبطولات الوطنية القادرة على بناء التوافق والسلم الأهلي والتماسك الاجتماعي، وأن الأبطال في هذه المجالات لا يقلون شرفاً ومكانة عن القادة العسكريين في الميدان، فعندما نعرض سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم نجد أنه من المهم التركيز على تجربة بناء وتأسيس دولة المدينة بعد الهجرة، والتي استطاع المسلمون فيها بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم عمل ما يُعرف بـــ"وثيقة المدينة"[60] التي بُنيت بالتشاور والتراضي بين المكونات المتنوعة دينياً وعرقياً وقبلياً، لأن عرض خبرات التوافق والتفاهم وإبراز بطولة القائمين عليها والداعين لها في تاريخنا القديم والمعاصر يؤسس في وجدان المتلقي أهمية السياسة والصناعة والزراعة والثقافة والأمن الاجتماعي القائم على هذه الأمور أولاً، قبل أن يقوم على فكرة الحرب والدفاع.

ويُضاف إلى ما تقدم من سلبيات مرتبطة بتقديم صور البطولة وحصرها فقط في الأعمال العسكري، هناك مشكلة أخرى تتعلق بعرض الأعمال الوطنية الخالدة باعتبارها صناعة فرد واحد لا شريك له في العمل والإعداد وهو (الملك – الرئيس) عبر التركيز على فكرة (الزعيم الملهم).

فالمستعرض للمحتوى الدراسي العربي سيجده في معظمه ينسب الانتصارات الوطنية والإنجازات الاجتماعية إلى شخص وزعيم واحد، ويهمش هذا المحتوى شركاء النجاح في المجتمع، وهذا يؤصل لفكرة الفردانية، وإهمال فكرة العمل الجماعي، وتقدير جهود الآخرين، ويجعل تحقيق التقدم حدث خاطف، وليس مساراً متتابعاً تبذل فيه الشعوب الوقت والجهد والمال عبر التراكم والصبر، وعرض البطولة بالشكل الفردي يُقوض روح وفلسفة بناء التوافق والتي لا يتحقق التقدم فيها داخل المجتمع إلا بالعمل الجماعي وروح الفريق والصبر، فمثلاً في مناهج التاريخ المصرية تُرجع الفضل كله والبطولة في توحيد مصر للملك مينا بمفرده[61] ! على الرغم من أن توحيد المملكة المصرية القديمة كان عمليةً تدريجيةً تطلبت جهود العديد من الملوك المتعاقبين في أزمنة متعاقبة متراكمة حتى وصل الأمر لتوحيد دولة وحضارة كبيرة مثل الحضارة المصرية القديمة.

60 محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، القاهرة، 1987.

61 إيهاب عبده، الأقباط في المناهج المصرية، شُوهد في 2022/3/20 : https://pw.2u/JsLY_r

- إهمال مفهوم تراكم الهويات

المناهج الدراسية العربية في مجملها تركز على تقديم هوية الأغلبية الديموغرافية السائدة، وتهمل أو تهمش عرض الهويات الفرعية للجماعة الوطنية، على الرغم من أن المنطقة العربية عريقة وبها ما يُعرف بمفهوم تراكم الهويات سواء على المستوي الديني والعرقي والثقافي، فبلد مثلاً مثل مصر أو العراق بهما تراكم هويات متنوع ما بين الهوية المسيحية والإسلامية، والعربية وغير العربية (خصوصاً في العراق) بالإضافة للهوية الفرعونية والآشورية، وهذا التجاهل لعرض الهويات الفرعية وإهمال مفهوم تراكم الهويات يُعيق نشر ثقافة التوافق والتواصل مع الآخر الشريك في الوطن، ويجعل الطالب المنتمي للمجموعات الوطنية الأقل عدداً يتساءل عن غياب تاريخه وهويته الفرعية في صفحات مناهجه الدراسية والتي من المفترض أن تؤسس لروح الانتماء والاعتزاز بكل مكونات وهويات الوطن المتنوعة وليس الاحتفاء والتركيز على هوية الأغلبية السائدة، وأيضاً هذا التناول غير المتزن للهوية يجعل الطالب المنتمي للأغلبية يتربي على فكرة أن الأغلبية وحدها يمكنها التقدم والدفاع عن الوطن دون الحاجة للمكونات الأخرى!

فمثلاً يُقدم منهج العام 1994 في مصر ست شخصيات مصرية هي؛ الملك مينا، وصلاح الدين، ومحمد علي، وسعد زغلول، والرئيسين عبد الناصر والسادات، وبصرف النظر عن الملك مينا، فإن الشخصيات الأخرى كلها من المسلمين، وكلها من الرجال[62]. وكان ينبغي للمنهج أن يعرض شخصيات تاريخية بجوار الشخصيات السابقة تنتمي للمكون المسيحي وللنساء المصريات.

62 مرجع سابق

بدائل بناء التوافق الوطني

في ختام عرض الفصل الذي تحدثنا فيه بالتفصيل عن العقبات والمشاكل التي تعيق تبلور مشروع "التوافق الوطني"؛ يجدر بنا ذكر أهم البدائل والعوامل المساعدة على الوصول لخريطة عملية لهذا المشروع، والتي إذا تجلت في عالم أفكار النخب وفعلها الثقافي والسياسي كنا أقرب إلى تحقيق توافقات وطنية ناجحة.

- التخفف من كثافة الأيديولوجيا، لصالح التركيز على الاتفاق على أجندة قضايا مشتركة يمكن التفاهم حولها خصوصاً في المراحل الأولى للحوار الوطني.
- التركيز على الحلول العملية الممكنة لا المتُخيلة بعيدة المنال.
- القناعة بأن بناء التوافق مسار استراتيجي وليس حدثاً ظرفياً مؤقتاً.
- امتلاك النخبة للنظرة الاستراتيجية عند بناء السياسات.
- الانحياز للمستقبل وعدم الوقوف عند الماضي بأزماته.
- بناء مشاريع وطنية جادة تجيب على تحديات الواقع.
- تأسيس هيئات وطنية لبناء الثقة وفض النزاعات.
- الاهتمام بالمصلحة العُليا للمجتمع دون التركيز على المواقف الفئوية للحركات والجماعات.
- فهم معادلة الحجم والقدرة على التأثير بين القوى الوطنية المتنوعة.
- كسب تأييد القوى الدولية لدعم مسار التوافق الوطني.
- إشراك المرأة في عمليات صنع القرار والقيادة.
- الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية.
- بناء فلسفة تأليف المناهج التعليمية على دعم التماسك والتوافق المجتمعي.
- الحرص على بناء الجسور الثقافية بين المكونات الوطنية المختلفة.

الفصل الثاني: الحوارات

المقدمة

تناول الفصل الأول الكوابح الثقافية المانعة للتوافق والأسس التي ترتكز عليها، والعطاءات الثقافية للخروج من التنازع والانفسام إلى فطرية التنوع وقدريته، والوصول إلى ساحات من التواصل الإنساني، الموقن بأن الاختلاف هو الأصل وأن التوافق هو الاختبار والاختيار، الذي يجب أن يُظهر فيه المجتمع مقدرته في عدم تحويل الاختلاف من قطيعة وتنابذ وحرب ودماء إلى مشتركات واسعة من التواصل الإنساني.

يشتمل الفصل الثاني من الكتاب على مجموعة حوارات بدأت فيها بالخوض في بحر فلسفة التوافق السياسية؛إذ يعني التوافق الاستعداد للحكم المشترك بين متنافسين سياسيين مختلفين، وهو ما يتطلب شرطاً عقلياً وثقافياً، فالتوافق الثقافي يحتاج إلى زمن وإلى جهد كبير، نظراً لأنه الجذر الذي يرسخ التوافق في المجتمعات، وفي الديمقراطيات يحتاج التوافق إلى جوانب نفسية وثقافية، لأن الديمقراطية نظام سياسي منتج للتعارض والتناقض، وهذا يفرض الحاجة إلى التوافق وأخلاقياته، وفي مقدمتها القناعة بحتمية تقديم تنازلات لتسيير عجلة التوافق، مع ضرورة الاعتراف بالغير، إذ لا توافق دون اعتراف بالغيرية، مع التخلي عن ضغط الأيديولوجيا الراغبة في صبغ الواقع بلونها، لذلك كان التوافق ركن رئيسي في الفسلفة السياسية في القرن العشرين عند عدد من المفكرين مثل الأمريكي "جون راولس"، والألماني "يورغن هابرماس"

كما يشتمل الفصل على مجموعة من الحوارات مع عدد من بُناة التوافق على الأرض، ومن ذوي التجربة الفكرية والعملية في تخفيف حدة التنازع، والباحثين عن أسس التعارف والتوافق، والذين كان لهم تجربة في عدد من النزعات استطاعوا خلالها تحديد مسببات غياب التوافق، وتأثير العوامل السياسية والاقتصادية على بناء التوافق، ودور الخارج في تعميق هوة الخلاف بين مكونات المجتمع والأمة، وتحويل ميزة الاختلاف إلى ما يشبه المرض السرطاني الذي يقضي فيه الجسم على نفسه.

وقد تميزت الحوارات بأنها عرضت تجارب مختلفة، في مصر وسوريا، والجزائر واليمن، وتناولت أزمات وانقسامات مجتمعية، وكيف أدت قوى التوافق دورها في تخفيف حدة الاحتقانات، أو تحديد الأفكار والقوى التي تحول دون بناء التوافقات، وكيفية التغلب على دورها السلبي، وتأثير غياب التوافق على تأجيج الانقسامات المجتمعية.

تحدثت الحوارات عن تأثير العامل السياسي في بناء أو غياب التوافق، فرأت أنه عامل ذو أهمية خاصة، فهو المظلة الناجزة للتوافق، والتي من الممكن أن تندرج تحته بقية العوامل الأخرى، كالعوامل الثقافية والفكرية والاجتماعية، إذ أن تلك العوامل هي التي تمنح التوافق العمق والاستمرار، والخروج من حيز السلطة وأسرها إلى الفضاء الاجتماعي والإنساني ليتحول التوافق إلى ثقافة مُعاشة بين البشر.

واهتمت الحوارات بالفترات الانتقالية خاصة إبان الثورات والتحولات السياسية، ورأت أنه في تلك الفترات تكون البيئة خصبة للانقسام والاختلاف، لكن على دعاة التوافق أن يدركوا أن تلك حالة يجب أن تكون عارضة في حياة الشعوب، ويجب ألا تتوفر لها المغذيات التي قد تساهم في تحويلها إلى واقع دائم وانقسام حاد أو دموي، ولم تغفل الحوارات تأثير النظم الاستبدادية في تحقيق التوافق بالإكراه، لكنها رأت أنه مع ضعف قبضة الاستبداد تطفو على السطح الخلافات والانقسامات التي تحتاج إلى علاجات سياسية وثقافية واجتماعية، إذ أن الاستبداد يحافظ بالإكراه على التوازن الاجتماعي، لكن تبقى عوامل التفسخ تعمل في خفاء داخل المجتمعات، وتحتاج أن يكشف عنها الغطاء فقط، فالاستبداد يخلق حالة "تصحر" في المجتمعات، ويصبغها بلون واحد، وينمي الجمود والانغلاق، وتلك مسارات تعقد بناء التوافقات في الفترات الانتقالية.

وتناولت الحوارات دور التدين في بناء أو إعاقة التوافقات، وقد شهدت الحالة العربية توظيفات سلبية للدين في الربيع العربي أثرت سلباً على بناء التوافق، وحالت تلك التوظيفات دون انصهار القوى المجتمعية في بوتقة توافقية تراعي الحفاظ على المشتركات، وتتوافق على الأهداف والغايات الكبرى.

وتحدثت الحوارات عن دور التاريخ والعوامل النفسية في بناء التوافق، فالتاريخ المكتظ بالمآسي والصراعات لا شك أنه ينعكس على الحاضر والمستقبل؛ بل قد يعيد التاريخ إنتاج نفسه في صراعات متجددة في المستقبل، لذا يجب التعامل مع التاريخ بحذر شديد، وأن ينتبه بُناة التوافق إلى أن التاريخ يخضع للتوظيف السلبي، وقد يشبه الوقود الذي يُصب على النيران الخامدة فيشعلها من جديد.

واعترفت الحوارات بأهمية ودور المرأة في بناء التوافقات، فالمرأة من أكثر البشر معاناة في الصراعات والنزاعات، ويجب ألا يُنظر إلى النساء كقوى مهملة أو غير مؤثرة في بناء التوافق،

وقد تجلى دور المرأة بوضوح في الربيع العربي، فشاركت في التظاهرات والاعتصامات، وطالبت بالحرية والعدالة الاجتماعية، ونالها ما أصاب الرجال من اضطهاد وعسف ومعاناة.

واقترحت بعض الحوارات أن يفكر المسؤولون عن التعليم الجامعي في تدريس مادة تتحدث عن التوافق في مراحل التعليم المختلفة، ليتأسس التوافق في نفوس الناشئة منذ مراحل تعليمهم الأولى. فيما يلي قائمة بالشخصيات التي تحاورت معها في هذا الفصل.

- أ. حسن بن حسن، مفكر وباحث، مختص في الفلسفة المعاصرة
- أ. هشام جعفر: مؤسس ورئيس مجلس إدارة "مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية
- الدكتور: ميشيل نصير: منسق برامج الشرق الأوسط في مجلس الكنائس العالمي بجنيف
- الدكتور: عمرو خيري عبد الله: الخبير الدولي في دراسات السلام وحل النزاعات
- الباحثة: أمل وشنان: باحثة دكتوراة في العلاقات الدولية
- أ. إسلام لطفي: مؤسس حزب التيار المصري
- أ. شوقي القاضي: البرلماني والإعلامي اليمني

التوافق في الفلسفة السياسية

كان من الضروري الحديث عن العمق الفلسفي والفكري لقضايا بناء التوافق، من خلال استعراض آراء أبرز المدارس الفلسفية التي اهتمت بالتفكير في مستقبل أفضل لاستقرار المجتمع الإنساني ، ومن خلال إبراز الإمكانية الفلسفية والفكرية لقدرة الإنسان على التعايش مع أخيه الإنسان ،وعلى التوافق على التقاسم العادل للثروة والسلطة ، وعلى تجاوز الكراهية والانتقام والظلم ، لأن تغير واقعنا السياسي والاجتماعي القائم الآن في مجتمعنا العربي نحو التوافق والتسامح، لا يمكن عمله إلا بمعالجة عالم الأفكار والتصورات والنظم المعرفية ،الساكنة في عقول ووجدان النخبة الفعالة في البلدان، فمن خلال الاستقراء والرصد لتجارب بناء التوافقات الوطنية في الخبرة العربية، سواء على مستوى المحلي أو الإقليمي لاحظت أن معظم الجهود المخلصة كانت تتجه مباشرة للأنشطة مثل المؤتمرات وبناء التحالفات السياسية، دونما وجود مظلة ثقافية فلسفية وفكرية تفك شفرة أسباب الشقاق والتنافر بين المكونات، وتقف على مرتكزات بناء التوافق والتعايش من داخل جوهر الثقافة العربية والإسلامية، فاستيراد استراتيجيات ووسائل بناء التعايش والتوافق من الخبرات الإنسانية لا شك مهم، لكنه لن يؤت نتائجه المرجوة بدون حفر معرفي وفكري في داخل الثقافة السائدة داخل عقول النخبة العربية من كافة الأطياف، يستهدف محاربة أفكار التعصب لصالح رؤى التعايش، ويشتبك مع قناعات الإقصاء لصالح خطط الاستيعاب والانصهار المجتمعي، فالتجربة الأوربية الناجحة إلى حد كبير في بناء التوافقات الاجتماعية والسياسية سبقها جهد معرفي وفلسفي كبير، قام به رواد ومفكرون وفلاسفة ؛حتى يثبوا للنخبة الأوربية المتحاربة والمتورطة في الحروب الدينية والسياسية ، أن السلام ممكن والتوافق متاح ، والتسامح فضيلة في حق الأقوياء ؛إذا توفرت الإرادة الجادة ، وتخلصت النخبة من الأفكار الانقسامية والانشطارية، لذلك حرصت على الإسهاب في مناقشة العوامل الثقافية والفكرية والأخلاقية، التي ربما تكون حائلاً أمام تقديم تجارب عربية ناجحة في بناء مجتمعات مستقرة ومتوافقة ومتعايشة.

- معركة التوافق والدرس الفلسفي

من المهم ونحن نتعامل مع الظواهر الإنسانية أن نتعرف على المدارس الفلسفية التي تعاطت معها، بالرصد والنقاش، والتفكيك والتنظير، فالاستفادة من الدرس الفلسفي بالغة النفع والفائدة في تحسين زوايا رؤيتنا لقضايا التعايش الإنساني، وما يستدعيه من توافقات وتنازلات

على مستوى التصورات والقناعات، ومحاولةً مني لإثراء هذا الجانب سعيت للقاء بالمفكر التونسي الأستاذ/ حسن بن حسن[63] ،من أجل الحصول على مقاربة فلسفية تتعلق بمعرفة أهم المدارس الفلسفية الحديثة التي تناولت قضايا التعايش الإنساني، وبناء التوافقات في ضوء الخبرة الإنسانية، وقد طرحت عليه جملة من الأسئلة وتفضل هو بالإجابة عليها وقد وضعتها بين يديكم كاملة في الصفحات التالية.

س: ماهي أهم المدارس الفلسفية التي اهتمت بقضايا التوافق والتعايش الإنساني؟

ج: يطلق مصطلح "التوافق" في الفكر السياسي المعاصر خاصة للدلالة على أربعة معان غير متكافئة، يطلق ابتداء للدلالة على شكل من أشكال الأنظمة السياسية أو على نمط من الديمقراطية يختلف عن النموذج السائد للديمقراطية أي ديمقراطية الأغلبية و الأقلية (أغلبية تحكم و أقلية تعارض)، هذا الشكل المختلف نطلق عليه اسم الديمقراطيات التوافقية Consociationalism و من أمثلته النظم السياسية لكل من سويسرا و هولندا وبلجيكا والنمسا وإيطاليا وجنوب أفريقيا ولبنان وماليزيا، مع اختلافات كبيرة في جودة واستقرار هذه النظم.

الديمقراطيات التوافقية في صورتها الآنفة تقوم في الغالب على توزيع السلطة و المناصب القيادية بنسب متفق عليها بين مكونات اجتماعية مختلفة لغوياً أو عرقياً أو دينياً أو في أكثر من عنصر من هذه العناصر ، و موزعة جغرافياً على مناطق متمايزة ، توافق التقسيم الجغرافي مع التمايز الثقافي يكاد يكون شرطاً عاماً لقيام هذه الديمقراطيات ، لذلك فإن عدد المسلمين في سويسرا مثلاً يفوق عدد السكان في أصغر كنتون و لكنهم لا يستفيدون من التوزيع النسبي لمراكز النفوذ و السلطة لأنهم موزعون على كل الكنتونات ولا يتمتعون باستقلال جغرافي لنجاح هذا النوع من الديمقراطيات شروط عديدة فصل فيها بعض المختصين في العلوم السياسية كـ Arend Lijphart و John McGarry و Brendan O'Leary وغيرهم ، شخصياً أنصح بمطالعة الكتاب الممتاز " الديمقراطية السويسرية ، الحلول الممكنة للصراعات داخل المجتمعات متعددة الثقافات" لفولف ليندر، وهو مترجم إلى العربية. ويستخدم مصطلح التوافق للدلالة على الائتلافات الحكومية التي يفرضها صندوق الاقتراع على الأحزاب السياسية في ديمقراطيات الأغلبية – الأقلية، وخاصة

63 حسن بن حسن، مفكر وباحث تونسي بجامعة قطر ، مختص في الفلسفة المعاصرة و مهتم بقضايا الإسلام و الحداثة و التجديد الحضاري..

في النظم الانتخابية المؤدية إلى تذرير المشهد السياسي (انقسامه إلى عدة أحزاب لا يستطيع أي منها بمفرده الحصول على أغلبية نيابية)، كما يستخدم للدلالة على ما نطلق عليه بالفرنسية تسمية la cohabitation أي المساكنة بين رئيس دولة من اليمين مثلاً ووزير أول أو رئيس حكومة من اليسار أو العكس، و هذا يحصل باستمرار في الديمقراطيات العريقة، في كل الأحوال التوافق هنا يعني الاستعداد للحكم المشترك بين متنافسين سياسيين مختلفين مع ما يستدعيه ذلك من قدرة على الوصول إلى برنامج مشترك.

التوافق في الحكم له باستمرار شرط عقلي وثقافي، ويستخدم التوافق للدلالة على الوصول إلى أرضية مشتركة في ملفات ثقافية أو اجتماعية شائكة، في قضايا الأسرة و المرأة مثلاً أو الدولة المدنية أو حرية المعتقد أو التوافق الاجتماعي و الاقتصادي بين الدولة و النقابات الخ... و هذا النوع من التوافق هو الأعقد و قد يستغرق الوصول الى توافق في ملف ثقافي أو اجتماعي شائك إلى عقود من الزمن كما يلاحظ ذلك فولف ليندر، و هذا النوع من التوافق تحتاجه الديمقراطيات التوافقية كما تحتاجه ديمقراطيات الأغلبية و الأقلية.ها هنا ينبغي الإشارة إلى أمر بالغ الأهمية: عديد من الملفات الشائكة (كالزواج المثلي أو تقنين بيع أنواع من المخدرات بمقادير معينة أو إباحة الصناعة و التجارة الجنسية و هي شكل من أشكال الاتجار بالبشر ...) لم تحسم بتوافقات ناجمة عن مناقشات عامة شفافة، و لكنها في الغالب تحسم بآليات الدعاية و الهندسة االثقافية و لوبيات المال و الأعمال و التجارة و مراكز النفوذ ، علينا أن نتخلى عن وهم أن كل شيء في الديمقراطيات يحسم بمساطر و إجراءات ديمقراطية شفافة.

بقي أن أشير في هذه النقطة إلى أن من أمثلة التوافق الجيدة في العالم العربي التوافق على الدستور التونسي لعام 2014 و الذي ولد من نقاشات و حوارت ماراثونية عسيرة و حصل على شبه إجماع من المجلس الوطني التأسيسي، و من هذه الأمثلة التوافق الذي حصل في المغرب عام 2006 على تعديل مدونة الأحوال الشخصية بعد صراع بين الاسلاميين و العلمانيين امتد عدة أشهر و توج بتكوين لجنة مختلطة من رجال القانون و علماء الشريعة وممثلين عن المشهد السياسي والمجتمع المدني برعاية ملكية وانتهت إلى تعديلات معقولة مرضية للجميع.

كما أشير أيضاً إلى توافق الحكم الذي حصل بين النهضة ونداء تونس عام 2014 و الذي لا يندرج تحت أي من المسميات الآنفة، لأن النهضة رضيت بتمثيل رمزي في الحكم

أقل بكثير من حجمها الانتخابي من أجل إنجاح الانتقال الديمقراطي، و هو ما فتح الباب لاستثمارات شعبوية خطيرة من خصوم الانتقال الديمقراطي كتحميلها فاتورة حكم كانت هامشية فيه.

الدلالة الأخيرة للتوافق تتمثل في ثقافة الديمقراطية أي في الاستعداد النفسي و العقلي لتقديم تنازلات معقولة و مقبولة من أجل بناء اجتماع سياسي متنوع وناجح، و في استنبات أسباب الاعتراف بالغير والمخالف من داخل القناعة الخاصة، و في التخلي عن حمى الأيديولوجيا في الحقل العام.

هذه الدلالة بمثابة شرط إمكان لكل ما سبق ، و هي تقوم على أولوية السياسي في تأسيس الاجتماع على الأيديولوجي، و بدون توفر شرط الإمكان هذا، لا إمكانية للتوافق بدلالاته الثلاث الآنفة.

س: من هم المنظرون لهذه الدلالة الأخيرة للتوافق؟ أي التوافق كثقافة وكأولوية للسياسي على الأيديولوجي في تأسيس الاجتماع السياسي؟ وكيف نحول الاختلاف والتعدد والتناقض والتعارض إلى عنصر قوة ونماء لا إلى عنصر تدمير وتخريب للمجتمع؟

ج: سأتحدث خاصة عن مصطلح التوافُق consensus كركن مكين في الفلسفة الأخلاقية السياسية لدى علمَين كبيرين في القرن العشرين هما الأمريكي جون راولس[64] و الألماني يورغن هابرماس و هو من أعمدة مدرسة فرانكفورت [65] ، و قبل البدء تجدر الإشارة إلى أن الترجمة الحرفية لمصطلح consensus هي " الإجماع "، غير أن الإجماع كما تحددت دلالته في الفقه في تراثنا متعذر في المسائل الخلافية في الديمقراطيات كما هو معلوم، لذلك فإن الترجمة الأصح لهذا المصطلح هي التوافق، المقصود بهذا المصطلح هنا هو التوافقات القوية أو المتينة.

لنعد إلى هابرماس و راولز، مع هذين العلمين اتخذ التوافق كثقافة و بنية للوعي الديمقراطي أفضل صياغاته الفلسفية، و يشترك هذان الفيلسوفان في عدة أمور:

64 جون رولز فيلسوف سياسي وأخلاقي أمريكي، ولد في 21 فبراير 1921 في بالتيمور- ميريلاند في الولايات المتحدة، وتُوفي في 24 نوفمبر 2002 في ليكسنغتون- ماساتشوستس، عُرف بدفاعه عن الليبرالية المتساوية في أحد أهم أعماله، نظرية العدالة (1971). ويُعد في نظر كثيرين أهم فيلسوف سياسي في القرن العشرين

65 يورغن هابرماس فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر. ولد في دوسلدورف، ألمانيا وما زال يعيش بألمانيا. يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية له أزيد من خمسين مؤلفاً يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي
تاريخ ومكان الميلاد: 18 يونيو 1929 (العمر 91 سنة)، غومرسباخ، ألمانيا

الأمر الأول: إرادة الانتقال من الاجتماع التراثي إلى الاجتماع السياسي التواصلي الحديث؛ الاجتماع التراثي هو الذي يقوم على إعلاء تصور فلسفي أو ديني موروث أو أيديولوجي للحقيقة على بقية التصورات المتنافسة في المجتمع ومنحه مكانة تأسيسية للاجتماع . يقول كل من راولس و هابرماس أنه مع الأزمنة الحديثة و تحولاتها الاقتصادية و الثقافية و السياسية فقد هذا النمط من تأسيس الاجتماع السياسي فاعليته لأنه يؤدي الى ديكتاتورية الحقيقة و يفرض سلفاً قناعات طرف في الصراع على الجميع، إنه إنتاج سياسي للحقيقة يقفز سلفاً على التعدد والاختلاف، ولا يمكن لمجتمع تعددي حرّ وديمقراطي أن يقبل بذلك، لأن الديمقراطية منتجة للتناقضات والتعارضات بطبعها.

الديمقراطية نظام سياسي منتج للتعارض والتناقض ولا ينسجم بأي وجه من الوجوه مع واحدية وديكتاتورية الحقيقة ومع الإنتاج السياسي السلطوي للحقيقة، والانتقال من المجتمع الميتافيزيقي التراثي إلى المجتمع السياسي الديمقراطي الحديث يتطلب تغييراً عميقاً في أسس هذا المجتمع. هذه القناعة يتفق فيها الاثنان، غير أن هذا الانتقال من المجتمع الميتافيزيقي التراثي إلى المجتمع الديمقراطي التعددي يقوم على تحرير التواصل لدى هابرماس وعلى مبادئ العدالة السياسية عند جون رولز.

والنقطة الثانية التي يتفقان فيها هي أن الاجتماع السياسي الحديث يقوم على التوافقات المتحركة، و شرط التوافق هو استعداد كل طرف للتنازل المعقول عن قسم من قناعاته الخاصة، لكي تكون ديمقراطياً هناك ثمن يتعين عليك دفعه من قناعاتك الخاصة، و حدود هذا التنازل يمكن أن تتحرك إذا أصبح لأفكارك و برامجك قبول أكبر في المشهد السياسي لدى الرأي العام.

المناقشة العامة تنتفي وتصبح مستحيلة إذا أصر كل طرف على آرائه بدعوى أنها قضايا مبدئية لا حوار فيها ولا نقاش، و الوفاق يعني باستمرار قطع كل طرف لمسافة معقولة نحو الآخر و إلا فإننا نكون قد ألغينا إمكانية الاجتماع الحر المنتج بطبعه للتعارضات والتناقضات.

للوصول الى التوافقات في نظام ديمقراطي شروط أخلاقية تواصلية منها إرجاع الاختلاف إلى أسباب موضوعية و إلى تعدد زوايا النظر و عدم تسفيه الخصم أو اتهامه في مداركه العقلية، و منها تجنب الزوايا الحادة التي تقطع الطريق سلفاً على الحوار و النقاش، الديمقراطيات

الراسخة ألفت تدوير الزوايا الحادة، و أما البدء بالقضايا شديدة الحساسية ، عالية التوتر في الديمقراطيات الناشئة فقد يقتل الجنين قبل أن يولد.

من حقي أن أعتقد ما أشاء وأن أدافع عن الفكرة التي أؤمن بها في الحقل العام، ولكن إذا أردتُ أن أكون طرفاً في مشهد سياسي ديمقراطي، فلابد أن أدفع ثمناً من قناعتي الخاصة، وأن أجد في أفكاري أسباباً حقيقية للاعتراف بالتعدد والاختلاف.

وإذا كانت الديمقراطية تستدعي دفع الثمن من القناعة الخاصة، فإن ذلك يعني أن نصل إلى مساحات التقاء مشتركة لا تُرضي أي طرف إرضاء كاملاً، و إنما إرضاءً معقولاً.

كل من راولس و هابرماس شاهد على امتحانات الديمقراطية في القرن العشرين وعلى الصعوبات الكبرى التي مرت بها، وفلسفة كليهما تستصحب بمعنى من المعاني دروسَ التهديدات العنيفة والاختبارات العسيرة التي مرت بها الديمقراطيات الغربية منذ ربيع الأزمنة الحديثة.

س: هل العالمان متفقان على أن الإنسان غير مدني بطبعه، وأنهما من المدرسة التي ترى أن الإنسان أصله ذئب ويحتاج لضبط؟

ج: العالمان ينتميان للمدرسة التعاقدية، لكن المدرسة التعاقدية يوجد بها اختلافات وتنوع كبير داخلها، هوبز ولوك وروسو وكانط كلهم ينتمون الى التراث التعاقدي مع اختلافات كبيرة بينهم في تصور حالة الطبيعة وأسس الاجتماع السياسي والقانون ووظائف الدولة. كل من راوس و هابرماس يؤمن بالتعاقد ولكن لا يؤمن بالطبيعة الإنسانية، و كلاهما يدعو إلى مجتمع لا ميتافيزيقي لا يتأسس على ماهيات وطبائع أصلية.

في رأيي سؤال الاجتماع اللاميتافيزيقي سؤال لصيق بخصوصية التراث و التاريخ الغربيين (و أنا لي محاضرتان على اليوتوب، الأولى بعنوان "مجاوزة الميتافيزيقا" أحدد فيها المقصود بالميتافيزيقا في الفلسفة الغربية المعاصرة، و الثانية عن "مفهوم الحرية" أحاول فيها تحرير التصور الاسلامي للحقيقة من نزعات الكلانية) ، وأما سؤال الاجتماع السياسي التوافقي فسؤال كوني يتجاوز حدود كل خصوصية.

س: ولكن ما هي أسس التوافق لدى كل منهما؟

ج: يقول جون رولز بأن المقوم الرئيسي للمؤسسات الاجتماعية وللحياة السياسية هو

ركن العدالة، لذلك فإن فلسفته تتجه نحو إرساء مبادئ وقواعد ما يمكن تسميته بالعدالة السياسية.

نحن مختلفون ومتعارضون ومتناقضون، أنا أحمل تصوراً دينيّاً وأنت تحمل تصوراً لا دينيّاً مثلاً، كيف نتعايش ونحول اختلافنا إلى سبب قوة وإنتاج للقيم المضافة لا إلى علة للتناحر والوهن؟

ما الذي يمكننا الانطلاق منه لتحويل الاختلاف من قنبلة موقوتة تهدد الاجتماع إلى سبب من أسباب قوته ؟ الإجابة: ألا تجبرني على قناعاتك وألّا أجبرك على قناعاتي، وأن نتناقش للوصول إلى منطقة وسط معقولة وأن نعلل نقاشاتنا بالمصالح والمفاسد لا بالمواقف المبدئية التي لا تقبل التفاوض.

التعايش إذاً لا يتأسس على إمكانية حمل طرف للطرف الآخر على قناعاته وأفكاره ومعتقداته، ولا على التمسك بالمبادئ التي لا تقبل المساومة ولا التنازل و إنما على المرونة العقلية والاقتناع بوجود بدائل ممكنة في الوضعيات الصعبة.

التعايش يتأسس لدى جون راولز على الاتفاق على مبادئ وقواعد للعدالة السياسية، العدل السياسي في توزيع السلطة والمنافع الاجتماعية المادية والمعنوية، وقواعد العدالة السياسية بمعناها الآنف هي ما يمكن أن يتم التوافق عليه، وأما لدى هابرماس فيتأسس على التواصل المحرر من التشويهات العنيفة.

س: كيف نصل إلى المبادئ والقواعد السياسية العادلة؟

ج: حين نفكر في أمر ما يكون كل منا مدفوعاً بدوافع خاصة (مصالح، شهوات ، أهواء الخ...) تحول بينه و بين النظر الموضوعي للأشياء ، للخروج من هذا المأزق و للوصول إلى مبادئ عامة للعدالة السياسية تمثل مصالح الكافة يفترض راولس وضعية خيالية يكون فيها كل منا محجوباً عن أهوائه وغرائزه و مصالحه الفردية بحجاب من الجهل، و لا توجهه سوى المقتضيات العقلية الخالصة، لو حصل هذا سنصل بيسر إلى مبادئ عامة مسلم بها للعدالة.

لكن شرط الاتفاق على مبادئ الاجتماع السياسي العادل هنا هو العودة إلى حالة براءة أصلية فردية ما قبل ثقافية.

س: لنفترض أننا نفكر ونحن مفصولون عن غرائزنا ومصالحنا و أهوائنا بحجاب من الجهل كما يتخيل راولس، ما هي قواعد العدالة التي يمكن أن نتفق عليها في هذه الحالة؟

ج: ثلاث قواعد كبرى:

القاعدة الأولى: الحقوق السياسية المتكافئة في مجال الحريات العامة، أي حق الحرية بتفريعاته: حق التعبير، وحق التظاهر، وحق الترشح، وحق الانتخاب.

القاعدة الثانية: حق الكافة في المنافع والخيرات الاجتماعية، فالناس يتفاوتون من الناحية الوظيفية في إمكانياتهم وقدراتهم؛ وينتج عن هذا تفاوت في الوضع الاجتماعي، و هذا التفاوت قد يلقي بقسم هام من الناس في هامش المجتمع، وهؤلاء يصبحون تهديداً للاستقرار و للعيش المشترك، المبدأ الثاني للعدالة إذاً هو حق الكافة في نصيب معقول يحفظ الكرامة من المنافع والخيرات الاجتماعية، لا يمكن أن نضحي بقسم من المجتمع أو من الأفراد، التفاوت طبيعي ولكن تهميش جزء من المجتمع أمر غير طبيعي، راولس هنا يصوغ المبدأ الثاني صياغة أقرب للحديث الشريف الذي قال فيه رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: "لَا يُؤْمِنُ أحدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ" ، و هو هنا أيضاً وفيٌّ لمبدأ تعميم القاعدة الأخلاقية لدى الفيلسوف كانط.

القاعدة الثالثة: زيادة حظوظ الفئات الضعيفة والأكثر تضرراً من الناحية المادية في المجتمع، وهو ما يعرف بمبدأ التمييز الإيجابي للأقل حظوظاً.

"جون رولز" يعتبر أنه إذا افترضنا حالة خيالية يتجرد فيها الناس من أهوائهم وغرائزهم ومنافعهم ويفكرون بطريقة مثالية مجردة من تأثير كل هذه العوارض، سيصلون إلى هذه القواعد، وكل عقل سليم يمكن أن يوافق عليها.

شرط التعايش إذاً لدى راولس هو أن نصل إلى قواعد سليمة للعدالة وبعدها لا تهم آراؤنا ومعتقداتنا وتصوراتنا ما دامت كرامتنا محفوظة بالنظام السياسي الاجتماعي.

وأما "هابرماس" فيتفق ويختلف مع راولس: يتفق معه على أهمية قواعد العدالة، و لكنه يختلف معه في طريقة الوصول اليها و يعتبر اختلافه مع جون راولس اختلافاً داخل عائلة فكرية واحدة.

يقول هابرماس في نقده لراولس إن هذا الأخير يفترض في الوضعية الخيالية كل شخص كفرد منعزلٍ محجوب عن أهوائه و مصالحه ويفكر بطريقة سليمة، في حين أن الناس في حالة تفاعل وتبادل باستمرار و لا وجود لذرة اجتماعية منعزلة و لا لشخص مثالي يفكر على

حدة، ما ينقص راولس في إنتاج هذه المبادئ السياسية للعيش المشترك حسب هابرماس هو التواصل وبعد الاشتراك بين الذوات، لذلك فإن فلسفة هابرماس كلها تدور حول التواصل وهو يسميها في أحد أشهر كتبه بـ "نظرية "الفاعلية التواصلية".

عموم القاعدة الأخلاقية المنظمة للاجتماع وإفراز قيم العيش لدى هابرماس لا يأتي من تفكير مثالي لأفراد منعزلين عن بعضهم البعض وإنما عبر التواصل والمناقشة العامة.

عندما نتناقش ونتحدث ندافع عن منافع مختلفة، ولكن لأننا أناس عاقلون فإن التواصل يفرض علينا منطقه وأخلاقه. الإنسان في مناقشة عامة جادة وديمقراطية لا يطرح فكرة غريبة كل الغرابة أو غير مساغة مطلقاً ولكنه يحاول أن يقدم أفكاره تقديماً جذاباً ومقنعاً، المناقشة العامة تفرض عليه أن يظهر في أجمل صورة وأن يقدم أفضل ما عنده.

إذا كان الاجتماع تنافس لا يتوقف على المنافع بأصنافها وإذا كان هذا التنافس محتاجاً إلى قواعد أخلاقية تنظمه فإن التواصل هو المسلك الذي يمكن أن يوصلنا إلى إفراز مبادئ وقواعد العيش المشترك، التواصل المحرر من التشويهات العنفية والخاضع لأخلاقيات المناقشة العامة في نظام ديمقراطي هو مسلك التعميم الأخلاقي أو مسلك الوصول إلى قواعد أخلاقية متفق عليها لتنظيم الاجتماع السياسي، القاعدة الأخلاقية تستمد عمومها من مسلك الوصول إليها.

والمناقشة العامة ينبغي أن تخضع لضوابط كبرى حتى تكون مسلكاً لإنتاج قواعد العيش المشترك:

القاعدة الأولى: هي أن من حق أي إنسان أن يطرح أفكاره بدون ضغط و لا تشويه في المناقشة العامة.

القاعدة الثانية: لكي يكون التواصل منتجاً يجب أن يُحرَّر من التشويهات العنيفة، التواصل بين الناس في الحقل السياسي مهددٌ باستمرار بالفشل بسبب أشكال العنف الرمزي كالكذب وتزييف الحقائق والبهتان ومختلف تقنيات التلاعب الإعلامي.

يتعسر الوصول إلى توافقات بقدر ما يشوب التواصل من التلاعب ومن العنف الرمزي؛ ولذلك فإن هابرماس يفترض وضعية مثالية للتواصل تحفز كل طرف على تقديم أفضل ما عنده، أي وضعية للتواصل الخالي أو شبه الخالي من التشويهات العنيفة.

التواصل المثالي لدى هابرماس فكرة حافزة تدفعنا إلى تحرير المناقشة العامة باستمرار من التشويهات العنيفة و ليس وضعية واقعية، و بقدر ما يُحرَّر التواصل وبقدر ما يسمح لكل طرف بأن يقدم نفسه كما يرى نفسه، بقدر ما يمكن أن يتجه إلى إنتاج قواعد سليمة للعيش المشترك وتوافقات سياسية متينة، والعكس صحيح، بالنسبة لهابرماس تحرير التواصل يتوقف في جانب منه على إرساء أخلاقيات صارمة للمناقشة العامة و قواعد مهنية مناسبة للإعلام، وهذه القواعد ليست مجرد تخليق لقطاع مهني وإنما هي شرط قيمي لنجاح الاجتماع السياسي الحديث ولإنتاج توافقات سياسية قابلة للاستمرار والاستقرار.

وبالنسبة لهابرماس، بقدر ما يلتزم التواصل بالعدل وبمبادئ المثالية التواصلية بقدر ما يدفع مختلف أطرافه إلى الارتقاء وتقديم أفضل ما عندهم، وبقدر ما يكون تبعاً لذلك قادراً على إنتاج توافقات اجتماعية وسياسية. وبذلك يمكن أن يلتقي هابرماس مع جون راولس في كل ما يقوله لكن من غير مسلكه أي مسلك الإنسان المتوحد والمتجرد من كل العوارض الثقافية والذي يفكر بطريقة منطقية وسليمة تجاه قواعد العيش المشترك. ينبغي للمناقشة العامة أن تلتزم بمجموعة من المبادئ التي تضمن عدالتها وتضمن دفع كل طرف من أطرافها إلى الابتعاد عن مسالك الدعاية السياسية العنيفة.

توجد نقطة هامة لا يجب أن نغفل عنها وهي أن كل حرية من الحريات أو حق ناله الإنسان في أي مكان من الأرض أو حقبة من التاريخ خلفه معارك، لا توجد حقوق مُنحت بدون صراعات كبرى. تخليق المناقشة العامة وإرساء مبادئ العدالة السياسية لا يمكن أن يتما بدون معارك ثقافية و سياسية و حقوقية كبرى.

يوجد تيار آخر مختلف عن العائلة الفكرية الآنفة، من أشهر رموزه الفيلسوف الأمريكي ميكائيل فالزير يمكن أن نسميه ب "تيار التعدد الثقافي"، يقول فالزير بأن الحداثة السياسية وورثة التنوير كهابرماس وراولز يعترفون بحقوق الإنسان المجرد من عوارض الانتماء الديني و العرقي و الطبقي الخ...و لكنهم يجدون عسراً حقيقياً في الاعتراف بحقوق الانتماء و هو ما يضع حداً غير مقبول للاعتراف بالتعدد والتنوع وحقوق الاختلاف. الإنسان الملموس منخرط باستمرار في دائرة انتمائية ما سواء كانت قومية أو دينية أو ثقافية، وعدم الاعتراف بتعدد الانتماء يؤدي إلى احتقانات ويهدد الاستقرار السياسي، نحن بحاجة الى حقوق الإنسان المجرد من عوارض الانتماء بدون شك، ولكن ينبغي أن نكملها بحقوق الانتماء التي هي إضافة لها لا انتقاص منها.

لميكائيل فالزير كتاب هام عنوانه "رسالة في التسامح" وفيه يتحدث عن خمسة نظم للتسامح في التاريخ:

- نظام التسامح في الإمبراطوريات متعددة القوميات كالإمبراطوريتين الرومانية والعثمانية (و هو من أفضل نظم التسامح لأنه يعترف بحقوق الانتماء).
- نظام التسامح في الدول الاتحادية أو الديمقراطيات التوافقية سواء كانت جمهورية أم ملكية كسويسرا و بلجيكا و لبنان و البوسنة (وهو الأقرب في روحه لوراثة نظام تسامح الامبراطوريات متعددة القوميات و الثقافات، و لكن بدون مساوئ النزعة الامبراطورية ، هذا النظام جيد و لكنه يصبح بالغ الهشاشة إذا لم يقم على توافقات عادلة أو إذا اتجه أحد أطرافه نحو التغلب).
- نظام التسامح في دول الهجرة كأمريكا وكندا (وهو يعترف جزئياً بحقوق الانتماء ولا تفضل فيه قومية أخرى من حيث المبدأ).
- نظام التسامح في الدولة القومية (ويجد عسراً كبيراً في الاعتراف بالحد المعقول من حقوق الانتماء وقد يتجه إلى ممارسة الهرسلة النفسية والإكراه الثقافي للمخالفين كما في فرنسا).
- وأخيراً نظام التسامح فيما يسمى بالمجتمع الدولي الذي لا يملك سلطة الإلزام تجاه أعضائه من الدول وهو نظام مائع الحدود لأنه يسمح باللامتسامح فيه تحت مسميات السيادة وعدم التدخل في شؤون الغير والذي له حسنته مع ذلك المتمثلة في حق الكيانات القومية والثقافية من حيث المبدأ في امتلاك حدودها السيادية السياسية.

أريد أن أشير هنا إلى أنني و أنا أبحث في السجالات المعاصرة في الدول الأنجلوسكسونية خاصة بين أنصار الحقوق المجردة كما تبلورت في المواثيق الحديثة والمعاصرة وأنصار حقوق الانتماء ، عثرت عرضاً على نص هام للعلامة التونسي الشيخ محمد الفاضل بن عاشور في كتابه "المحاضرات المغربيات" التي ألقيت في سبعينات القرن الماضي بالمغرب و هو نص سابق كرونولوجيا لهذه السجالات، و فيه يتحدث عن حقوق الإنسان في الإسلام و مراتبها و خلاصته أن هذه الحقوق أصناف و مراتب:

المرتبة الأولى: هي حقوق الإنسان المجرد من عوارض الانتماء الديني والقومي و غيره...

المرتبة الثانية: هي حقوق الانتماء، وتُعتبر أحكام أهل الذمة في تاريخنا صورة تاريخية لهذا، لكنها ليست الصورة الوحيدة الممكنة، وهذه الحقوق ليست بديلاً عن حقوق الإنسان المجرد، ولكنها إضافة وتكميل لها.

المرتبة الثالثة: الحقوق القطاعية كحقوق أهل العلم وحقوق الأطفال وحقوق النساء وحقوق العمال الخ...والجدير بالذكر هنا هو أن الشيخ الفاضل بن عاشور كان من مؤسسي الاتحاد العام التونسي للشغل، أول نقابة عربية، وهو بذلك مجسد لقناعاته الحقوقية ، وحالته –أي مساهمة عالم دين في تأسيس عمل نقابي للدفاع عن حقوق العمال– حالة فريدة على حد علمي.

الخلاصة: أن الاجتماع السياسي في صيغته الحديثة لم يصبح ممكناً إلا بالاعتراف بالاختلاف و التناقض والصراع كمبدأ مؤسس للاجتماع السياسي، والتفكير في قواعد العيش المشترك تابع لهذا الاعتراف وليس قبله. ومبادئ العيش المشترك لا تصبح ممكنة إلا إذا استنبت كل فريق في المجتمع (مسلم، مسيحي، علماني، إسلامي ...) أسباب الاعتراف بالغير و بالتعدد والاختلاف من داخل قناعته الخاصة و هذا ليس سهلاً، لأن العيش في مجتمع متعدد يفرض علينا أن ندفع ثمناً من قناعتنا الخاصة.

المبادئ المنظمة للعيش المشترك هي مبادئ للعدالة السياسية، لذلك فإن الفلسفة السياسية الحديثة تمنح الآصرة السياسية ثقلها الدلالي في بناء الآصرة الاجتماعية، يمكن للمجتمع أن يكون موحداً دينياً وثقافياً ولغوياً ومع ذلك تنشب فيه حرب أهلية بسبب انقسامات الطبقة السياسية كما حصل في الجزائر في التسعينات، ويمكن لمجتمع متعدد متعايش بسلام لمئات السنين أن ينفجر وأن تصبح اختلافاته المألوفة الهادئة خطوط اشتعال حقيقية إذا فشل رموزه السياسيون في الوصول إلى توافقات معقولة كما حصل في العراق.

علة الانقسام الرئيسية التي يمكن أن ترتدي لبوساً دينياً أو عرقياً أو أيديولوجياً هي التنافس على السلطة والثروة، لذلك منح الفكر السياسي الحديث والمعاصر الآصرة السياسية قدراً كبيراً من الاستقلال المعرفي، نعم يوحدنا تاريخ واحد و لغة واحدة و مخيال واحد، و أحياناً مذهب ديني واحد، و لكن كل ذلك يمكن أن يصبح في مهب الريح إذا فشلنا في بناء اجتماع سياسي حر، سليم ومعافى قائم على الاعتراف المتبادل و على احترام مبادئ الديمقراطية.

ما هي الأسس الفكرية لبناء التوافق؟

حوار مع الخبير/ هشام جعفر

في هذا الحوار مع "هشام جعفر" الباحث المصري والاستشاري لعدد من المؤسسات الدولية في مجال حل النزاعات، يتحدث جعفر عن الأسس الفكرية والسياسية في بناء التوافقات المجتمعية، ودور الخارج في دعم التوافقات أو إعاقتها، لكن المهم الذي يركز عليه هو دور البعد أو العامل السياسي في بناء التوافق، إذ يعتبر المظلة القادرة على دعم التوافق، أما بقية العناصر الثقافية والفكرية والاجتماعية فهي ما تمنح التوافق العمق والاستمرار، وتحوله إلى ثقافة مجتمعية فاعلة وناجزة.

ويشير الحوار إلى أن الفترات الانتقالية التي مرت بها المنطقة العربية كشفت عن أزمات مجتمعية في بناء التوافق، كانت النظم الاستبدادية تحجب حقائقها، فلما انكشف الغطاء الاستبدادي عن المجتمع خرجت الانقسامات من قمقمها، لذا كان الإحساس بأزمة الانقسام عالياً في الربيع العربي.

ويؤكد الحوار على دور النساء في بناء التوافق، إذ يرفض استعمال كلمة المرأة، معتبراً أن لفظ النساء يشير إلى حالة تعدد داخل النساء أنفسهن وإلى حراكاتهن داخل المجتمع.

وإلى نص الحوار:

ما الذي يجعل خلافاً بسيطاً يتحول فجأة إلى براكين غضب وصدام في المجتمع؟

أود أن أضع الموضوع في إطارٍ أكثر اتساعاً يتعلق بمرحلة ما بعد الربيع العربي، بحيث يمكنني أن أربط الموضوع بفكرة الفترات الانتقالية التي ما زلنا نعيش فيها حتى الآن منذ عقدٍ من السنين وما زالت ملامحها مستمرةً بشكلٍ أو بآخر.

الفترة الانتقالية تلقي بظلالها على الصراعات المرتبطة بها، إذ تشهد سقوط ما يمكن أن نطلق عليه النماذج السائدة، التي لم تعد قادرة على توليد الاستجابات لتحديات المجتمع والدولة، وفي حين أن النماذج السائدة تسقط، فإن النماذج الجديدة لم تتبلور بعد، أي أن مرحلة التحول لم تبدأ بعد ولم تكتمل.

كذلك لا يوجد وضوح، فالمسارات ليست واضحة بالشكل الكافي، وإنما تعبر عن ديناميكيات متعددة، سواءً على المستوى الداخلي: أي في علاقات القوى بين الأطراف المختلفة، أو حتى في التداخل الذي يحصل على المستوى الإقليمي أو الدولي، أي: الفواعل الخارجية.

وتتميز الفترات الانتقالية بفكرة الهواجس والمخاوف، فهي تسود بشكلٍ كبير وخاصةً إذا ارتبطت بعدم الوضوح، أي أن هذه الهواجس والمخاوف تسود سواءً عند ما يمكن أن نطلق عليه الأقليات، سواءً الأقليات العرقية أو السياسية أو حتى الدينية، وهذا أيضاً يبقى سائداً في هذه المرحلة، ويؤدي إلى تصاعد الصراعات.

كذلك فإن مصالح النظام القديم، أو بُنى النظام القديم لم تنته بعد، سواءً بشخوصه أو بأفكاره، أو بميكانيزماته وآلية عمله أو مصالحه، فما زالت موجودة، وهذه دائماً في الفترات الانتقالية تكون الأرضية التي تتحرك عليها الجوانب المختلفة.

ومن الملاحظات الأساسية في الفترات الانتقالية أن الهويات الذاتية للتنظيمات أو الكيانات تكون في حالة سيولة وليست في حالة تماسك؛ ففي مواجهة نظام تسلطي كنظام مبارك يكون هناك قدر من التماسك الداخلي للانشغال بما يمكن أن نطلق عليه "معركتك الأساسية"، فيصادر ما يمكن أن نطلق عليه "التعددية الداخلية" ويتم تأجيل التناقضات.

وفي الفترات الانتقالية، مثل مصر، نجد أن هناك فواعل سياسية جديدة قد دخلت الساحة العامة: حركات شبابية، أحزاب جديدة إلى آخره... وكذا مؤسسات المجتمع المدني، هويتها لم تتبلور بعد، لذا تظل في حالة سيولة، أقصد هنا حالة السيولة التي تكون داخلية.

ويحصل ما يمكن أن نطلق عليه عدم قطع مع الممارسات السياسية السابقة، أي ما قبل الفترة الانتقالية تكون هناك ممارسة سياسية، أنت تتحدث في مبادئ عامة، ولكن بعد الفترة الانتقالية يُطلب منك أن تقدم برامج، لا يكون هناك قطع، نجد أن الحوار يدور حول مسائل الهوية مع أنها لم تكن مطروحة، وأشير إلى أنه في استفتاء مارس ٢٠١١ لم تكن المادة الثانية مطروحة للتغيير، ورغم ذلك شهدنا معركة حول المادة الثانية، فبالتالي لا يحصل قطع في الممارسة السياسية السابقة.

منذ منتصف الثمانينات، أي منذ ٢٥ سنة، ونحن نشهد الحوار الإسلامي العلماني، موضوعات وجدالات حول هذا الموضوع، ٢٥ سنة أو أكثر كانت موجودة ومستمرة، لم يحصل قطع معها بعد يناير، ولم نعد نتكلم عن برامج سياسية ولا نتكلم على ما يمكن أن نطلق عليه خطاباً سياسياً.

هل تعتبر ازدياد واحتداد النزاعات شيئاً طبيعياً في الفترة الانتقالية أم يمكن تجاوز هذا الاحتمال؟

المشكل في الفترات الانتقالية أنه تتعدد فيها خطوط الصدع في الصراعات؛ فتجد مثلاً تعريفك باعتبارك أقلية، سواءً أقلية دينية أو عرقية، تتقاطع مع هواجس ومخاوف، وتتقاطع مع عدم وضوحٍ في الحالة السياسية، وتتقاطع مع عدم قطع مع الممارسة السياسية السابقة، فتزيد من هواجسك، كما أن طبيعة الصراعات لدينا متعددة الجوانب، وفي أحيان يظهر منها ما لا تكون على طبيعتها أو على حقيقتها؛ أنا بِتُّ الآن أفهم، وهذا ما كتبته حول أنه في النهاية المسألة الإسلامية المسيحية في المنطقة جزءٌ كبيرٌ جداً منها هو مسألة تنموية وسياسية، وليس مسألة ثقافية ولا دينية.

عندما قمت بنقد "وثيقة الحياة"[66] عن أوضاع مسيحيي الشرق الأوسط قلت في النص أن التوتر الطائفي الأساس فيه هو أزمات سياسية وتنموية وليست بالأساس ثقافية.

هل ترى أن السياسي قبل الثقافي في علاج النزاعات والاتجاه للتوافق أم لديك وفق ما فهمت أن السياسي له اليد العليا في فرض التوافق؟

أنا أتبنى ما يطلق عليه في أدبيات الصراعات أو في أدبيات التدخل للمجتمع المدني، بالتأثير التشاركي، الذي يدرك أن هناك تدخلاتٍ متعددة يجب أن تتكامل مع بعضها البعض، وأنا أتبنى هذا المفهوم بعملي الأساسي، وهذا من نقاط العجز، التي دائماً ما لا تنتج تدخلاتنا آثارها، لأن الثقافة تعمل بمفردها والتنموي يعمل بمفرده والسياسي يعمل بمفرده وتدخلات

66 مشروع "الطائفية والوكلاء وإزالة الطائفية" (سيباد) ومقره جامعة لانكستر البريطانية مشروع تعاوني يهدف إلى تتبع ظهور وتطور العداء الطائفي في السياسة العالمية، بقيادة البروفيسور سيمون مابون والدكتور إدوارد ويستنيدج. وتسعى سيباد إلى التفكير النقدي في الظروف التي تؤدي إلى العنف الطائفي والعلاقات غير الوطنية على طول الخطوط الدينية بهدف خلق مساحة لـ"نزع الطائفية" من الحياة الاجتماعية والسياسية. وسعياً إلى تحقيق ذلك، يجمع البرنامج 50 خبيراً عالمياً مشهوراً وباحثاً من 20 دولة للمشاركة في مناقشات نقدية، وإنتاج المعرفة، وأنشطة التأثير، والتوعية والمشاركة الإعلامية حول مسائل الطائفية والسياسة الإقليمية.

النوع الاجتماعي تعمل بمفردها وهكذا. ففكرة التأثير التشاركي تضع هدفاً مشتركاً وأجندة مشتركة وتدخلاتٍ متكاملةٍ بين العناصر المختلفة، لأن صراعاتنا هي صراعات ممتدة لسنواتٍ طويلة ومركبة وتتحرك على أرضياتٍ متعددة، وفي أحيان يبدو على السطح صراعات لا تعتبر هي جوهر الصراع أو جذره الأعمق؛ فكل الدراسات على الأقل التي اطلعنا عليها فيما يتعلق مثلاً بالتوترات الطائفية في مصر، هي مناطق محرومة تنموياً، ويتم استدعاء الجانب الثقافي أو الديني على أرضية هذا الحرمان التنموي، فالواقع المأزوم يستهلك خطاباً مأزوماً.

ماذا عن نموذج شُبرا مثلاً حيث وقعت فيها توترات وهي منطقة التنمية فيها معقولة؟

نعم، في داخل القاهرة نفسها، مناطق كانت أصلاً موطناً للطبقة الوسطى، "شُبرا" على سبيل المثال كانت موطن الهجرة الأول للمحافظات، وحتى الآن يطلق عليها مطار المنوفية، وهي منطقة تجمع المواصلات، لأن المنوفية من أقرب المحافظات إليها، فحتى أنها لم تعد موطناً للطبقة الوسطى المصرية التاريخية.

حصلت تحولات وأصبح هنالك تهميش في الخدمات المختلفة، كما أن شُبرا منطقة كبيرة فيها تفاوتات، فحتى فكرة التفاوتات موجودة بشكلٍ دائمٍ ومستمر حتى في داخل المحافظة الواحدة.

نعود للفكرة الأساسية، أنا في رأيي أنه من المهم جداً لأي شخصٍ يعمل في مسألة تحويل النزاعات وتحويل الصراعات أن يدرك ما هو الحقيقي في الصراع وما هي الديباجات التي تستخدم أو يتم أحياناً استخدامها لتصدير مسألة الصراع. هذا التمييز تكون ميكانيزماته مهمة جداً، ولن يأتي إلا بما نطلق عليه في عملنا بفكرة الـ research for action، فيسبق أي تدخل من تدخلات حل النزاعات أن يحصل شكلٌ من أشكال الـ assessment أو تقدير الموقف الذي يرسم الخرائط ويحدد جوهر القضايا، ويحدد ما يمكن أن نطلق عليه أطراف أخرى تساعد في هذا التدخل.

كما يجب أن يكون عملنا ممتداً؛ نحن نفسنا قصير، فعمليات التدخل هي عمليات قصيرة المدى، وأنت تتعامل مع صراعاتٍ ممتدةٍ لسنواتٍ طويلة، تتقاطع فيها العوامل المتعددة، بحيث أنها تجمع عناصر الصدع المختلفة في النزاع ونتعامل معها باعتبارها process قصيرة المدى،

هذه إحدى المشكلات الأساسية سواءً على المستوى المحلي، أو على المستوى الوطني، أو حتى على مستوى التدخلات الخارجية، فالتدخلات المرتبطة بتمويلاتٍ خارجيةٍ أو منظماتٍ تكون دائماً قصيرة النفس، وتريد أن ترى التأثير (impact) في مدى زمني قصير، بينما هناك صراعات امتدت لسنواتٍ طويلة؛ وقليلةٌ هي المؤسسات التي عندها مقاربة (Approach) ممتدة، ناهيك عن كونها تتكامل مع العناصر الأخرى كما أشرنا سابقاً.

تفتقر بعض المجتمعات لشبكاتٍ قادرةٍ على التشبيك ما بين السياسي والثقافي والديني، فهل ننتظر أن تعمل كل المنظومة مع بعضها أم يمكن البدء من الثقافي ثم نتجه لبعد آخر قدر الإمكان حتى يُفتح الفضاء السياسي؟

المسألة ليست مسألة انتظار، وهذا من ضمن القضايا الأساسية، ليس مهماً من أين يمكنك أن تتدخل، أريد القول أنه من الممكن أن تتدخل وتكون لديك entry point محددة، وهذا مهمٌ جداً في بدء العمل، لكن مهم أن يكون عندك منظورٌ.

نحن كنا نتكلم عن المنظور الشامل في التدخل، ليس معنى ذلك أنه مطلوبٌ منك أن تتدخل بشكلٍ شامل، وإنما هناك فرق بين أن يكون لديك إدراكٌ شامل، أي فهمٌ شاملٌ للصراع، وتدخلك لا بد أن يكون تدخلاً متخصصاً، فهو الذي سيسمح لك بمراكمة عملك بشكلٍ جيد، لكن في نفس الوقت لابد أن يكون عندك منظور متسع في النظر للموضوع، لأن هذا سيسمح لك أن ترى الديناميكيات الموجودة في مسألة الصراع، كذلك لابد أن يكون عندك استعداد أن تستدعي تدخلاتٍ أخرى تقدم لك الدعم.

ولكن هل هل لابد من مظلة سياسية للتدخل لرأب الصدوع الاجتماعية؟

من وجهة نظري الآن –ويمكن لها أن تتبلور أكثر مع مرور الوقت وتراكم الخبرات والمراجعات– أنه من ضمن الأمور الأساسية أهمية التدخل السياسي، فهناك أهمية لتوفير مظلة السياق السياسي الداعم، فمن غير سياقٍ سياسيٍ داعم ستكون هناك عقبات، فمن ضمن مشكلات الفترات الانتقالية أن السياقات دائمة التغير؛ فمثلاً نحن عملنا آلية للإنذار المبكر للتوترات الطائفية في مصر، بدأناها في ٢٠١٢– ٢٠١٣، وكان سياقاً سياسياً فيه قدر من الحرية، لكن بعد ٢٠١٣ بدأ سياقٌ مستقطب على الأقل في هذه النقطة، فالسياق اختلف وهذه

إحدى المشكلات، وهي أن الديناميكيات في الفترات الانتقالية دائمة التحول، وحالة سوريا حالة نموذجية لاستمرار تغير السياق السياسي وهو ما كان إحدى المشكلات الأساسية.

هل السياق السياسي الجديد داعم أم لا؟

نحن دائماً نفكر على المستوى الوطني، ونغفل المحلي وإدراكنا له محدود. ويلاحظ أن أحد الخصائص الأساسية للفترات الانتقالية أنه تسقط السلطة، أياً كانت هذه السلطة، ليست بالضرورة سلطةً سياسية، مثلاً سلطة دينية، كالكنيسة والأزهر، فكل هذا يسقط، ويحصل شكلٌ من أشكال الصعود، وتصاعد النزاعات وتقاطعها، على مستوياتٍ مختلفة.

أنا أتصور أن كل مجتمع محلي لديه ما يمكن أن نطلق عليه آليات يستخدمها في حل نزاعاته، وعندما تطرح نفسك على مستوىً وطني لا تطرح دائماً في إطار تنافس أو تناقض مع المستوى المحلي، بل بالعكس، ربما يكون دعمك للمستوى المحلي مسألةً مهمةً، وتقوية المستوى المحلي هو الذي يضمن استمراره ويضمن فاعليته لأنه يكون ابناً لهذا المجتمع.

– إذا كانت المراحل الانتقالية وثورات الربيع العربي أنتجت كل هذا التوتر والتشظي والتحديات التي نتحدث عنها، فهل تعتقد أن البلدان التي كانت فيها أنظمة استبدادية، مثلاً العراق قبل صدام، يزعم البعض أنه كانت هناك حالة من التوافق الاجتماعي حتى في موضوع الشيعة والسنة، فهل الاستبداد يوفر الحد الأدنى من التوافق داخل المجتمع؟

الاستبداد يغطي التناقضات والصراع، فحين اختفى صدام ظهر الصراع، عندما اختفى عبد الله صالح ظهر الانقسام. المشكلة الأساسية أن أنظمة ما قبل الربيع العربي لم تبنِ توافقات وإنما استخدمت السلطة للتغطية على التناقضات والصراعات.

هل يحافظ الاستبداد على التوافق، حتى ولو ظاهرياً؟

هذا استقرارٌ متوهَّم، يظهر في أزمة بسيطة لأنه ليس استقراراً حقيقياً. النقطة الأساسية هي أن الهوية الوطنية الجامعة لم تبنها هذه الأنظمة، هل بنتها في سوريا؟ أو في العراق؟ أو في اليمن؟ أو في ليبيا؟ هذا لم يتم! الاستبداد قال إنه يمثل الدولة وإنه الدولة، فأين هي الدولة؟ هذه نقطة.

النقطة الثانية: أصبح هناك تماهي بين الشخص وبين مؤسسات الدولة، بمعنى أنه لا توجد عندك مؤسسات دولة في مجمل المنطقة باستثناءاتٍ قليلة، لكن إن نظرت إلى اليمن فأين هي المؤسسات؟ في سوريا أين المؤسسات؟ في العراق أين المؤسسات؟ أين المؤسسات المختلفة؟ المؤسسات السياسية التي تستطيع أن تفصل فيها بين الشخص القائم على السلطة وبين المؤسسة، بحيث أن هذه المؤسسات تستطيع أن تستمر وتحافظ على الدولة والمجتمع إن غاب القائم عليها.

ما حصل أننا في ظل هذه الأنظمة عدنا للمؤسسات الأولية ذات الانتماء الطبيعي، بحيث أنه في العراق على سبيل المثال وجدت القبائل، أصبح الناس يعرِّفون أنفسهم بأنهم ينتمون إلى قبائل أو إلى عرق أو إلى مذهب أو شيء من هذا القبيل، أين الهوية الوطنية الجامعة؟ وبالتالي فإن أنظمة ما بعد الاستقلال، دول ما بعد الاستقلال لم تبنِ هوية وطنية جامعة.

أتقصد أنها تسكِّن الأزمات أو كانت تعالجها بمسكِّن أم بالقهر؟ فمثلاً النزاع الشيعي السني قديمٌ ومعروف لكن مثلاً في فترة حزب البعث لم تكن بهذه الحدة الآن، هل كانت بعصا السلطة، بالإكراه أم أن حالة السلم المجتمعي كانت مفروضة بالقهر؟

كل حالةٍ لها خصوصيتها، فالنظام السوري عمل بديناميكيات مختلفة من ضمنها استغلال النزاع مع الكيان الصهيوني لمصادرة والقفز على التناقضات المجتمعية، وهذا ما كتبه "ميشيل سورا" في كتابه حول "الدولة المتوحشة"، كيف استخدم عملية الصراع العربي الإسرائيلي لاستمرار شرعية النظام.

هذه الأنظمة لم تكن تلعب، فالرئيس حافظ الأسد استطاع أن يحل جزءً من الإشكال الخاص بنظامه السياسي بعد دخوله في صدامٍ مع الإخوان في سوريا في الثمانينات، وهذا لا يعني أنه استطاع أن يبني هويةً وطنيةً جامعة، وهذا ما اكتشفناه، فحين تُفاجئ أنه حتى ليبيا التي عدد سكانها أقل يوجد بها تمييز حتى على المستوى الجغرافي، وهو ما نشهد مشاكله حالياً بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية.

في الربيع العربي اكتشفنا أن هناك تنوعاً كبيراً يجب أن نحسن إدارته لا تجاهله أو إنكاره. أنا أظن أن مجتمعاتنا متنوعةٌ بشكلٍ كبيرٍ جداً، وهنا أصبح التحدي كيف يمكن أن تبني المواطنة

الحاضنة للتنوع، وليس مُصادرة التنوع، لأن دولة ما بعد الاستقلال قامت على فكرة الدولة القومية بالمعنى الغربي أو بالخبرة الغربية التي تصادر عناصر التنوع المختلفة داخل المجتمع وتتوهم أو تخلق تجانساً متوهماً.

- بنظرك هل العامل الخارجي والدول ومصالحها يمكن أن يُعد محفزاً للتوافقات وإنهاء الاحتقان أم يمكن أن يكون مؤججاً لها؟

كلاهما، قرأت في مقالٍ مؤخراً عما يخص هذه المسألة أن جزءاً من المحددات في تشارك السلطة (power sharing) مرتبطٌ بإطارٍ خارجيٍ مساعدٍ، وما نراه بعد فترات الربيع العربي أنه كان هناك صراعٌ حول مستقبل المنطقة، صراعٌ إقليميٌ تقاطع مع الداخلي، وأصبحت الحدود الفاصلة بين الداخلي والخارجي غير موجودة، أي أن الخارجي يتحول إلى داخلي، فتبقى هناك قوى سياسية يتم دعمها أو قوى إعلامية أو حتى مؤسسات دينية إلى آخره، فهنا بعد الربيع العربي انعكس صراع المحاور الإقليمية المختلفة في المنطقة على الفترات الانتقالية فيما يمكن أن نطلق عليه تصاعد الصراعات واستمرارها وتقاطع عواملها ومحفزاتها.

هل الانتخابات قادرة على تحقيق التوافق؟

نحن لدينا دائماً تصورٌ أن مسألة الانتخابات هي الحل، حتى أنني أفكر في أن أكتب مقالة "الانتخابات لم تعد هي الحل في المنطقة"، وهذا لا يعني أنني ضد الانتخابات، أقصد فقط -حتى يكون خطاباً مركباً- أنه لابد أن تحدث توافقات على مستوياتٍ مختلفة، هنا تأتي التوافقات حول ما يمكن أن نطلق عليه "القيم السياسية" التي يجب أن تحكم الفترة الانتقالية وما بعد الفترة الانتقالية. هذا التوافق السياسي مسألة بالغة الأهمية، وضرورة وجود نُخب مؤمنة بهذا التوافق ولا تراوغ وتناور حول هذا الموضوع مهم للغاية. كما ولابد ألا يوجد انفصال بين العملية السياسية وبين تطلعات الجماهير، كما جرى في الحالة التونسية حين انفصلت العملية السياسية عن تحسين مستوى معيشة الناس.

في نظرك ما هي أهم المهارات التي ينبغي امتلاكها لتحقيق التوافق؟

لا، هي ليست مسألة مهارات، أنا في رأيي من ضمن الأمور المهمة مسألة الخبرات. مسألة

المهارات مهمة لكن هناك شيئان من ضمن خبرة الربيع العربي، مسألة الاتساق القيمي، لأننا نتعامل مع السياسة الحقيقة في عالمنا بمنطق انتهازي براغماتي يؤدي إلى انسحاب الناس عن السياسة لأنها أصبحت شكلاً من أشكال الانتهازية، وهذا يعني أن يكون عندك نُخبٌ مؤمنةٌ بأنك تريد عمل مسار لهذا التغيير جوهره المسألة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

النقطة الثانية: أن تكون لدى تلك النخب المقدرة على التفاوض والوصول لحلول وسط، لأنه من ضمن المشاكل الأساسية، أننا نتعامل مع السياسة أو الممارسة السياسية بمنطق "المطلق"، وليس منطق التفاوض والوصول إلى الحلول الوسط، لأنه يغلب علينا المنطق الثقافي أو المنطق الدعوي عند الإسلاميين في الممارسة السياسية، الذي يتكلم عن المبادئ ويركز على العموميات.

ومن ضمن المهارات المهمة أو من ضمن التكوين الفكري المهم أن تكون لديك القدرة على أن تصل لما يمكن أن نطلق عليه (مفاوضات، مساومات، حلول الوسط). هذا منطق السياسة، فهذا من ضمن الأمور المهمة جداً، إذا أطلقنا عليها مهارة، ولكن أنا أتصور أنه أسلوب أكثر منه مهارات، فلن يتحصل عليه الشخص بمجرد تعرضه للتدريب فيتحول إلى أن يفعل ذلك. إذن فكرة الاتساق القيمي مسألة مهمة؛ وفكرة الإدراك للسياسة باعتبارها مساومة وتفاوض، والقدرة على الوصول إلى حلول وسط مسألة أخرى مهمة.

النقطة الثالثة أن الأهداف النهائية أيضاً في السياسة وخاصة في الفترات الانتقالية تأخذ مدىً زمنياً طويلاً. إنجاز التحول الديمقراطي يحتاج إلى نخبة تستطيع أن ترسم هذا المسار لمدى زمنيّ طويل، وألا يحصل شكل من أشكال القطع مع هذه الممارسة الديمقراطية، بحيث تستمر لمدىً زمنيٍّ يسمح ببناء الديمقراطية على أسسٍ أعمق.

على من تقع مسؤولية بناء التوافقات في المجتمعات؟

أنا أتصور أنها مسؤولياتٌ مشتركة بين أطرافٍ متعددة، ليست مسؤولية طرفٍ واحد، لأن المداخل كذلك تتعدد وتتنوع، لو كنا نتكلم على المستوى السياسي مثلاً فنحتاج إلى نُخبٍ سياسية.

تقصد أن هذه النُخب ستكون داخل الأجساد السياسية؟

نعم، داخل المؤسسات السياسية المختلفة، فلو كانت هنالك حركات سياسية فهذا جزءٌ من عملها.

بالنسبة للمجتمع المدني فيقع على عاتقه دورٌ متعدد لأنه يعمل على مستوى المجتمع ولديه قدرات على العمل في الثقافي، وهي قدرة التغيير على المستوى الثقافي، وخاصةً إذا تقاطع مع المؤسسات الدينية ودورها.

وهنا أريد أن ألفت النظر أنه في الفترات الانتقالية، لا بد أن تبني ما يمكن أن نطلق عليه "تضافر الجهود"، هذه نقطة أسميها ال synergy أو التناسق بين جهود متعددة من مداخل مختلفة يحصل شكل من أشكال التناسق فيما بينها.

وهنا أعود لمسألة الجهود، أصبحت من ضمن المراجعات المهمة لدي فكرة ألا تتكلم على التحول الديمقراطي من دون أن تكون لديك نخبة ديمقراطية، لا يمكن أن تتكلم عن توافق دون أن تكون عندك نُخب أو مؤسسات أيضاً، ليس نُخب فقط وإنما مؤسسات قادرة على أن تتوافق فيما بينها داخلياً، وأن تدير تنوعها الداخلي قبل أن تديره مع الآخرين. ومن ضمن الأمور المهمة أن مؤسساتنا المختلفة لا توجد فيها ديمقراطية داخلية، ولا نقد ذاتي ولا توافقات، وإنما هي أنماط تسلطية شبيهة بالسلطة السياسية في المستوى العام، فهنا أصبحنا في مأزقٍ صعب، كيف تتوافق والناس غير قادرين على التوافق فيما بينهم داخلياً. هل ستستطيع أن تصدره للمجتمع أم لا؟

مسؤولية التوافق تقع على مجمل ما يمكن أن يطلق عليها المؤسسات الأساسية الموجودة في المجتمع سواءً مؤسسات مجتمع مدني أو ميديا أو حتى مؤسسات سياسية، فهي تعطي قوة دفع للتوافق، لأنني أظن أنه بعد عشر سنين من الربيع العربي ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه بدون أن نبني هذا التوافق لن يكون هناك مستقبل بأي حالٍ من الأحوال، ففيما يبدو أصبح الإنسان العربي الآن مهدداً على مستوى التهديد الوجودي ، أي أنك لا تستطيع أن تأمن على وجودك نفسه، لا أتكلم حتى على أن تحيا حياةً أفضل، أن يكون لديك مستوى معيشي أفضل، لا، أنت في سوريا وجودك مهدد، في اليمن وجودك مهدد، في ليبيا وجودك مهدد، حتى في مصر وجودك مهدد، أنت في ظل نظام لا يمكن أن تأمن فيه على شخصك بأي حالٍ من الأحوال. أيضاً في لبنان وجودك مهدد، يقول "حسن نصر الله" نحن سنتعدى

ال ١٠٠ ألف مقاتل، ومعنى هذا أنني كمواطن عادي إن لم أنتمِ لهذه الطائفة فوجودي مهدد، وللأسف أيضاً أن الامتياز يكون داخل الطائفة وليس للطائفة ككل بما يؤدي إلى تفاوتات داخلها.

– ما هي أهم التوافقات التي ينبغي البدء بها في نظرك؟ التوافق على المستوى الاجتماعي وعلى المستوى الديني وعلى المستوى المدني العسكري، إن قلنا مثلاً هنالك عشرة أنواع من التوافق التي يجب أن نبدأ بها عاجلاً.

لا، أنا من وجهة نظري أنه في البداية ما يهيئ التوافقات ويعمل مظلة للتوافقات الأساسية من وجهة نظري هي المدخل السياسي، السياسة هي التي تخلق المظلة لأنواعٍ أخرى من التوافقات...

ولكن نحن لا يوجد لدينا مانديلا ولا غاندي، ماذا نفعل، أين نجدهم؟

توصيف الموضوع باعتبار أن الأزمة أزمة سياسية مسألة بالغة الأهمية، لأنه أخشى ما أخشاه أن المداخل الأخرى نتوهم معها أننا نتقدم، هذه قناعتي الآن، أنا عملت في الثقافي وأعرف حدوده، كل التوافقات الأخرى لها حدود، إن لم يحدث شكل من أشكال التوافق على المستوى السياسي العام، فالمجال العام السياسة هي مظلته، إذا فعلت ذلك من السهل جداً أن يحدث أي شكل من أشكال التوافقات الأخرى.

أما الذي يعطي عمقاً للتوافق السياسي فهي التوافقات الأخرى، لكن السياسي هو الذي يمثل المظلة الأساسية للتوافقات الأخرى. كالتوافق المجتمعي أو التوافق الديني، وهنا السياسة أفهمها بمعناها المتسع، بمعنى أن مرتكزها الأساسي شيئان من خبرة الربيع العربي، الثروة والسلطة، توافق حول الثروة والسلطة، توزيع الثروة في المجتمع وتوزيع السلطة في المجتمع، هذه المظلة العامة التي ستستدعي الجوانب الأخرى والتي من دونها فنحن نحرث في الماء، ولكن في نفس الوقت التوافقات في المجالات الأخرى هي التي تعطي الجذر الأعمق للتوافق السياسي.

– قلت في نقدك للوثيقة المسيحية التي تقول أننا نختار الحياة، أن الحل يكمن في مجالٍ دينيٍّ تعدديٍّ حرٍ ومستقلٍ عن السلطة التي من الممكن أن تنتج توافقاً واستقرار. ماذا تقصد بمجالٍ

ديني تعددي حرٍ ومستقلٍ عن السلطة؟ أنت الآن تكلمت عن الدولة وأهميتها والسياسة، والآن مجال ديني تعددي حر ومستقل عن السلطة، هل يمكن أن توضح لنا ماذا تقصد؟

دعنا نعترف أن هناك تعددية في المجال الديني؛ التعددية ليست بين الأديان وإنما في داخل الدين أو في داخل أنماط التدين.

المجال الديني تعددي أصلاً، فهو تعددي بحكمه وطبيعته، عندنا أنماط بطبيعتها متعددة، وعلاقته بالمجال العام هي المأزق الذي يواجهنا منذ فترةٍ طويلة، لكن مع الربيع العربي تصاعدت المسألة بشكلٍ كبير. افتراضي من خلال الخبرة الماليزية أنه حصل شكلٌ من أشكال التوافق في المجال السياسي حول القيم الأساسية، والقيم التي يجب أن تحكم المجال السياسي بالمعنى الذي نتكلم عنه، فأصبحت هنا مسألة التعددية الدينية مقبولة ولا تنتج تأزمات ولا تنتج عنفاً، ولا تُنتج من ضمن الأمور مثلاً ظاهرة داعش، فلم تكن موجودة في الإطار الماليزي، لأنه حصل شكل من أشكال التوافق في المجال السياسي وقبلت التعددية الدينية الموجودة في المجتمع، بحيث أنه لديك أنماط تديّن متعددة، لكن ما يمثل إطاراً لهذا التعدد في المجال الديني هو التوافق في المساحة السياسية، وهنا تأتي أهمية الدساتير والقوانين التي تحكم المجال العام المبني على التعدد.

ماذا تقصد بالاستقلال عن السلطة؟

نحن لا نتحدث عن كيفية تحرير المجال الديني من هيمنة السلطة واستخدامها له وتوظيفها أياه. دعنا نتكلم عن خبرة الربيع العربي، شهدنا في خبرة الربيع العربي ما يمكن أن نطلق عليه توظيفات متعددة للديني في إطار الصراع الإقليمي، لكن حين نحلل جوهر هذا التدين الذي يُقدَّم، سنجد فيه مشكلاتٍ كبرى، أنه مثلاً متسامحٌ لكن إزاء الخارج وغيرُ متسامحٍ إزاء الداخل، أنه لا يتكلم على مسألة توزيع الثروة ولا عن العدالة الاجتماعية، ليس ديمقراطياً في جوهره، أنا أريد أن أحرر الدين من هيمنة السلطة ومن استخداماتها.

– الآن النمط الذي ساد هو النمط الذي حصر الدين في العلاقة الشخصية بينك وبين الله، النمط الصوفي الآن رائج، هل من الممكن أن يساهم في خفض اشتباك الديني مع السياسي؟

في كل أنماط العالم هناك حضورٌ للعلاقة بين الدين وبين المجال العام، لكن السؤال أصبح كيف ننظم العلاقة بين الاثنين؟ هذا هو السؤال، السؤال ليس أن تخرّج الديني من المجال العام، لكن العلاقة بين الاثنين كيف تضبطها هذا هو السؤال المطروح على مستوى العالم ككل، وكيف تحرر الديني من توظيفات السلطة بالمعنى المتسع؟ ولو كنا نتكلم على المستقبل، أنا أظن أن هذا سؤال جوهري وأساسي متعلق بوضعية ما يمكن أن أطلق عليه "الديني" في المنطقة العربية تحديداً.

من أين نبدأ في بناء التوافقات؟

أنا في رأيي أن الفكرة الأساسية أن كل دولة لها خصوصيتها. إنك لا تستطيع إعطاء إرشادات عامة لمجمل المنطقة لأنه مثلاً في المغرب هنالك مجالٌ عام، في مصر لا يوجد، في سوريا واليمن هناك حرب أهلية، كل هذه سياقات مختلفة. لكن لو سألتني على البدايات، أنا أرى أن البداية بالمستويات المحلية مسألة مهمة جداً، وإن كانت ميكانيزماتها قليلة و تأثيرها محدود، وهذا لا يعني أنها تحقق النجاح المطلوب، لأنه كما قلنا فإن المستوى الوطني هو داعم، المستوى المحلي مسألة مهمة جداً، لأن الناس تستطيع أن تبني توافقات على المستوى المحلي بشكلٍ أسرع.

النقطة الثانية التي لم نتكلم عنها كثيراً، وأظن أنه يجب أن يكون لها وزنٌ وثقلٌ كبير هي الاستناد إلى النساء، لا أستخدم لفظ المرأة، أستخدم لفظ النساء باعتبار النساء معناه أنه يوجد تعدد ويوجد حضور، لا نتكلم على امرأة كفرد، نتكلم عن تنوع في داخل النساء، فالنساء ثقل أساسي في بناء هذه التوافقات ويجب أن تكون قاطرة ضمن القواطر المتعلقة بمسألة التوافق، لأنها أيضاً هي التي تدفع الثمن الأكبر في عدم التوافق والتكلفة رغم أنني أتصور أنها أيضاً تكون جزءاً أساسياً من تجاوز مسألة الاستقطابات...

ماذا تقصد بتواجد النساء؟ في المستوى السياسي أم الثقافي أم ماذا؟

لا، أنا أتكلم حتى على المستوى المحلي، أقصد أن حضورها في مستوياتٍ مختلفةٍ مسألة مهمة، ولكن أيضاً حضورها على المستوى المحلي مسألة مهمة.

النقطة الثانية التي أتصور أنها مهمة جداً هي العناصر الشابة، وهنا الشابات والشباب،

لديهم قدرة على بناء التوافقات أسرع، أنا أتصور أنك بإزاء ما يمكن أن نطلق عليه قيم ثقافية أو نماذج معرفية تصدر عنها الفئات الشابة بشكلٍ مشترك، بغض النظر حتى عن التنوعات الموجودة بداخلها، وبالتالي هم أيضاً أصحاب المصلحة، فنتكلم أيضاًعن ٦٠% من مجتمعاتنا أو ٦٥% هي مجتمعات شابة، فهي صاحبة المصلحة الكبرى، فأنت لديك entry point متعددة في هذا الموضوع.

المستوى المحلي مهم، الشباب مهم، وهنا أقصد الشابات والشباب، مسألة النساء مسألة مهمة في مسألة البدايات لبناء التوافق.

حتى لا يكون الآخر هو الجحيم"؟ حوار الدكتور ميشيل نصير[67]

في حواره يقدم الدكتور "ميشيل نصير" تعميقاً فلسفياً للتنوع، باعتباره عنصر مقاوم للتصحر المجتمعي، الذي يصبغ المجتمع بلون واحد، ويقود في النهاية إلى الجمود والانغلاق على الذات، مؤكداً أن التنوع والاختلاف من عوامل الفعل الحضاري، ويرى أن معرفة الآخر المختلف أحد أهم أركان الاندماج الاجتماعي الديمقراطي، لذا يحذر من نموذج "التدين المسيس" فهو تدين يُحول الدين إلى عقبة مجتمعية، وكذلك من الشعارات والسياسات المطالبة بالانصهار في بوتقة واحدة كدليل على الوحدة، معتبراً ذلك مُضر بالخصوصيات الثقافية ، مؤكداً على دور علماء الدين ورجاله في بناء التوافقات، ويرى أن الاستبداد عقبة في تحقيق التوافق

يشير الفيلسوف الفرنسي "غاستون باشلار"أن الحقيقة بنت للجدال وليس التوافق"، هل ترون أن التنوع والاختلاف الموجود في المجتمعات هو حالة صحية يجب رعايتها؟ وكيف ترون قيمة ومركزية التوافق في تخفيف حدة الانقسام وإنشاء المشتركات الآمنة بين مكونات المجتمع؟

-عرفت مجتمعاتنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التنوع منذ أقدم الأزمنة، وقد تجلّى هذا التنوّع في غير مجال كالدين واللغة والإثنية والاجتماع والثقافة والسياسة، وقام على التمايز والتلاقي في آن معاً. فالتنوّع الذي عاشته منطقتنا واختبرته وطوّرت أدوات لإدارته هو نموذج يتلاءم مع هويّة المنطقة وينسجم مع طبيعتها. وقد وصّف «إعلان اليونيسكو العالميّ للتنوّع الثقافيّ» (2001)، في مادّته الأولى، هذا النموذج على أنّه «مصدر للتبادل والتجديد والإبداع، وهو ضروريّ للجنس البشريّ ضرورةَ التنوّع البيولوجيّ بالنسبة إلى الكائنات الحيّة».

فالتنوّع يشكّل مصدر غنى ومساحة تفاعل ونهج تلاقح في منظومة القيم المشتركة والمصالح العامّة، فنحن لا نستطيع أن نعيش بالاتفاق وحده، فدائماً نحتاج إلى شيء من التنوع واختلاف الآراء الذي خلق تدافعاً بين الناس. فالاختلاف والتنوع يولدان تدافعاً إيجابياً والتالي يستطيع المجتمع التحرك نحو الأمام. صحيح أن الاتفاق الظاهري سبب للتماسك في بعض الأحيان، غير أنه سبب للجمود الذي سيتحول مع الزمن إلى انغلاق على الذات ومن ثم توتر وتضارب مصالح ونزاع عنيف.

67 منسق برامج الشرق الأوسط في مجلس الكنائس العالمي بجنيف، وأحد المشاركين في كتابة وثيقة "نختار الحياة"

يُعدّ التنوع والاختلاف الموجودان في المجتمعات من عوامل الفعل الحضاري، الذي هو نتاج المجتمع بكل خصوصياته وتنوعاته العرقية والدينية والمعرفية والتاريخية. وتغييب المكونات الصغرى يؤدي إلى حالة تصحر ولون مجتمعي واحد يصل إلى حد المراوحة في المكان، ويخرج المجتمع من دائرة التأثير في الفعل الحضاري.

إن الإمعان في إبراز خصوصية واحدة يؤدي إلى خلق ثقافة مركزية منغلقة تتصور الوجود الاجتماعي من خلال تصورها، وتوجه الخطاب العام (بمعناه الشامل في الحياة) من خلال ما تنتجه النخبة المركزية من أفكار تتصل بكيفية إنتاجها للمجتمع، ما ينجم عن ذلك تشظي على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

تتجلى قيمة التنوع والاختلاف بفسح المجال للإنسان بتحقيق ذاته، من خلال توظيف طاقاته واستثمارها بشكل يحقق رضاه عن نفسه، وتقدير الآخرين من حوله له "المجتمع"، وهذا الأمر انعكس فيما بات يعرف بـ"هرم ماسلو للحاجات"[68] حيث سعي الإنسان لتحقيق ذاته غايته المثلى، لأن ذاته تصبح بمقدار ما يقدمه من خير للآخرين، وهذا يدفع الفرد للتنافس وتطوير قدراته.

إن السكينة والجمود توأمان تولدان معاً، ومن النادر أن نحصل على السكينة والتطور في آن واحد، فالتطور يحتاج الى جبهتين متضادتين على الأقل، كل جبهة منهما تدعو إلى طريقة مختلفة في العمل عما تدعو إليه الأخرى، وإذا ما رأينا في مكان ما جبهتين متضادتين علمنا أن هاتين الجبهتين بمنزلة القدمين اللتين يسير بهما.

الإبداع هو الصفة الرئيسة التي تميز المجتمعات الناجحة عن التي يسودها التقليد، ولكل واحد منهما محاسنه ومساوئه، ويستحيل الفصل بين المساوئ والمحاسن، والإنسان مضطر حين يدخل باب العمل بإبداع، أن يترك وراءه تلك الطمأنينة النفسية التي كانت تسكنه فيما مضى من الأيام. لذلك الاختلاف أمر صحي ويجب مراعاته في المجتمعات حتى تتطور.

الحكمة القديمة تقول:" أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً"...هل المجتمعات التي قطعت

68 هي نظرية نفسية قدّمها العالم أبراهام ماسلو في ورقته البحثيّة "نظريّة الدافع البشري" عام 1943، وتناقش هذه النظرية ترتيب حاجات الإنسان ووصف الدوافع التي تُحرّكه؛ وتتلخص هذه الاحتياجات في: الاحتياجات الفسيولوجية، وحاجات الأمان، والاحتياجات الاجتماعية، والحاجة للتقدير، والحاجة لتحقيق الذات.

شوطاً بعيداً في الانقسام والاحتراب والتناحر؟ هل ما زال التوافق يشكل لها قيمة يجب اللجوء إليها، "حتى لا يكون الآخر هو الجحيم"؟

-ظاهرة الهجرات بكثافة كبيرة تشكل دليلاً قاطعاً على أن المجتمعات المحتربة والمتنازعة لا يزال يشكل لها التوافق والتنوع قيمة تسعى للجوء إليها إذا ما تم إزالة الأسباب، فالمهاجرون من تلك المناطق هاجروا بسبب النزاعات إلى مجتمعات تختلف معهم ثقافياً ودينياً وعرقياً،وبدؤوا البحث عن الاستقرار الذي هو طبيعة الإنسان الفطرية كونه كائن اجتماعي. لذلك الحصول على أرضية مشتركة يعتبر هو الحد الأدنى للتوافق المطلوب ثم إن مسألة الاختلاف والتنوع يجب أن تُراعى وتُعزَّز للوصول إلى إدارة جيدة للتنوع حتى لا يتحول الاختلاف الصحي إلى خلاف ثم يتطور إلى نزاع واقتتال.

ما هو دور المعرفي في بناء ثقافة التوافق؟ أو بمعنى آخر كيف يقود الجهل بالآخر، وغياب التواصل، والجهل المعرفي إلى بناء نموذج مشوه عن الآخر يعوق بناء التوافقات المجتمعية والسياسية؟

تعد معرفة الآخر المختلف أحد أهم أركان الاندماج الاجتماعي الديمقراطي، فالجهل بالآخر وعدم معرفته يتيح المجال لبناء صورة نمطية سلبية عنه، وبالتالي يبني على هذه الصورة كافة مواقفه وتعاملاته مع الآخر المختلف، وتلعب النظم الاستبدادية على هذا الوتر. فكلما زادت المعرفة، ازدادت القدرة على قبول الرأي الآخر الذي له دور كبير في تشكيل نوع من التوافق البناء، ونشر ثقافة الحوار وعدم الوقوع في شباك التنميط والتصنيف المسبق للآخر.

هل ترون أن الأديان والأديولوجيات عقبة في بناء التوافق؟ على اعتبار أن كل طرف يظن أنه يملك الحقيقة والخلاص؟

-التدين الشعبي لدى مختلف الأديان لا يشكل أي عقبة أمام التوافق، بل يدفع معتنقيه للتلاقي مع الآخر، ومعرفته والتودد له، وإقامة العلاقات الاجتماعية معه، نظراً لما يحمله معتنقوه من تسامح ومحبة وتمنيات بالخير لجميع بني الإنسان، باعتبار رسالة الأديان للإنسانية هي الإعمار ونشر الخير وليس التدمير والخراب. أما التدين المسيس الذي يقوم على مبدأ الانتقائية والخطاب الشعبوي بهدف جمع أصوات الناخبين، فهذا يعتمد على تضخيم فكرة

ما في عقول مريديه وأتباعه، ويجعل الآخر المختلف عدواً له، وبهذا الصنف من التدين يتحول الدين إلى عقبة مجتمعية، خاصة بوجود من ينفخ في روح هذا التيار داخلياً وخارجياً. التنوع الديني سبب للاستقرار إذا أحسنت إدارته. وهو لبنة أساسية في بناء التوافقات. في حال أغفل المجتمع هذا التنوع ولم يراعه في إدارته لحياته اليومية بشكل عام عندها سيتحول التنوع الديني إلى حجر عثرة في بناء التوافقات.

من خبرتكم الواسعة في الحوار الديني وبناء التوافقات..هل ترون أن المنطقة العربية تحتضن خصوصيات ثقافية، وتضاريس اجتماعية تضر بالتوافق؟

على العكس تماماً فالخصوصيات الثقافية لا تضر بالتوافقات الكبرى، الذي يضر بالتوافقات هو المطالبة بالانصهار في بوتقة واحدة، كدلالة على مفهوم الشعب العربي الواحد، وهو الأمر الذي يتجاهل ذلك التنوع الذي يحفل به العالم العربي، وتتعدد دلالاته ومعطياته خارج منطقة المركز الثقافي الوهمي، وخارج نطاق الدول المركزية الكلاسيكية، التي تحفل هي الأخرى بتنوع شديد الاتساع والاتساق في الوقت نفسه، من حيث قدرته على التنوع القادر على التماهي مع طبيعة الثقافة المركزية الأحادية رغم الصعوبات الموجودة.

عموماً نرى أن التضاريس الاجتماعية تشكل غنى وتكاتف مجتمعي في البلدان العربية، وهناك الكثير من الشواهد على ذلك منها على سبيل المثال بطرس البستاني المسيحي الماروني الذي يعتبر في العقل الجمعي العربي والإسلامي رائداً في المجالات الوطنية والمعرفية والتقدم الاجتماعي. كما أن عدداً من يهود العراق بدأ بزيارة أماكن إقامته الأولى في العراق بعد سقوط نظام العراق السابق عام 2003م.

هل الخارج عقبة في بناء التوافقات في المنطقة العربية؟ وكيف يمكن التخلص من قابليات التأزم التي صنعها الخارج داخل المكونات الاجتماعية والثقافية والدينية لبناء توافقات قوية؟

-يمكن الإجابة على هذا السؤال بما جاء في كتاب للدكتور برهان غليون: "دعمت سياسة الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، وعدم السماح بتغيير الأوضاع التي اتبعتها الدول الصناعية الكبرى لتوفير شبكة حماية قوية للنظم التسلطية الناشئة في المنطقة العربية، وقدمت لها الغطاء السياسي الخارجي الذي يحميها من انتقاد الهيئات الدولية المعنية بانتهاكات حقوق

الإنسان؛ ولم تساعد العولمة وتقدمها المجتمعات العربية على تجاوز النظم السياسية الشعبوية المفتقرة للمؤسسات الفعالة نحو إقامة نظم ديمقراطية تقوم على أساس الحق والقانون، بل قادت إلى تحلل الدولة الوطنية كمؤسسة سياسية قانونية جامعة لصالح عودة العصبيات الطائفية والعرقية، وبالتالي ستفقد المجتمعات أكثر من هامش مبادراتها الاستراتيجية، وتضطر إلى التخلي تدريجياً عن استقلالها الفعلي، وتراهن كما تراهن الأنظمة في ضمان استمرارها وتأمين حقوقها على القوى الخارجية والاحتماء بمواثيق حقوق الإنسان الدولية، وتوجيه النداءات المستمرة للحكومات والجمعيات المدنية العالمية لوقف الانتهاكات الدائمة لحقوق الأفراد والأقليات المتعددة وصولاً إلى المطالبة بالتدخل بشكل عملي لوضع حدّ للسياسات الاضطهادية لبعض النظم الخارجة عن أي قانون [69]".

إن التدخلات الخارجية والمتمثلة بدعم مكون مجتمعي يجعل من المكونات الأخرى سواء كانت مدعومة من جهة خارجة أخرى أو غير مدعومة تصطف بشكل تصادمي ضد بعضها البعض. ويمكننا التخلص منها بالحوار وبناء جسور الثقة بين جميع الأطراف وكذلك لا بد من توجيه الدعم المادي الموجه لجهة ما إلى صندوق ائتمان يستفيد منه الجميع بحيث يتم وضع معايير تقنية موحدة تضمن التوزيع العادل الذي يعزز التماسك الاجتماعي.

هل لعلماء الدين ورجاله مكان في بناء التوافقات؟ وكيفية إنضاج وإثراء دورهم لبناء التوافق؟

-يتجلى دورهم في نشر قيم التعايش والتآخي بين أفراد المجتمع سواء من خلال المنابر الروحية (مساجد – كنائس – معابد – كُنس)، أو من خلال المؤسسات التعليمية الخاصة بتلك الشرائع. صحيح أن التاريخ يعج بالمواقف التي استعمل الدين من قبل رجالاته استعمالاً خاطئاً فعزز ذلك الانقسامات والاصطفافات، ولكن بنفس الوقت بقيت القيم التوافقية (تعالوا إلى كلمة سواء) ذات أثر ايجابي في الإطار المجتمعي العام ولو أنّ هذه المفاهيم استخدمت من قبل رجال الدين استخداماً صحيحاً بحيث نجتمع على ما اتفقت عليه الأديان لانقلبت المعادلة رأساً على عقب .

69 العولمة وأثرها على المجتمعات العربية – د. برهان غليون – ص 16 - https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/events/files/19dec05ghalioun.pdf

ما هي مسؤولية السياسة عن بناء أو إعاقة التوافقات في المنطقة العربية؟ وأيهما أكثر تأثيراً في بناء التوافق الجانب السياسي أم الثقافي؟

-إنّ الواقع السياسيّ في عالمنا العربيّ يشوّه العلاقة بين السياسة والثقافة كما بين السياسة والأخلاق أو الدين، فالأنظمة الاستبداديّة فيه تعمل دائماً على اختراق المكوّنات المجتمعية بمجملها وتأليب بعضها على بعض والتأثير حتّى السيطرة على الفضاء الثقافي وتسخيره لمصالحها وديمومتها، ولكن مع ذلك يبقى هنالك هامش خلقته رياح ثورات ما عُرف في حينه بـ "الربيع العربي" يتيح للعديد من المثقفات والمثقفين والناشطات والناشطين في عدد من البلاد العربيّة العمل على بناء محدّدات متجدّدة لعقود اجتماعيّة فيها آليات عمليّة لإدارة التنوّع في كلّ بلد من البلدان وفي كلّ مجتمع من المجتمعات.

موقع العامل الاقتصادي في بناء التوافقات في المنطقة العربية؟ وهل ترون أن الفقر أحد معيقات بناء التوافقات؟

-لا شك بأن الفقر عامل رئيس في الضغط النفسي وعدم التوازن الاجتماعي، فكما هو موضح في هرم ماسلو للحاجات، فإن لم تلبى أدنى مقومات الحياة للإنسان، فإن ذلك يدفعه إلى الضرب بعرض الحائط كل ما لا يمكّنه من الاستمرار على قيد الحياة، ومن زاوية الفقر وتلبية الحاجات يدخل اللاعبون الخارجيون للعبث بالمجتمعات ودعم أطراف دون أخرى من أجل إثارة النعرات وهدم التوافقات.

برأيكم ما هي أسس بناء التوافقات المجتمعية القوية؟ وهل للتوافقات مدة صلاحية" تحتاج بعدها إلى تجديد خطابها، وأسس قيامها وشرعية وجودها؟

هناك العديد من الأسس التي تساهم في بناء وتعزيم التوافقات المجتمعية، نذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

- الاتفاق على دستور يحقق المساواة بين أبناء المجتمع.
- سيادة القانون.
- حسن إدارة التنوّع في المجتمع

- العمل على إنتاج مناهج تربوية تعزّز السبل لبناء جيل متعايش وقادر على نقل أفكار التعايش والتنوع لمن بعده.
- احترام الرأي الآخر وتعزيز ثقافة الحوار
- تشكيل الهوية المشتركة الجامعة على أسس صحيحة وسليمة وصحية.

أما عن مدة التوافقات، فالتوافقات بالأساس عملية تراكمية ومتداخلة مع جوانب عديدة، وبناء على ذلك فإنها تحتاج لتطوير بما يتناسب الواقع التي وُجد فيه التوافق.

وثيقة "نختار الحياة" التي صدرت منذ أسابيع في بيروت عن مجموعة مستقلة من اللاهوتيين؟ كيف ترون أنها صرخة احتجاج ضد بناء التوافق مع المسيحيين في الشرق؟ أم هي مبادرة لانشاء توافق على أرضية قوية لإصلاح الأوضاع المختلة بين أهل الأديان؟

-وثيقة "نختار الحياة" ومطلقوها تتوافق وتتفق تماماً مع الإجابة التي تم عرضها على السؤال السابع والتي تدعو إلى عدم استخدام الدين الاستخدام الخاطئ بحجة حماية فئة دون فئة أخرى، وإنما ضرورة تحقيق رسالة السماء في الأرض المتمثلة في إحلال السلام من خلال نظام عادل يسري على الجميع.

هل ترون أن الاستبداد عقبة في بناء التوافق في المنطقة العربية؟ كذلك لماذا تفضل بعض الأقليات خاصة الدينية للتحالف مع الاستبداد دون الاهتمام ببناء توافق مجتمعي يكون بداية للتوافق السياسي؟

-نعم يمثل الاستبداد عقبة في بناء التوافق لأنه يعمل على استغلال المكونات بما يخدم استمراريته، ويخوف بعضها من بعض، ويصدر نفسه أنه الضامن للسلم الأهلي بشكل عام، ولحماية الأقليات بشكل خاص.

لم تفضل الأقليات نظم الاستبداد إلا أن بعض الانتهازيين من جميع الطوائف والأثنيات تحاول ربط مصيرها بمصير الأنظمة، فلو سبرنا جميع الطوائف في منطقة عربية ما لوجدنا أن في كل طائفة هناك أقلية من رجال الدين المنافقين الذين يحاولون تحصيل امتيازات من السلطات القائمة بحجة حماية المجتمع والمريدين من العدو الداخلي أو الخارجي.

لا زالت هذه الحجة تنطلي على الكثير من أبناء المجتمع بسبب الفقر والجهل وغياب الوعي والحوار البناء، ومع ذلك هناك أمثلة كثيرة في التاريخ تظهر العديد من الأقليات ورجالها ونخبها كانت جزءاً من المجتمع، مثلاً بطرس البستاني واحد من رواد النهضة العربية إلى جانب أبناء مجتمعه من العرب المسلمين.

ما هو برأيكم دور المؤسسات الدينية الكبرى خاصة مجلس الكنائس العالمي في بناء التوافقات؟

-نرى أن مجلس الكنائس العالمي مؤسسة حيادية يمكن أن تعلب دوراً مهمّاً في بناء التوافقات لا سيما إذا عمل على تنفيذ برامج تشاركية مع مؤسسات دينية أخرى "إسلامية ويهودية" من أجل بناء سلام مستدام في المنطقة.

هل تفشي ظاهرة الحروب الأهلية والصراعات والتأزمات العرقية في المنطقة العربية، مثل ما يجري في سوريا أو العراق، أو حتى لبنان، يخلق ذاكرة مليئة بالأوجاع والثارات والرغبة في الانتقام تحول دون تحقيق التوافق؟

-لا يوجد حرب أهلية في سورية، الخلاف بالأساس سياسي لكنه انحرف وتضخم بسبب عمل الجهات الإقليمية والدولية على تغذيته بما يخدم ويحقق مصالحها ومشاريعها التوسعية، يمكن تجاوز ذلك إذا ما وضعت المصالح في أولويات المجتمعات ولنا شواهد كثيرة في التاريخ قديماً وحديثاً وكيف استطاعت المجتمعات التشافي من الثأر والانتقام، كما أن هناك مناطق جغرافية تتداخل فيها الأحياء من سكانها المسيحين والمسلمين دون أن يكون هناك نزاعات بينهم إلا ما تحدث من مواقف في سياق الحياة الاجتماعية العادية.

باعتباركم مسؤولاً لفترة عن برنامج سوريا في مجلس الكنائس العالمي؟ هل الطائفية والدينية أساس الصراع في سوريا أن الصراع سياسي حتى وإن وضع الأصباغ الدينية والعرقية على وجهه؟ وما تأثير تحديد أساس الصراع على بناء التوافق في مثل تلك الصراعات ومن بينها ما يجري في سوريا.

-انتفض الشعب السوري من أجل حريته وكرامته ولكن سرعان ما تحولت هذه الانتفاضة بفضل العوامل الداخلية والخارجية إلى صراع من أجل السلطة، فأساس الصراع في سوريا

سياسي، وعمل النظام الحاكم على تحويله إلى صراع طائفي، إن حل النزاع السياسي وفق مقررات الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني من شأنه إحلال السلام المجتمعي في سورية، ودليل ذلك النتائج المتحصلة من الاستبيان حول ورقة "نحو أسس لعيش مشترك ومحددات لعقد اجتماعي جديد".

آلام الذاكرة وصناعة التوافق حوار الدكتور: عمرو خيري عبد الله[70]

في هذا الحوار يؤكد الدكتور عمر خيري عبد الله، الخبير الدولي في السلام وحل النزاعات، على أن التاريخ والعوامل النفسية قد يكونا من أهم مسببات النزاع، وغياب التوافق، ويرى أن أحد الحلول الناجعة لمواجهة مثل هذه الروح والعقلية، هو أن يتفهم كل طرف من النزاع رؤية الآخر، وتلك خطوة كبيرة تستحق الجهد لتحقيق التوافق، كذلك فإن تشابك المصالح أحد المداخل المهمة لتحقيق التوافق، وضرب مثالاً بأزمة دارفور في السودان، وحالة بعض المناطق في الهند، ويقترح أن تدرس المهارات المتعلقة ببناء التوافقات ليس نخبوياً أو جامعياً، ولكن أن تتحول تلك المهارات إلى درس مجتمعي، لأن المجتمعات هي المعنية بالتوافق، وتقع مسؤولية تحقيقه على عاتقها، كما تحدث عن دور العامل الخارجي في إعاقة التوافق وتخريبه، كذلك يدعو إلى تطوير النظر الفقهي إلى القضايا المجتمعية والإنسانية، وألا يقتصر النظر فيها على الفقيه دون غيره من التخصصات.

التوافق – دائماً– يأتي بعد أزمات، واختلاف، وانتقال حالة التناقض إلى النزاع، وربما العنف والسؤال: ما العوامل التي تحول الاختلافات والتنوع إلى نزاع وصدام داخل المجتمع؟

– معظم دراسات السلام والنزاع تحاول أن تتعمق في هذا السؤال وأن تفحص الموضوع المسبب للنزاعات، أو ما يتسبب في تحولها إلى عنف؛ وباختصار، فإن العوامل مختلفة ومتعددة، ويصعب جداً أن نحصرها في شيءٍ معين، إنما بشكلٍ عام، من الممكن القول أن هناك مؤثرات سياقية ممكن أن تؤثر في النزاعات وأن تؤججها، مثلاً أن يكون هناك تاريخ سابق من التشكك أو عدم الثقة أو العنف المتبادل، فهنا من السهل على ذلك أن يؤثر على الناس في حال حصل أي تناقض، ممكن أن تكون هناك مثلاً وجود لتأثيرات بين التوترات العرقية والدينية بين المجموعات، فهذه الأمور تظهر على السطح بسرعة وتؤثر فيها.

وهذه كلها عوامل سياقية ممكن أن تؤثر بالذات في موضوع الهوية وفي موضوع القيم والمعتقدات، وبهذه المصالح التي تعتبر الاحتياجات الأساسية للبشر هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى التي برأيي تؤثر هي النواحي النفسية، سواءً نفسية المجموعات أو نفسية

70 أستاذ متفرغ بجامعة السلام المفوضة من الأمم المتحدة وخبير دولي في دراسات السلام وحل النزاعات. كان كبير مستشاري تحليل السياسات والأبحاث في معهد دراسات السلام والأمن (IPSS) التابع للاتحاد الأفريقي وجامعة أديس أبابا، وكان نائب رئيس معهد SALAM من أجل السلام والعدالة في واشنطن DC وعمل عميداً ونائباً لرئيس جامعة السلام المفوضة من الأمم المتحدة في كوستاريكا.

الفرد، كأن مثلاً يعتريهم الخوف أو يعتريهم الشك بالطرف الآخر، وأن يشعروا أنه يوجد خطر محدق سيصيبهم، إن لم يدخلوا في حالة اشتباك مع المجموعة الأخرى، وهذا الخوف الذي يعتريهم هو ما يدفعهم لارتكاب أعمال يعتقدون أنهم على حق في ارتكابها، فهذا العنصر النفسي من المهم جداً أن نفهمه كذلك.

أود أن أقول لك باختصار فيما يخص هذا الموضوع، حيث لدي مبدأ دائماً ما أرويه لطلبتي في بداية الدورات للسلام وحل النزاعات، وهو أنه لا أحد ممن يخوضون النزاعات يؤمن بأنه الشخص السيء، دائماً ما نعتقد أن الآخر هو الشرير والسيء وأننا على حق، وهذا مهم لنا من الناحية النفسية في كل النزاعات، لأنه كلما شرَّعنا لأنفسنا أننا على حق، والآخر على خطأ، كلما أعطينا أنفسنا الشرعية في استخدام أساليب عنيفة ضده، على أساس أننا نحمي أنفسنا والمجتمع والدولة ضد هؤلاء الأشرار.

فمسألة شيطنة الآخرين وتشريع حقوقنا دائماً ما تحصل في كل النزاعات وتقوم بها كل الأطراف، وهنا تتأجج النزاعات، وربما يكون هذا عنصر آخر ربما ليس مسبب ولكنه مؤجج للنزاعات، والحلول تتمثل في أن نوصل كل أطراف النزاع إلى مرحلة التفكير من وجهة نظر الآخرين كما يفكرون من وجهة نظرنا، وهذا ليس بالأمر الذي يسهل تحقيقه.

التوافق هو نتاج رؤية ومسار وسياسات على الأرض...والسؤال: باعتباركم كان لكم دور في بناء توافقات في أزمات دولية متعددة. ما هو أهم عنصر يقوم عليه التوافق؟

– أنا أعتقد أنه يوجد عنصران، أولهما: أن تجعل الأطراف تدرك أنه على قدر ما يعطون شرعية لأنفسهم ويسحبونها من الآخر، أن الآخر أيضاً لديه أو لديها وجهة النظر أنهم هم لديهم الشرعية وأن الطرف الآخر هو الذي على خطأ وشرير، ولو أدرك الطرفان أنه يجب فهم الأمور من وجهة نظر الآخر، بقدر ما أحاول فهمها من وجهة نظري، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى حلول مستدامة وعميقة جداً.

وثانيهما: وهو أكثر براغماتية وعملية، وقد رأيته على أرض الواقع في دارفور وأماكن أخرى، وهو مبني على تشابك المصالح، بمعنى أنه عندما يكون هناك أطراف غير متوافقة وبينها نزاع وبدأ يتحول إلى عنف، لو أردت عمل توافق بينهم، ممكن أن أستكشف نقاط التلاقي

لمصالحهم، التي بإمكاني من خلالها جعلهم يندمجون مع بعضهم البعض بأنشطة يمكنهم من خلالها أن يحققوا مصالحهم، سواءً مصالح موارد الطبيعية، أو مصالح تتعلق بالأمن، أو غيره، والتي يستفيد منها الطرفان في نفس الوقت.

هنا يمكنك أن تجعل التوافق مبني على أنه بدلاً من محاربة بعضنا البعض للحصول على كمية معينة من الماء الذي به ندرة، يكون لدينا الآن نموذج من التعاون الذي سيساعد كلانا للحصول على المياه بشكل إيجابي، ومن دون محاربة بعضنا البعض، فلماذا إذاً حينها سنتحارب؟!

لقد رأيت تطبيقاً لهذا الأسلوب في مشروعات كثيرة في دارفور، وبنتائج هائلة، ليس فقط في أنهم عرفوا كيف يشتركون في الموارد النادرة، وكيف يتوقفون عن استخدام العنف، وأنه بدلاً عن ذلك أن يلجؤوا إلى أساليب سلمية فيها شكل من التعاون، وطبعاً هذا يحصل بنوعٍ من الدعم من المنظمات الدولية، التي تساعدهم على إنشاء السدود أو إنشاء محطات مياهٍ، وغيرها من الأمور التي يتعلمون من خلالها التعاون على إدارة وصيانة هذه المنشآت.

هذا يخلق نوعاً جديداً من التعايش السلمي بينهم، والذي من خلاله يمكنه الانطلاق إلى أبعاد جديدة في التعاون.

أنا أرى أن محاولة اكتشاف أماكن التقاء المصالح، وكيفية تشبيك مصالح الطرفين ببعضهم البعض إلى الدرجة التي يكون ليس من مصلحتهم أن يتخلوا عن هذا الاشتباك في المصالح، لأنه يمكنهم من خلاله تحقيق ما يريدون، ولو أنهم تخلوا عنه فسيلجأون للعنف وستكون خسارة بالنسبة لهم أكثر مما هو مكسب، ولدينا كما قلت لك نموذج براغماتي عقلاني، ولكن له واقعية كبيرة في مواقف كثيرة.

بعض المجتمعات عظيمة التنوع والتعدد والاختلاف، مثل الهند، وهناك أخرى قليلة التنوع مثل الجزائر ومصر لكن خلافاتها مستعصية على التوافق.

هناك مجتمعات تمتلك قابليات لتحقيق التوافق، وأخرى لا تمتلك تلك القابليات؟ أو بمعنى آخر هل هناك مجتمعات تمتلك أسس ثقافية تساهم في بناء التوافق؟ وبرأيكم ما هي أهم تلك الأسس الثقافية للتوافق؟

– اسمح لي بأن أختلف معك في معطيات هذا السؤال، أنا أرى أن الهند كذلك لديها خلافات مستعصية، ولكن يمكنك القول أنهم فقط يعلمون كيفية إدارتها ولكنها لا تزال تتفجر من حين إلى آخر. عندي طالبة من الهند هنا في جامعة السلام، وهي من مكانٍ ناءٍ أقرب للصين، وحتى أنها لا تبدو هندية بل تبدو كأنها من ماينمار أو الصين، قالت لي هذه الطالبة أن المنطقة التي تعيش فيها لديها نوعٌ من الاستقلال الذاتي، ولكنهم يشعرون في ذات الوقت أن الهند تتدخل في شؤونهم أكثر من اللازم، وفيما يحاولون الحصول على الاستقلال، فإن الهند تزيد من تعقيد ذلك، بينما تحاول الصين التعاطف معهم ومساعدتهم، ولكن يمكنك أن تتخيل أنهم واقعون ما بين دولتين عظمتين إقليميتين، وبالتالي هم كإقليم لا يعلمون كيفية تنمية أنفسهم أو أن يشعروا باستقلالهم، وهذا ليس النموذج الوحيد، وأعلم أنه هنالك مناطق أخرى غيرها في الهند لديها مشاكل كثيرة، وطبعاً كشمير ونحن نعلم ما يدور فيها، هذا بخلاف مسألة العنف الطائفي لديهم مع التطرف الديني للهندوس.

ما أريد قوله أن الهند ليست بالضرورة نموذج للتعايش السلمي من أي نوع، وكما ذكرتَ فإن مصر والجزائر تقريباً بنفس المستوى، فنحن لدينا أيضاً اختلافات عرقية، طبعاً مثل الأمازيغ والبربر والمسيحيين والمسلمين، الإخوان المسلمين وغيرهم، ولدينا نماذج كثيرة لهذه التوترات، ولكن إن نظرت للأمر في مصر فالأمور ليست بتلك الخطورة، حيث يوجد بين المسلمين والمسيحيين بشكلٍ عام تعايشٌ سلميٌ، ولكن يحدث بين الحين والآخر بعض التوتر الطائفي، ولكن يتم حسمه بشكل جيد وتعود الأمور لطبيعتها. النوبيون مثلاً لديهم بعض المظالم، ولكن الأمور مستمرة بشكلٍ جيد.

المشكلة الكبرى تحصل ما بين بعض المجموعات التي تحاول توصيف نفسها بأنها تعمل في إطار إسلامي، والتي أرى أحياناً أنها لا تعلم كيف تدير شؤونها بشكلٍ ملائم مع المجتمع الذي تعيش فيه، وهذا يؤدي إلى حالة من النفور منها تصل إلى درجة التأييد لمن يحاربها أو من يعاملها كأنها مجموعات شريرة أو ما شابه، وبرأيي هذه مشكلة أخرى.

من واقع خبراتكم الميدانية ماهي المهارات والخبرات المطلوبة للراغبين في بناء التوافق داخل المجتمع خاصة بعد الأزمات؟

– هناك مهارات أساسية كمهارات التواصل، ومهارات فهم وتحليل النزاع، ومهارات في رؤية

البدائل للتعامل مع النزاع غير الصدام، وأنه يجب أن يكون هناك إدراك لما سبق لي قوله عن أن لا أحد يؤمن أنه هو الشرير، وأن أُطبق ذلك على كافة أطراف النزاع، طبعاً هذا النوع من التدريب والتعليم لا بد أن يكون موجوداً بشكل مكثف وأن يؤدى بأسلوب يوصله لشرائح أوسع في المجتمع.

أنا أرى أن المشكلة لدينا أنه حتى لو كانت هنالك دراسة من هذا النوع فإنه يوجد هنالك نوع من النخبوية فيها، مثلاً في الجامعات وفي إطارٍ معينٍ وأناس معينين يمكنهم حضورها، إنما هذه معارف ومهارات يجب على جميع الناس اكتسابها، وبالتالي برأيي أنه يجب أن يكون هناك توجه حكومي ومجتمع مدني وشعبي الذي من خلاله يمكن لنا ليس فقط أن ندرّس هذه الأمور في المدارس، وإنما أن تدرَّس أيضاً مجتمعياً ومن خلال الإعلام وغيره، أنا أؤمن أن هذا مثل الطُعم الذي يمكنه أن يساعد الناس بصفة عامة أن يعلموا كيف يتعاملون مع نزاعاتهم على كل المستويات، من المستوى الشخصي والعائلي والمجتمعي والجيران إلى المستوى الخاص بالمجتمع نفسه والدولة وغيرها، بشكل أكثر إيجابية وحرفية.

ولكن هذا يحتاج إلى أسلوب شامل ومتكامل من كل الجهات المختصة، أن تتبنى هذه الفكرة، وأن تحاول إجراء هذا التغيير، وأنا أعتقد أنه توجد أرض خصبة لذلك في العالم العربي كله، حيث كلما أجرينا دورات من هذا النوع أرى استجابة غير عادية سواءً على مستوى الشباب أو على مستوى مثلاً زملائي أساتذة الجامعة أو المسؤولين، ولذلك فأنا أرى أنه توجد إمكانية كبيرة لهذا الشيء، ولكن لا بد من صقل هذه المهارات وهذه المعرفة على مستوىً واسع.

ماهي أبرز الصعوبات والتحديات من واقع خبراتكم الميدانية التي تعرقل مسار التوافق أو تجعله مهدد بعد إنجازه؟

-هناك عوامل كثيرة يصعب حصرها، منها أن يكون التوافق الذي حصل لم يجمع كل الأطراف المعنية، وهذا دائماً ما يشكل مشكلة كبيرة، كأن يكون مجهود التوافق جمع مجموعتين أو ثلاثة أو أكثر ولا يمثلون بالضرورة جميع الأطراف، وبالتالي عندما يشعر أحد الأطراف أنه لم يتم تمثيله، فهذا من الممكن أن يتسبب بالكثير من المشاكل، ومن الناحية الأخرى، وهذا أمر شائع في عالمنا العربي، هي التدخلات الخارجية، في كل مرة أذهب إلى العراق أو ليبيا

أجد حالة من الإحباط عند الزملاء والزميلات الذين أعمل معهم، لأنهم على قدر إيمانهم بدراسات السلام وحل النزاعات وتعلم مهارات التواصل والتفاوض والوساطة والمصالحة وغيرها، إلا أنهم يعلمون أنه في النهاية، ومع كل ذلك سوف يحصل تدخل خارجي من جهة إقليمية أو دولية لها مصالح معينة، وستخرّب كل ذلك من أجل مصالحها، وهذا ما يسبب استمرارية هذه النزاعات والصراعات بشكل دموي في بعض البلدان.

لذلك أرى أن التدخلات الخارجية تكون مدفوعة بمصالح بحتة ولا يعنيها مصلحة البلد نفسها أو الشعب الذي يريدون تحقيق شيء معين به، بالعكس ربما يتغون خراب هذه الدولة والناس فيها، ويكون من مصلحتهم كدول، وللأسف هذا أحد الأنماط المؤلمة في العلاقات الدولية، وهي أنه من الصعب جعل الدول تلتزم بمعيار أخلاقي سواءً في مسألة لمن يبيعون السلاح أو من سيلقي القنابل على من أو من سيؤجج النزاعات في دولة معينة لتحقيق مصالح معينة.

يا للأسف هنالك نوع من المكيافيلية في التدخلات الخارجية التي أرى بأنها تسبب مشاكل كثيرة وتكون معوِّق للتوافق الذي من الممكن حصوله.

هل العامل الخارجي ونفوذ الدول ومصالحها يُعتبر عامل محفز لبناء التوافق في المجتمع أم يُعتبر عامل مسبب للنزاعات وعدم التوافق؟

-التدخلات الخارجية أكثر سلبية، وأنا أرى أنك بسؤالك لديك تفاؤل أن هذه التدخلات قد تكون ذات طابع إيجابي وربما يكون ذلك صحيحاً خاصةً حين تكون هناك علاقات أخوية ما بين الدول سواءً رابطة الدين أو الثقافة أو غيرها، وقد رأينا على سبيل المثال تدخلات كوفي عنان في كينيا بعد العنف الذي حصل بعد الانتخابات في ٢٠٠٧، وهو له الشرعية بحكم وضعه ومكانه في الأمم المتحدة وكونه إفريقي، فعرف كيف يتدخل بشكلٍ جيد، لكن في أحيانٍ أخرى للأسف هذه التدخلات تكون لها نتائج سلبية، فبالتالي مسألة من يتدخل وبأي شكل مسألة حساسة، والمشكلة فيها أن الدول الكبرى وذوي الهيمنة لا يستطيع أحد إيقافها، فمثلاً إن أرادت روسيا أو أمريكا أو تركيا قصف أي جهة في سوريا فتستطيع ذلك ولا أحد يمكنه إيقافها وذلك بالتنسيق فيما بينها، وهذا ما يؤلم، فمن الصعب السيطرة على هذه الدول من منظور حل النزاعات والسلام لأنها مدفوعة بمسألة المصالح الإقليمية ومصالح

الدولة، وطالما لديها القوة والقدرة على التنسيق وموازنة الأمور مع الدول الكبرى الأخرى، فللأسف تصعب السيطرة على هذه المسائل من منظور أخلاقي أو من منظور كمنظور السلام وحل النزاعات لأنه بأكمله مبني على الميكيافيلية، وبالتالي لو أردنا السيطرة عليه فسيكون ذلك بأساليب المكيافيلية، بمعنى أن تجد دولة أخرى أقوى أو أن تبحث عن كيفية شبك مصالحها بمصالح تجعلها تتوقف عن هجماتها أو أن توقف الاشتباك بهذا النوع.

ولكن لو أنك تعتقد أنها ستجنح للسلم فقط لأننا استطعنا إيصال الرسالة...من الممكن حصول ذلك ولكن حتى يحصل يحتاج مجهودات غير عادية كالتي قام بها غاندي ومارتن لوثر كينج الذين أثروا في تماسك الطرف الآخر، ويحدث حينها انهيار أخلاقي عند أعداد كبيرة من الناس في الطرف الآخر، الذين حينها يصممون أنهم لا يقبلون هذه الحرب ضد هذه المجموعة، فمثلاً حين ترى كيف ضغط الأمريكيون على حكومتهم بما يخص فيتنام وأجبرها في النهاية على أن تخرج منها فهذا نموذج يُحتذى به ويجعلنا نفكر كيف حصل هذا، ولماذا لا يمكننا فعل ذلك لإخراج الدول العظمى التي تدمر في بلادنا ونقوم بعمل تأثير في الشعوب نفسها للضغط على حكوماتها سواءً بإيقاف الضربات أو إيقاف بيع الأسلحة، وأعتقد أنه توجد إمكانية لذلك ولكن لا يوجد مجهود كافي موجه في هذا الاتجاه.

كيف تستفيد المجتمعات العربية من المؤسسات الدولية المهتمة ببناء التوافق وتحقيق السلام؟

-أظن أنه تواجهنا مشكلة في العالم العربي بالذات وهي عدم الثقة بهذه المؤسسات، حتى عندما نقبل التعامل معها بسبب حاجتنا للمال والتدريبات التي تقدمها وغيرها من الأمور، إنما في النهاية هناك عدم ثقة. هل تعمل هذه المؤسسات للخير العام وبحسن نية أم لمصالح أخرى محاولةً تحقيق غاياتٍ أخرى؟ أنا أعتقد أن هذا الموضوع غير محسوم ويسبب مشاكل كثيرة في التعامل مع هذه المؤسسات.

أيضاً من وجهة نظري، نجد أن بعض هذه المؤسسات فيها خليط من الناس، فيهم من دافعهم فعلاً هو عمل الخير ومساعدة المجتمعات المختلفة في موضوع التعايش السلمي وغيره، ولكن دائماً تحس أنه متغلغل فيهم عناصر استخبارية لبلادهم أو ما شابه، وللأسف فهذا ما يزيد من سوء سمعتهم، أنا أظن أنه توجد مشكلة كذلك في هذه المؤسسات وكيف هي نفسها تتعامل في مجتمعاتنا، هذا الموضوع بأكمله يحتاج إلى نظرة صادقة مع النفس ومع الآخرين، وكيف يمكننا أن نتعامل مع هذه المؤسسات بشكل أفضل.

هل بناء التوافق في المجتمع تقع مسؤوليته على كل المجتمع أم على النخب السياسية والاجتماعية فيه؟

-يجب أن يكون كل المجتمع، فلو أن النُخب هي فقط من تعمل فستصل إلى حلول سياسية على مستوى النُخبة، إنما يجب أن يكون هناك تمثيل واضح للمجتمعات في اختيار هذه النُخب وأن يكون هنالك تمثيل، بالإضافة لذلك هناك نموذج معروف اسمه الدبلوماسية الشعبية، المقصود بالدبلوماسية الشعبية هو أن الدبلوماسية ليست فقط للدبلوماسيين السفراء والقناصل وغيرهم، إنما الدبلوماسية أيضاً يدخل فيها الأدوار التي تلعبها الشعوب من خلال التواصل الثقافي والاقتصادي وغيره.

وأعتقد أن موضوع التوافق داخل المجتمع يحتاج إلى تضافر جهود من المؤسسات المجتمعية المختلفة؛ المؤسسة الدينية، المؤسسات التقليدية في المجتمعات مثلاً العرفية وغيرها، أيضاً حتى في المدن وفي الأماكن التي ليست بالضرورة أماكن تقليدية كالأرياف، أيضاً هناك تمثيل من نوع معين لبعض المؤسسات الحرفية وغيرها، دور الإعلام في هذه المسألة مهم جداً، وأعتقد أن المسألة لا تتعلق فقط بالنخب، لا بد أن تكون هنالك مشاركة مجتمعية في هذا النشاط أو في جهود التوافق، لأنه هذا هو الشيء الوحيد الذي يمكن أن يضمن استمرارية هذه الجهود.

لماذا لا تسود ثقافة بناء التوافق في المجتمعات العربية؟

- ربما في بعض النزاعات، وفي بعض الموضوعات عندنا القدرة على التوافق، ربما لأننا نركز على الأماكن المشتعلة نرى بأنه لا يوجد توافق، لكن هناك أماكن كثيرة يمكن أن تشتعل الأمور فيها، لكنها تُدار بشكل طيب، وهناك نماذج طيبة للتوافق، وأعتقد أننا لو تركنا الجانب الدولي ونزلنا إلى المستوى المجتمعي، وأرى أنه لدينا آليات كثيرة لتحقيق التوافق، ربما نحن نحتاج أن ننظر في أنفسنا، وأن نبحث في أنفسنا ونرى ما هي النماذج الصالحة في التوافق، والتي يمكن أن تساعد في مجتمعاتنا على كل المستويات، لكن مثلاً عندما ننظر للأمر على المستوى الوطني في التوافق أو غيره، توجد أماكن كثيرة من الممكن أن تشتعل فيها الأمور ولكن ذلك لا يحصل، وهذا يعني وجود شيء جيد هنا.

من خلال خبرتكم الميدانية في بناء التوافق متى يكون الدين والتدين عامل مساعد في بناء

التوافق، ومتى يُستخدم كعامل لتأجيج الانقسام؟

– يرتبط هذا بعوامل كثيرة جداً، فمن الصعب القول أن الدين لوحده هو سيكون عنصر توافق أو عنصر انقسام، ربما هذا يتأثر بعوامل كثيرة تدخل في المعادلة، أسباب النزاع نفسه الذي أدى أن يلعب الدين دوراً، هذا ممكن أن يكون أحد العوامل التي ننظر إليها، مثلاً وجود ظروف خارجية أخرى مؤثرة في الموضوع. ما أريد قوله أن المسألة متعددة الجوانب، لكن لو أنني نظرت إلى داخل الدين نفسه فسأقول أنه توجد مشكلة كبيرة ليست فقط في الأديان، حتى في المعتقدات من الناحية الثقافية أو الأيديولوجيات فكلها بها الإمكانية للعنف وإمكانية الشعور بالفوقية، طبعاً وبنفس الوقت مع الافتراض أنك الذي على حق وأن الآخر هو الذي على خطأ، وبناءً على ذلك تعطي نفسك رخصة استخدام العنف ضد الآخرين، كل الأيدولوجيات وكل الثقافات والأديان عندها الإمكانية لذلك، لكن السؤال هو كيف يمكننا الترويج لمثل هذه التوجهات؟ أن نروج أكثر لتوجهات أكثر سلمية أيضاً موجودة في كل الثقافات والأيدولوجيات والأديان.

وأعتقد أن هذا جزء كبير من الوضع الحاصل في مجتمعاتنا العربية بالذات، لأننا للأسف ما زلنا متأثرين بتراث مُساء فهمه وكذلك تفسيرات فقهية سائدة ثقافياً تؤدي للأسف إلى تأجيج العنف ولا تساعدنا على استخدام الدين أو التدين بشكل إيجابي، وحتى التدين أصبحت له سمعة سيئة بأنه شيء ظاهري، وحين يربي أحدهم لحيته وما شابه يتسبب بدخول الشك في نفوس كثير من الناس فيه، طبعاً بدون تعميم، لكن أريد أن أقول أننا نحتاج خاصةً في الدين الإسلامي إلى وقفةٍ مع النفس جريئة جداً، وأنا أرى أن هذا أمر في منتهى الحساسية ومن الصعب جداً أن يحصل لكن ربما نصل لمرحلة يجب أن نواجه بها تاريخنا بشجاعة وأن نبدأ بالتفكير في إعادة قراءة هذا التاريخ لفهمه بشكل أفضل، وفي نفس الوقت يصبح عنصر قوة في دفع السلام، لأن الطريقة التي نفهم بها تاريخنا حتى الآن للأسف بها مغالطة كبيرة ونحن حالياً ندفع ثمن هذه المغالطة.

وحتى أجيب على سؤالك من داخل الدين نفسه نحتاج لوقفة مع النفس وإعادة نظر جريئة في التاريخ الذي نتداوله ونتناقله من جيل إلى جيل منذ فترة طويلة جداً، أرى بأن هذه خطوة لا بد أن تحصل كما والأساليب الفقهية المستخدمة وإلى أي مدى يمكن تطويرها، وتطوير نماذج أخرى للنظر في المصادر في الشريعة، ليس فقط النموذج الفقهي، النموذج الفقهي في

رأيي قانوني جداً وبالتالي ينظر فقط إلى النواحي التي فيها توجه قانوني، وهذا شيء جيد، ولكن في نفس الوقت الدين ليس فقط في الأمور التي فيها توجه قانوني، مشكلة التوجه القانوني أنه جاف وأنه يتحدث فقط عن الصواب والخطأ، وأنه يمكنك كسب هذا وخسارة ذلك، لا توجد به روح.

وأظن أن أكثر ما يختص به هو موضوع الزواج، عندما ترى كيف أن القرآن في سورة الروم عندما يتكلم عن أن الزواج سكن ومودة ورحمة، وترى معنى السكن والمودة والرحمة، لا تستطيع تحويل هذه الأمور إلى منظور فقهي لأنها ليست قوانين، ولكن القرآن يبين أن هذا هو الأساس، إذاً يجب فهم هذا من منظورات أخرى، منظور علم النفس، منظور علم الإجتماع، منظور دراسات السلام وحل النزاع، أو أن أطلبه كما اجتهد الفقهاء في تفسير كل آية وفسروها واختلفوا مع بعضهم البعض، يجب علينا كذلك القيام بمجهود غير فقهي، لا يمكن للفقهاء معرفة معنى مودة وسكن ورحمة، لا، فالدين يحتاج لعلماء نفس وعلماء اجتماع لينظروا فيه، مع إزاحة الفقهاء عن هذا وتركهم يختصون بالقانون، كذلك كيفية تفسير الأمور ذات العلاقة الإنسانية في القرآن وكيفية تفعيلها في المجتمع بشكل إيجابي، هذا كله مجهود أشعر أننا لم نقم به على مدى ١٥٠٠ سنة تقريباً، ونحتاج للبدء بفعله، ونفس الأمر ينطبق على المستويات المجتمعية ومستوى التعامل مع المجتمعات الأخرى، المرتد والكافر وغيره نحتاج لإعادة النظر في كل هذه الأمور، وهذا أمر لم يتم بشكل جدي وأعتقد أننا نحتاجه.

التنازلات المتبادلة وإدارة الاختلاف حوار الباحثة: أمل وشنان[71]

في هذا الحوار ترى الباحثة الجزائرية "أمل وشنان" أن فشل الجزائريين في تحقيق التوافق بعد الاستقلال يرجع إلى تغليب السياسي على العسكري، وعدم قدرة الفاعلين السياسيين على تقديم تنازلات، وهو ما خلق القابليات للاستقطاب السياسي، وهو أوجد بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية.

وتؤكد "وشنان" أن غياب الأطر السياسية والقانونية القادرة على إدارة الاختلاف، يقود حتماً إلى غياب التوافق المجتمعي والسياسي، وأن نجاح الدولة الجزائرية في تحقيق المصالحة الوطنية عقب الحالة الدموية التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الجزائريين فيما عرف بـ"العشرية السوداء[72]" ، كان نتاجاً لعدة أسباب منها: إنتاج الدولة لحزمة من القوانين والإجراءات مثل "قانون الرحمة"، وهو ما مهد لوقف العنف وشلالات الدم.

نجحت القوى الوطنية العربية في معظم البلدان في بناء التوافق فيما بينها من أجل مقاومة المحتل (نموذج الجزائر)، لكنها فشلت في القدرة على بناء توافق وطني في سبيل بناء دولة الديمقراطية لماذا؟

-أعتقد أن فشل التوافق الوطني الذي عرفته الجزائر في مرحلة ما بعد الاستقلال " بين فترة بن بلة وبومدين خاصة" ترجع إلى عاملين، الأول متعلق بأحقية العسكري أو السياسي في الحكم، أما العامل الثاني فمتعلق بعدم قدرة هذه الفواعل الرئيسية في النظام السياسي الجزائري على تقديم تنازلات سياسية، هذه البيئة غير الصحية أسست لاستقطابات قوية داخل النظام السياسي الجزائري وتجسدت في مؤسساته فيما بعد.

هل تدخل الأطراف الإقليمية والقوى الدولية المهتمة بالمنطقة العربية وقضاياها يعتبر عائق في

71 أمل وشنان: خبيرة وباحثة متخصصة في سياسات الشباب، وهي خريجة ماجستير قسم الدراسات الأفريقية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر. وشنان أيضاً باحثة دكتوراه تخصص مزدوج في كلية العلاقات الدولية بجامعة كادير هاس في إسطنبول بتركيا وجامعة الجزائر، حيث يدور بحثها حول حل وإدارة النزاعات. لها العديد من الدراسات والأبحاث باللغتين العربية والانجليزية في مجال النزاعات ودراسات السلام، الجيوبوليتيك، الدراسات الأمنية، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.

72 العشرية السوداء في الجزائر هي صراع مسلح قام بين النظام الجزائري وفصائل متعددة تتبنى أفكاراً موالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بدأ الصراع في يناير عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 في الجزائر والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً مؤكداً مما حدا بالجيش الجزائري التدخل لإلغاء الانتخابات البرلمانية في البلاد مخافة من فوز الإسلاميين فيها، واستمرت المواجهات حتى العام 2002.

سبيل بناء التوافق الوطني أم العكس؟

-تاريخياً لم يكن لدور الأطراف الإقليمية والدولية الأثر الإيجابي سواء في بناء التوافقات الوطنية أو دعم مسارات بناء الدولة في المنطقة العربية، وهذا راجع إلى حالة الانقسام الداخلي التي استغلتها الأطراف الخارجية لتحقيق مصالحها، وأيضاً إلى الارتباط الأيديولوجي لبعض النخب الداخلية بالأطراف الإقليمية حال دون تحقيق توافقات وطنية.

التوافق –دائما- يأتي بعد أزمات، واختلاف، انتقل من حالة التناقض إلى النزاع وربما العنف.... والسؤال: ما العوامل التي تحول الاختلافات إلى نزاع وصدام؟

-أظن أن غياب الأطر المؤسساتية والقانونية التي تحتوي وتدير وتنظم الاختلاف هو ما يؤدي إلى النزاع والصدام.

باعتباركم على اطلاع بالتجربة الجزائرية في بناء التوافق بعد العشرية السوداء، ما هو تقييمك لهذه التجربة وأثرها على المجتمع الجزائري؟ وما هي أهم الدروس فيها ؟

تعد تجربة بناء التوافق الوطني ومشروع المصالحة الوطنية تحديداً نقطة تحول تاريخي في مسارات العنف في الجزائر، كما كان لها الأثر الإيجابي في إعادة التماسك المجتمعي في الجزائر. بني مشروع المصالحة الوطنية على حزمة من الإجراءات القانونية مثل قانون الوئام المدني وقانون الرحمة، بالإضافة إلى الإجراءات الأمنية والعسكرية أو ما يعرف "بهزيمة الإرهاب عسكرياً قبل هزيمته سياسياً"، إن أهم الدروس المستفادة من تجربة المصالحة الوطنية هي:

أولاً: أهمية إدراك السلطة السياسية لمرحلة نضج العنف واستغلالها لتمرير مشاريع قوانين المصالحة الوطنية.

ثانياً: أهمية دور القيادة السياسية التي تحظى بنوع من القبول والشرعية في إنجاح مشاريع المصالحة الوطنية.

ثالثاً: مدى قدرة السلطة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية على إعادة احتكار وسائل الإكراه المادي.

رابعاً: مشروعية المصالحة الوطنية من خلال عرضها على الاستفتاء الشعبي.

هل بناء التوافق الوطني لابد أن يتم بواسطة قيادات تاريخية مثل مانديلا أو غاندي أم أنه يمكن إنتاجه بين المكونات بدون قيادات كاريزمية؟

-يختلف مفهوم القائد من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات العربية أو الإفريقية ما زالت تحظى الفواعل التقليدية غير الرسمية مثل شيخ القبيلة أو الإمام بأهمية في القيادة والتأثير، برأيي يحتاج التوافق الوطني في المنطقة العربية إلى إدراج الفواعل التقليدية في هذه المسارات خاصة في بعدها المجتمعي لما تتمتع به من ثقة.

التوافق من المشاريع طويلة الأمد، والتي لا تؤتي ثمارها إلا بعد وقت طويل...وهذا يطرح سؤالاً إجرائياً، وهو ما هي نقطة البدء في بناء التوافقات؟

-أعتقد أن نقطة البدء في بناء التوافقات هي:

أولاً: إدراك أطراف النزاع بجدوى ونفعية الحوار والتوافق.

ثانياً: وجود بيئة سياسية واجتماعية معززة لقيم الحوار والتوافق.

ثالثاً: وجود إجماع مبدئي حول من يمثل من.

برأيكم ما هو المسار الأشق في بناء التوافق هل المسار السياسي أم الثقافي والاجتماعي؟

-أعتقد أن المسار السياسي هو المسار الأشق باعتبار أن الفضاءات الثقافية والاجتماعية هي فضاءات خاضعة وتابعة لتأثير صانع القرار، وإذا كان هناك إرادة سياسية لإنجاح التوافق فستكون المجالات الأخرى تابعة لما يقره السياسي.

ما هو الدور الذي يمكن أن تقدمه المرأة العربية في بناء التوافقات الاجتماعية؟

-انطلاقاً من تعريف التوافق الاجتماعي الذي يقوم على التحرر من الميول المضادة للمجتمع وتأسيس علاقات حسنة مع المحيط الاجتماعي، وبناءً على الدور الذي تقوم به المرأة في المؤسسة الأولى وهي الأسرة، يحظى دور المرأة بأهمية بالغة باعتباره دوراً بنيوياً يساهم في تلقين القيم والمبادىء الأساسية للفرد.

يعتبر البعض أن غياب المرأة عن المناصب القيادية داخل المكونات الوطنية يُعد عقبة في بناء التوافق، هل تتفقي مع هذا الرأي؟

-أعتقد أن وجود المرأة في مناصب قيادية داخل المكونات الوطنية هو مؤشر إيجابي على انفتاح مسار التوافق على كل أطياف المجتمع وكلما كان المسار شاملاً جامعاً لفئات المجتمع كلما كان أقوى، لكن وجود أو غياب المرأة ليس عاملاً حاسماً في نجاح أو فشل عملية التوافق.

بعض التجارب الدولية لجأت إلى نسيان الماضي وتجاوز الألم كسبيل لتحقيق التوافق الوطني مثل جنوب أفريقيا ودولة رواندا؟ هل كان هذا مساراً ناجحاً؟

-أعتقد أن هناك اختلاف بين تجربة جنوب إفريقيا وتجربة رواندا، برأيي التوافق والمصالحة في جنوب أفريقيا حدثت على المستوى السياسي، لكن التمييز ما زال مهيكل ضمن الأطر الاقتصادية، وما زال هناك تكريس للعنصرية، في مجال الفرص والامتيازات بين البيض والسود، أما تجربة رواندا، فمسار المصالحة تم تعزيزه عبر عاملين، الأول مرتبط بشرعية الصندوق، أي بوجود سلطة شرعية منتخبة، بشكل ديمقراطي.

الثاني مرتبط بشرعية الإنجاز، أي المستوى التنموي الذي حققته رواندا في السنوات الأخيرة وهذا ما ساعد على "تجاوز الماضي".

هل المسار التوافقي هو وسيلة للالتفاف على بعض القوى السياسية والاجتماعية لإخضاعها بهدف كسب الوقت، وتعديل ميزان القوة؟ وبالتالي يصبح التوافق "لعنة" على بعض القوى التي يتم حجبها وقمعها بعد ذلك؟

-نعم، وهذا يرجع بالدرجة الأولى لدوافع التوافق هل هي مرتبطة بالتأسيس لمرحلة سياسية جديدة يسودها التنوع والاختلاف والمكاسب المشتركة أو مجرد آلية لاحتواء اختلال ميزان القوى الداخلي.

من خلال خبرتكم الأكاديمية ما هي أبرز المآزق التي يقع فيها المسار التوافقي داخل الدول؟

أظن أنه يمكن ترتيب تلك المآزق على النحو التالي:

- الاستقطاب الأيديولوجي
- ارتباط النخب بالقوى الدولية والإقليمية
- غياب بيئة اجتماعية وثقافية قابلة لقيم التوافق
- تفضيل المنفعة الشخصية على المصلحة الوطنية.

الديكتاتورية كتحدى في سبيل بناء التوافق حوار أ/ إسلام لطفي

- مؤسس حزب التيار المصري

يرى إسلام لطفي، مؤسس حزب التيار المصري، في هذا الحوار، أن حالة التوافق التي جاءت مصاحبة لثورة يناير 2011، أن التوافق جاء بعد فترة طويلة من الركود السياسي الطويل خلال حكم الرئيس مبارك، فقد كانت شخصية مبارك أقرب إلى روح الموظف البيروقراطي، وهو ما انعكس في الحياة السياسية، لذا كانت الأحلام محدودة وكذلك الآمال في التغيير، ومن ثم لم يوجد ما يمكن أن يُختلف عليه حينها، وبالتالي غابت وتلاشت مجالات التنافس.

ورأى أن هناك مرحلة بين الديكتاتورية وبين الديمقراطية، هي مرحلة التوافقات التي يتم فيها التجهيز للمسار الديمقراطي، وتكتسب هذه الفترة أهميتها من كونها ضرورة، وبدونها لن يتحقق التوافق، ورأى أن التنازلات المؤلمة لا تحقق التوافق.

ويضرب أمثلة على قدرة الجماعة الإسلامية وحزبها «البناء والتنمية» على فهم «التوافق» وتحويله إلى مسار سياسي، كذلك الخبرة التي قدمتها حركات الاحتجاج الاجتماعي في مصر في تحقيق التوافق.

ويؤكد أن حزبه «التيار المصري» كان كياناً متجاوزاً للأيدولوجيا أو عابر للأيديولوجيا، إذ كان الاجتماع على الأهداف والبرامج، نظراً الواقع حينها كان هشاً، لكن يؤكد أن فكرة اتفاق «فيرمونت»[73] التي حققت توافق بين القوى السياسية خلف الدكتور محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية، ولدت في مكتبه.

- نص الحوار:

شهدت الساحة السياسية قبل ثورة 25 يناير 2011 نوعاً من التوافق السياسي بين القوى المدنية فيما بينها، فما هي العوامل التي ساعدت في إنضاج هذا الاتفاق؟

– الساحة السياسية شهدت مناخاً من التوافق قبل يناير ٢٠١١، أنا في رأيي أن الأسباب

73 في 22 يوليو تموز 2012، وقبيل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية، تم الإعلان عن نتائج اجتماع عقد الدكتور محمد مرسي، المرشح الرئاسي، اجتماعاً في فندق فيرمونت بالقاهرة مع العديد من القوى والشخصيات الوطنية، نتج عن هذا الاتفاق وثيقة شراكة في مشروع وطني جامع يعبر عن الثورة، وينطلق من أنه رئيس لكل المصريين، وأن يكون هناك فريق رئاسي يضم كافة التيارات الوطنية، ويكون رئيس الحكومة شخصية وطنية مستقلة

لحالة التوافق هذه أنه كانت هنالك فترة كبيرة من الركود في العمل السياسي، من الوقت الذي حلّ فيه مبارك البرلمان ١٩٨٧ وتدخل في الانتخابات بشكل عنيف في سنة ١٩٩٠، وبدأ التدخلات في الحياة الطلابية وبعدها تلتها مرحلة النقابات، فتدخل في النقابات ووضعها تحت الحراسة وبالتزامن مع ذلك ظهور ظاهرة الأحزاب الكرتونية، كل هذا قضى على الحياة السياسية المصرية بشكلٍ كبير.

وكانت فترة مبارك تتميز بالملل حقيقةً وكان يُضفي على الحياة السياسية المصرية من شخصيته، ففكرة أنه أقرب لشخصية الموظف وأنه لا توجد مفاجآت كما وأنه كان قادراً على وضع سقفٍ محدد يجعل فيه الجميع يمارسون العمل السياسي بدون أن تتجاوز طموحاتهم أو سقف أحلامهم ذلك السقف، وهذه أحد نقاط البراعة لديه، فهذا أدى إلى عدم وجود ما يتنافس عليه الناس بشكلٍ حقيقي، لا يوجد ما يختلفون عليه بشكلٍ حقيقي كما لا توجد خطط مستقبلية ممكن أن تختلف رؤاها عليهم.

كانت هناك طبعاً مجموعة من القضايا التي تجمع الناس وتشغلهم في هذا الوقت، وكانت هذه القضايا لا تسمح أن تكون هناك خلافات، فمثلاً قانون الإصلاح الزراعي كانت معظم القوى السياسية تجمع أن به مشكلة، حتى في الأحزاب الليبرالية الأزمات التي كانت تواجه الناس، فالأزمات تواجه الناس طوال الوقت، مثل بيع القطاع العام وخصخصة الدولة بسعرٍ رخيص، قضايا الفساد، قضايا الصحة، عدم وجود بنى تحتية، وموضوع المبيدات المسرطنة لاحقاً، وبعدها بالتقارب الزمني من يناير كان هناك موضوع عدم توفر مياه للشرب، والمصانع والشركات التي بيعت بإيقاعٍ متسارع.

كما بدأ ظهور أزمة الشروط الشكلية للدولة المصرية التي تعمل على حماية العمال والتي اقترب أمدها الزمني على أن ينتهي ورجال الأعمال والمستثمرين في حلٍّ من الحماية الشكلية التي كانت مفروضة في العقود لصالح العمال، فبدأت الإضرابات العمالية بالآلاف في كل شهر، فبالتالي كانت تلك أحد القضايا أيضاً التي يلتف الجميع حولها، لأنها كانت فترة هدوء وملل فلم يكن هناك مجالٌ للتنافس، فبالتالي لم يعبر الناس عن آرائهم وأفكارهم كما ينبغي، لم تكن هناك مساحة للعمل يهتم بها الناس ببعضهم البعض بشكلٍ حقيقي، كان هناك احتكاك وتنسيق أكثر على المستويات التي لن أصفها بالوسيطة، بل ما دون الوسيطة في الكيانات والتيارات السياسية، في المستوى الأعلى كان هناك تنسيق وأنا بتقديري أنه كان تنسيق بروتوكولي شكلي، حفلات إفطار ومجاملات في المؤتمرات السياسية، ولكن لم يكن

هناك عمل سياسي حقيقي يستطيعون الصراع والتنافس فيه على القواعد الجماهيرية.

هل الأنظمة السياسية الديكتاتورية أم الديمقراطية القادرة على تحقيق التوافق؟ أو بمعنى آخر هل التوافق مسار يثمر في الأجواء الديمقراطية؟ أم أن الديكتاتورية قادرة على صهر الجميع رغماً عنهم وبناء التوافق؟

– طبعاً من المفترض منطقياً أن أجواء الديكتاتورية تدفع الجميع للتكاتف، ولكن عملياً أجواء الديكتاتورية تدفع الجميع للخوف والتراجع، أجواء الديموقراطية ربما لا تكون فيها حاجة إلى عمل توافقات بشكلٍ كبير لأنك نظرياً تعرف كيف تعرض نفسك على الناس، ولكن نحن بمرحلة شديدة الهشاشة، فبالتالي هذا السؤال صعبٌ جداً، لأنك تحتاج لوجود مرحلة بينهما، تحتاج إلى مرحلة تجبر فيها الديمقراطيات الحديثة والناشئة نفسها وتكون لديها قناعة ذاتية وداخلية أن هذا ليس الوقت المناسب للتنافس والصراع وأن هذا هو الوقت المناسب لتأسيس مسار ديمقراطي يسمح لنا أن نتنافس في المستقبل، بالضبط كما عندما كنا نلعب ونحن صغار ونستقطع وقتاً من بداية اللعبة رغم تلهفنا للعب لتخطيط الملعب والمرمى وتقسيم الفرق والأدوار، بمعنى أنه وقتٌ مستقطع من وقت المتعة، ولكنه كان ضرورياً للوصول إلى هدف إنجاز مباراة منصفة يفوز فيها الأجدر.

هذا المنطق الطفولي البسيط لم يحصل، رغم أن هذا ما يجب أن يحصل، أن يأخذ الناس في فترة الديمقراطية الناشئة والحديثة وقتاً مستقطعاً من وقت اللعب ومن وقت التنافس ومن وقت السعي للفوز من أجل التخطيط لهذه المرحلة، عندما نبدأ اللعب ويفوز أحدهم، كيف سيفوز؟ كيف ستسير المباراة؟ وما الحدود؟ وكيف سنعامل من سيفوز؟

من النقاط الرئيسية في بناء التوافقات هو فكرة التنازل عن بعض الحقوق والأشياء بين الأطراف والسؤال كيف تحفز التنازلات المتبادلة والمتوازنة بين الأطراف طريقاً للتوافق؟ وهل تقود التنازلات المؤلمة إلى تحقيق التوافق؟

هل تقود التنازلات المؤلمة إلى توافق؟ لا، التنازلات الفوقية لا تؤدي إلى توافق، التنازلات المؤلمة المصنوعة على مهل تؤدي إلى توافق لأنها تكون بعد قناعة.

التوافقات التي تمت بناءً على رؤية ونقاش وتبني من القواعد الجماهيرية للكائنات السياسية

المختلفة تؤدي إلى توافق، فالقرارات التي يتخذها المسؤولون في مكاتبهم ويحدثون بها من يعملون لديهم لا تؤدي إلى توافق وهنا تحصل كارثة، هناك أمور كثيرة مشابهة لذلك، لا أدري إن كان هذا قياساً مع الفرق أم لا ولكن عندما قررت الجماعة الإسلامية أن تعمل مراجعات فقد بدؤوا بالطريقة الخاطئة، والقادة بدؤوا الكلام مع مسؤولي الدولة بـ»هل نتوقف أم لا؟» فكانت الإجابة بحادثة الأقصر، وفي النهاية كانوا كمن يقول «ماذا تفعلون بدون إبلاغنا؟ لا نفهم ما الذي يجري»، وبدؤوا بالرجوع للإطار الصحيح، وهو أن تجلس مع الناس وتتكلم معهم وتفهمهم، بالإضافة إلى أن الدولة كانت ساذجة قليلاً حيث كانت تحاضرهم بالخارج.

ولكن في تقديري أنه في النهاية فالمحاضرات والكلام وموضوع التوعية التي حصلت في السجون جعلت المسار يتقدم بشكلٍ صحيح، فعلى الأقل حين يخرج أفراد الجماعة الإسلامية من السجون كانوا ينخرطون في الحياة السياسية، وكان من أنضج الأحزاب السياسية الواعية لمفهوم التوافق المفارقة «حزب البناء والتنمية» التابع للجماعة الإسلامية، وكانوا أكثر من يقدمون التنازلات، فعلياً وكنا نستغرب في الاجتماعات أن حزب الجماعة الإسلامية كان معنا على الطاولة، ولكن كان لدى الناس وعيٌ سياسيٌ حقيقي ولديهم وعيٌ بالأزمة القادمة وكانوا من أكثر مقدمي التضحيات بشكل رجولي وبدون التمسك بالمطالب، أو بالمكاسب كالأطفال أو كالكائنات العتيقة أو الديناصورات في الحياة السياسية المصرية، كما كان الوفد والإخوان يفعلون في بعض الأحيان، فنعم لو كانت التنازلات المؤلمة مبنية بشكل سليم أو لو وصل الناس إليها بشكل جماعي وبشكل مدروس سوف تنقذ وتنجح.

من خلال خبراتكم الميدانية ما هي القوى السياسية المصرية التي كانت قابليتها للتوافق عالية وما هي القوى التي وجدتم صعوبة في الحديث معها عن التوافق في إدارة المرحلة الانتقالية؟

– القوى السياسية التي كانت لديها قابلية أعلى للتوافق هي الاشتراكيين الثوريين أو اليسار الراديكالي، ولا أعني هنا يسار رفعت السعيد بالطبع، أي اليسار الدولتي، لا، أعني اليسار الراديكالي الذي كان في وقتٍ من الأوقات يعبر عنه تيار حزب التجديد الاشتراكي وبعد ذلك حزب التحالف الشعبي، ولكن دخلت به مجموعات من اليسار الدولتي وأفشلوا التجربة، وهذا هو سبب انشقاق الحزب وسبب إنشاء ما يسمى «العيش والحرية»، الذي لم يتم حتى الآن، وهؤلاء كانوا أكثر المتفهمين لأهمية التوافق والتعاون ووصول الناس لمساحاتٍ مشتركةٍ رغم أنهم راديكاليين أي من أنصار التغيير الجذري، ولكنهم كانوا يعون هذا الأمر.

الشيء الثاني الغريب أن حركات الاحتجاج الاجتماعي رغم كونها حركات احتجاج وليس لها جذرٌ كبير في الحياة السياسية المصرية ولكنها كانت واعية لأهمية التوافق، بشكلٍ عام كافة المجموعات والأحزاب الجديدة التي ظهرت، وهنا أعني الأحزاب الجديدة، فعلى سبيل المثال مجموعة التيار المصري، نحن كنا إخوان سابقين، فالمفروض أننا أكثر تقليدية وأكثر محافظة ولسنا تنظيماً جديداً، والتدين قائم ومستمر فمن الطبيعي أن الكائن الجديد سيكون متشرباً للكيان «الأم»، ولكن فعلياً نحن كنا نعتبر أن هذا كيانٌ جديد سيقدم أفكاراً جديدة. كيانٌ مثل كيان «المصريون الأحرار» لا أعتبر أنه كيانٌ جديد، هو مجرد استنساخ لفكرة الأحزاب الليبرالية الدولتية، فلم يكن هناك جديد.

الحزب المصري للاجتماع الديمقراطي مثلاً كنت أستغربه لأنه حزبٌ طائفي، وأقصد أنه أثناء تأسيسه كانت فيه حصة للكنيسة، يعني أن الكنيسة تشكل ٦٥% من تشكيلات الحزب، ويقولون «لا، ليست الكنيسة، وإنما نحن ننسق مع قيادات...»، وحين تتكلم معهم يخبرونك برواية أنه احتواءٌ للأقباط والمواطنة وما شابه، ولكن فعلياً هي كانت فكرة قديمة، أي فكرة المحاصصة بشكلٍ أو بآخر بغض النظر هي للمسلمين أم للمسيحيين. فنظام مبارك كان يعمل على مناهضة الأقباط كأنهم ليسوا مواطنين بشكلٍ حقيقي في الدولة ويندمجون ولديهم فرصة، لا، بل أنه لديك كذا أو ستأخذ كذا وستأخذ هذه المساحة فقط، فكنت أحس أن «حزب مصر للاجتماع الديمقراطي» هو امتدادٌ لنفس الفكرة.

والكائنات الجديدة بشكلٍ حقيقي وليس بتاريخ التأسيس، بل في الأفكار والتشكيلات الخاصة بها، كلها كانت أقرب لفكرة التوافق وفهماً لها.

ما حدث في تونس بعد إعلان الرئيس قيس سعيد تجميد البرلمان، وحل الحكومة جعل البعض يُشكك في جدوى بناء التوافق الوطني، خاصة أن التجربة التونسية بعد الثورة بُنيت على التوافق بين حركة النهضة والقوى السياسية الأخرى في تونس؟ هل توافقهم هذا الرأي؟

– بالنسبة لموضوع تونس، طبعاً أنا لست خبيراً في الشأن التونسي، ولا أستطيع الزعم بذلك حتى لو بنسبة بسيطة، ولكن علمت من خلال القراءات والمتابعات العادية والحديث مع الأصدقاء التونسيين بأن الفكرة ليست بأن النهضة قد سعت للتوافقات، النهضة سعت للتوافقات ولكن في نفس الوقت عملت تحالفات عجيبة ومريبة، وهي ليست أزمة نهضة فحسب، لأن النهضة هي المتصدرة للمشهد ولأنها قررت أن تستدعي، أو أكبر رموزها

يستدعي نفسه ويضع نفسه على رأس البرلمان، فكما قلت عن مثال الإخوان في مصر حيث أصبحوا لوحة الأهداف الشعبية، فالكل يقسم به، ولكن تونس فيها غضب شديد من الفساد ومن عدم الانجاز ومن الحكومات الضعيفة، وبالمناسبة فالنهضة ليست هي من شكلت الحكومة، ولكن المواطن لا يستطيع تفريق ذلك، «كلكم لصوص وكلكم سواسية»، فحين يخرج رئيسٌ شعبويٌ ويقول للحزب أنهم فاسدون وهم سبب إعاقتكم فسيصدقونه بدون شك.

ما هي رؤية كيانكم السياسي لقضايا التوافق كمسار لبناء الديمقراطية في مصر؟

-رؤية كياننا السياسي للتوافق كمسارٍ مهم للعمل السياسي في مصر، هذا كان ظاهراً أصلاً في الكيان الذي بنيناه في هذا الوقت وهو حزب التيار المصري، لأننا كنا في ذلك الوقت نقول أن مصر لا تحتاج إلى نزاع أو صراع سياسي في هذه اللحظة، وقد كنا نعي ذلك من اللحظات الأولى لثورة يناير، وأننا نحتاج إلى إنشاء كيان متجاوز للأيدولوجيا أو عابر للأيديولوجيا، وأن نتجمع على أهداف وبرامج لأن التحديات ضخمة جداً والجبهة الداخلية هشة، فلا نستطيع الدخول في صراعٍ سياسي حالياً، ولكن كان رأينا أنه من الأفضل للناس أن تتوافق على مجموعة من المحددات العامة وأن تعمل على برامج لفترة معينة لحين تقوية الأوضاع في مصر ولحين احتكاك الناس في أعمالٍ حقيقية، في مشاريع حقيقية تلتقي على أفكار وتنتقد أفكاراً حقيقية نابعة من البيئة والاحتياجات المصرية، وبعدها، في المرحلة الثانية، يبدأ الناس بالتحزب، بناءً على مصالح أو على أفكار، ولكن الفترة الأولى التي نقدرها بعشر سنوات لم تكن تحتاج من الناس الدخول في صراع الهوية والأفكار لأنهم فعلياً لم يكونوا معارضين على هذا الأمر، ولأن المرحلة لم تكن تحتاج هذا ولا تسمح به، وهذا ما حصل وشهدنا أن الناس فجأةً تحولوا إلى إسلاميين وعلمانيين، ويسار ويمين، وشمال وجنوب، وحصلت كل أنواع الانشقاقات والانقسامات التي كانت مصر في غنى عنها.

قصة تلافي الانقسام وتوحد الناس على برامج وأهداف محددة وتتجه بشكلٍ ما على أهداف يمكن تحقيقها وعلى أمور يمكن قياس مدى نجاحها وفشلها، كنا نعي هذا ومن الممكن أن هذا الوعي قد نشأ لدينا فنحن في النهاية أبناء هذه الفترة، أي فترة مبارك، ولكن كانت لدينا فيها تجربة مختلفة كما قلت لك أن القيادات يمكن أن نعتبرها دون الوسيطة، كان لدينا تجارب من صغرنا أننا قد كسرنا الحاجز بأن الشخصيات البارزة هي فقط من تتواصل مع

بعضها البعض، وكنا ندير عملاً سياسياً ونحن طلبة في الجامعة، وهذه المجموعة هي التي استمرت معاً بشكل أو بآخر لعدة سنوات.

في التسعينات كنا نفعل ذلك داخل الجامعة المصرية في جامعة القاهرة وبعدها وسعنا النطاق ونحن طلبة بجهد فردي وحتى بدون رضى من معظم اتجاهاتنا السياسية لنطاق أوسع في الجامعات المصرية، فكنا نعمل ونلتقي على فتراتٍ متباعدة، وبعدها حصل لقاء آخر ونسقنا ساعاتٍ كافية، وظهر شباب من أجل التغيير، وبعدها كل المراحل التالية كنا نتواصل معاً، وكانت هناك لحظة فارقة كان لدينا فيها وعي بأهمية التكاتف والاتحاد لتحقيق هدف معين وأننا نلتقي على أهدافٍ واضحةٍ كلنا مشتركون فيها، والتفاصيل الصغيرة يتم التفهم بوجود اختلافات وتتم إدارتها بشيءٍ من العقلانية.

حصل توافق بين العديد من القوى المدنية المصرية وحركة الإخوان المسلمين ممثلة في حزب الحرية والعدالة (اتفاق فيرمونت)؟ فما رأيك في هذه التجربة ولماذا فشلت؟

– بالنسبة لاتفاق فيرمونت، الحقيقة أن ذلك في تقديري كان رقصة الطائر الذبيح، وهو وليد لحظة يأسٍ حقيقي، فكلنا رأينا ما يجري في الانتخابات وكلنا كان لدينا إحباطٌ متنامٍ طبعاً من الوقت الذي حصلت به المناظرة التعيسة ما بين عبد المنعم الفتوح وعمرو موسى، لأن عبد المنعم الفتوح كان حتى تلك اللحظة الحصان الفائز وهذه المناظرة هوت بكليهما إلى هوة سحيقة، فبالتالي بالنسبة لنا المرشح عن قوى الثورة الذي من الممكن أن يكون مقبولاً ونحشد عليه قد ذهب، والمرشح من النظام القديم أو من القوى القديمة الذي يمكن أن يكون مقبولاً بالنسبة لنا ونرى مساحة يمكننا بها أن نتعاون معه وأن نضغط عليه أو نبتزه باعتباره من النظام القديم فيحتاج إلى صنع إنجازاتٍ مساعدة لمتطلبات الثورة حتى يرفع عن نفسه هذه التهمة، وعمرو موسى سقط كذلك، فبالتالي وجدنا أنفسنا في مشهد أن محمد مرسي رحمة الله عليه بكل ما يمثله من أفكار تقليدية ومحافظة وإصلاحية وغير ثورية بالمرة وغير متوائمة مع المرحلة، يعيد مع أحمد شفيق بكل ما يمثله كذلك من أفكار تقليدية ورجعية ولا إصلاحية ولا تغييرية وغير متوائمة أيضاً مع المرحلة، فكنا نشعر بأننا نخسر كل شيء.

والحقيقة أنني سأقول لك وسأترك لك التقدير في نشر ذلك من عدمه، وإن كنت أظن أن النشر غير ملائم حالياً ولكن للتوثيق. كانت بداية فيرمونت في مكتبي، وأنا بدأت بالاتصال بالناس وتواصلوا معي، فتكلمت مع خالد وشادي وفوجئت باستجابتهم، كما بدؤوا أيضاً

بالتواصل مع أطراف من جهتهم وتواصلنا مع عدد كبير من القوى السياسية، ربما مع ٦٠ أو ٧٠ شخص استجاب منهم حوالي النصف وهم من ظهروا في اتفاق فيرمونت.

ولكن فعلياً الذي دفعني دفعاً للمحاولة وعدم اليأس كان الأستاذ توفيق غانم، ومعه الأستاذ هشام جعفر، وهذا أمر لا يعلمه أي أحد عنهم، وأحد الأشياء التي كان الأستاذ توفيق يفعلها دائماً أنه كان يحفز الناس ويبث فيهم الأمل، فهو فعلاً قد حفزني في لحظة كنت فيها في قمة الإحباط وعملت هذا التحرك حرجاً منه وحياءً من أن أقول له «لا»، فأنا كنت أؤدي الخطوات الأولى وأنا في قمة التثاقل معتقداً أنني لن ألقى التجاوب من أحد، فوجدت أن كل الناس عندهم نفس الإحساس ونفس الإحباط، وكلنا كنا كالغريق الذي يتعلق بقشة، فتمت الاجتماعات والترتيبات، واتصلنا بالدكتور محمد البلتاجي فهو تولى الترتيب مع الإخوان، وكما قلت لك فقد اتصلنا بباقي القوى السياسية، شارك فيه خالد عبد الحميد من اليسار وشارك شادي الغزالي من الليبراليين، وكانت مجموعة التيار المصري بالكامل لها علاقة في الموضوع، فأنا ومحمد القصاص وأحمد عبد الجواد وهاني محمود، وتم إنجاز الأمر.

فيرمونت كانت لحظة مثل رقصة الطائر الذبيح، ولكن كان يمكن مداواة الطائر ويستمر ويعيش ويحلق لو كانت هناك رغبة حقيقية في هذا الأمر.

والحقيقة أن إفشال تجربة فيرمونت، وأنا أعتقد أن نسبة ٩٦% من نسبة أسباب فشلها على الإخوان وأدائهم لأنهم لم يريدونا وكانوا يشعرون أننا نكبلهم ونقيدهم وهكذا، و٤% له علاقة بنا وبتنظيمنا وبعض الشخصيات الغريبة التي كانت موجودة وكانت تزايد على نفسها أو لا تعلم ماذا تريد تحديداً مما يحصل.

ولكن فيرمونت كانت فكرة ممتازة خرجت بتوافقٍ ممتاز، كان من الممكن أن يعتمد عليها الإخوان كنجاة من أن يكونوا لوحة الأهداف الوحيدة في الدولة المصرية فيما بعد الانتخابات، وهذا ما لم يستطيعوا معرفته، أن الناس لديها احتياجات وعندها مطالب مؤجلة وحرجة، وأن الناس كانوا يبحثون عن أحدٍ لمطالبته وتصويب سهام الطلب والنقد عليه، وهم قرروا أن يكونوا لوحة الأهداف في حين أن المرحلة لم تكن تتطلب ذلك على الإطلاق.

المرحلة كانت تتطلب أن يتكاتف الناس ويتعاونوا ويتحملوا المسؤولية معاً. ولكنهم رأوا أن فيرمونت وما نجم عنها من مسمى الجبهة الوطنية كانت تشكل حرجاً لهم، ونحن حاولنا أن نتداخل معهم على قدر استطاعتنا وأن ننصحهم، ولكن كانت هناك حالة من حالات الرفض والاستعلاء.

والحقيقة أننا في كل شيء نستطيع النصح فيه قدمنا النصح، موضوع الزيارة إلى السعودية، حيث جلسنا مع الرئيس مرسي وقلنا له إن هذا أمر دلالته شديدة السوء، حيث أن السعودية دولة شديدة الرجعية وتقود الثورة المضادة، لم يسمع نصيحتنا، وفي اختيار رئيس الوزراء تم إلقاء كلامنا بعرض الحائط، وعديد الملفات حتى مشاكل المرور وإضراب عمال النظافة، كل كلامنا كان يتم تجاهله فوصلنا لقرار أننا قد وصلنا معهم لطريقٍ مسدود.

هل تعتقد أن تدخل الأطراف الإقليمية والقوي الدولية هي سبب فشل المصريين في بناء التوافق السياسي بينهم بعد ثورة 25 يناير 2011؟

– تدخل الأطراف الدولية والإقليمية هي سبب النزاع؟ لا، هي ليست سبب النزاع، هي أحد أسباب النزاع، هذا حقيقي، وهذا ما رأيته مبكراً جداً في شهر مايو ٢٠١١، حيث دُعيت إلى مقر البرلمان الأوروبي وكان هنالك تكتل للأحزاب، كان بمثابة مظلة لأحزاب اليسار الديمقراطي وكان الناس يديرون معنا نقاشاً صغيراً جداً ومتوتراً حول إمكانية ظهور الإسلاميين ووصولهم للسلطة؟ ولم تكن المجموعة المتواجدة مميزة، فقد كان يغلب عليها أنها مجموعة محافظة، فيها شخصٌ واحدٌ فقط من الإخوان، والبقية ربما كانوا إخوان سابقين أو على علاقة بالإسلاميين ولو حتى علاقة ثقافية لدى الأغلبية، وكان هناك شخصان أو ثلاثة أشخاص من أحزابٍ يمكن القول عنها أنها أحزاب «مبنية» مثل المصريين الأحرار وما إلى ذلك، ولكن مع ذلك كانوا لا يعرفوننا وكانوا يتحدثون عن ماهية الفرص المتاحة أمامنا لتشكيل أحزاب مدنية تتصدى للمد الديني الذي بدأ في مصر وأننا نحتاج للتفكير سوياً في طريقة لدعم هذه الأحزاب وإنهاضها حتى لو كان دعماً معرفياً أو دعماً تقنياً.

السعودية من أول لحظةٍ دخلت ودعمت كل رموز النظام القديم حتى لو لم يكونوا رموزاً، أي شخص توسمت فيه أنه من الممكن أن يعرقل أو أن يعطل بشكلٍ ما عجلة التغيير التي بدأت تدور في مصر، ولاحقاً تم الكشف عن رواتب ومكافآت سخية كان يدفعها السفير أحمد القطان للرموز الإعلامية والثقافية والسياسية في مصر، وبعدها دخلت الإمارات في ٢٠١٢ وبدأت تمويل القنوات والصحف.

للأسف مصر كانت بيئة ضعيفة سياسياً من أيام مبارك، فالحياة السياسية أصابها ما أصابها من ضعف في عهد مبارك بالتبعية، فهذا أدى إلى الضعف بدلاً من وجود كيانات قوية تحشد الشارع أو توجهه، هناك كيانات إعلامية ممولة بمال سياسي هي تحشد الشارع وتوجهه،

وهذا قد عزز الانقسام، لأنه في النهاية هذه الكيانات الإعلامية والصحفية تردد ما يطلبه الممول، وإلا تنقطع عملية التمويل، أو سوف يحصل لها اهتزاز.

وبالتالي التدخلات السياسية والإقليمية سببت حالة النزاع هذه، بالاضافة طبعاً إلى الأسباب الشخصية الخاصة بأن الناس المنخرطين في العمل السياسي ضعفاء ولم يمارسوا عملاً سياسياً حقيقياً، ولم يكن بينهم توافقٌ حقيقي بل مجرد مجاملات.

برأيكم ما هو المسار الأشق في بناء التوافق هل المسار السياسي أم الثقافي والاجتماعي؟

-أنا برأيي الاجتماعي، وهو الأشق والأصعب والأطول، ولكنه الأنجح والأكثر استدامة. وفي رأيي أن السياسي من الطبيعي أن يكون انعكاساً للمجتمعي، كما هو المجتمعي انعكاساً للسياسي.

لماذا أصبح الحديث عن ضرورة التوافق الوطني أمراً غير محفز للقوى السياسية المصرية حالياً؟

-لأنه لا توجد قوى وطنية، لأنه فعلياً لا توجد قوى وطنية، وأنا لا أتهمهم بالخيانة، بل أقصد القوى الوطنية بالمعنى المتعارف عليه، لا، سواءً أضُرب ضرباتٍ موجعةٍ ومؤلمة أم لم يُضرب، ولكن رأى شخصاً يضرب فخاف وحلّ نفسه وتوقف الناس حينها عن مقابلة بعضهم البعض، فمثلاً أحد رؤساء الأحزاب المشتركين في التحالف الانتخابي لمستقبل الوطن لا أدري ما اسمه، التحالف الذي كان شعاره رأس كليوباترا، لا أستطيع تذكر اسمه! التحالف الذي حصل على كل شيء، حصل على مجلس الشعب ومجلس النواب والشيوخ، كان يديره مستقبل وطن، فأحد رؤساء الأحزاب الذين دخلوا في هذا التحالف قال لي: «نحن نكتب بياناتنا على شبكة الإنترنت ونحن جزءٌ من المنظومة، ولكننا حالياً بشكلٍ أو بآخر لو كتبنا بياناً وطبعناه ووزعناه على الناس في الشوارع من الممكن اعتقالي أو إغلاق الحزب. أنا أنشر البيانات على الإنترنت لأنه لا أحد يدخل لقراءة بيانات الحزب على الانترنت، وحتى على وسائل التواصل على موقع الحزب لأننا نعلم أن لا أحد سيصل إليها، فبالتالي لا توجد كيانات وطنية، لا توجد قوة وطنية سياسية للتنسيق معها، فأنت تحتاج أن يتجمع الناس وأن يعلم كل كيانٍ ما يريد وما هي خططه وماذا يريد من الآخرين. لا يريد الناس أياً من هذا، هم فقط يريدون أن يحيوا، يريدون أن لا تتخطفهم الطير، يريدون ممارسة حياتهم الشخصية في أمان.

هذا هو المستوى الذي وصلنا إليه، وهذا يعيدنا إلى السؤال: هل الديكتاتورية تبني توافقات جيدة أم في المناخ الديمقراطي؟ لا، الديكتاتورية لا تمنع المفروض نظرياً أن الناس تتكتل تجاه الديكتاتورية، ولكن الدكتاتورية كذلك مظلومة عندنا والذي يحصل في بعض دول المنطقة ومنها مصر هو جنون وليس ديكتاتورية.

الهمينة الخارجية وبناء التوافقات الوطنية حوار شوقي القاضي

في هذا الحوار يرى البرلماني والإعلامي اليمني «شوقي القاضي» أن ارتباط الكثير من القوى الوطنية الداخلية بالخارج، جعل كثيراً من أجنداتها مرتبطة بالخارج، وهو ما تسبب في إعاقة التوافق الداخلي في ظل حالة التشظي الأيديولوجي، ويرى أن ظاهرة الاستقواء من بعض الأطراف على الأخرى يولد نزعات انتقامية، ويجول دون تحقيق التوافق، وينمي روح الاستقطاب السياسي والمجتمعي، كذلك فإن غياب أي رصيد للتوافق، أو غياب الذاكرة في إدارة الاختلافات من أصعب العوائق أمام تجاوز مآزق الاختلافات والانقسامات، وتحدث عن تجربة «اللقاء المشترك» في اليمن، والتي شكلت نموذجاً للتوافق في بعض الفترات، كذلك تناول تجربة الحوثي، وارتباطه بأجندات دولية وإقليمية، وما يشكل عقبة أمام بناء توافقات قوية في اليمن.

- نص الحوار:

نجحت القوى الوطنية العربية في معظم البلدان في بناء التوافق فيما بينها من أجل مقاومة المحتل، لكنها فشلت في القدرة على بناء توافق وطني في سبيل بناء دولة الديمقراطية لماذا؟

طبيعي عندما يكون هناك عدو خارجي فإن ذلك يوحد القوى الوطنية والمحلية والداخلية، وبالتالي فهذه الظاهرة طبيعية، كذلك فإن الأنظمه الحاكمة التي قادت الدول العربية بعد الاستقلال كانت في أغلبها مصنوعة، وبالتالي تحكم بإدرادتها دول خارجية، فوضعت أمام استقلالها الحقيقي وسيادتها الحقيقية عوائق كثيرة: استعمارية، واقتصادية، واستخبارتية، ومن ثم بقيت تلك الأوطان تحت نظر وسمع الاستعمار، الأمر الثاني: أن القوى الداخلية للأسف عانت من تشظي أيديولوجي، فذهب بعضهم إلى اليسار، وذهب آخرون إلى اليمين الليبرالي، حتى القوى الإسلامية عانت من هذا الأمر في أغلب الأقطار، وبالتالي لم تكن أجنداتها محلية خالصة، ولذلك تجد الشاب ربما يعرف عن «كاستروا» أكثر مما يعرف عن بلده العربي والإسلامي، ويعرف عن تفاصيل سجون عبد الناصر، أكثر مما يعرف عن ثورته اليمنية، إذا كان يمنياً.

هل تدخل الأطراف الإقليمية والقوى الدولية المهتمة بالمنطقة العربية وقضاياها يعتبر عائق في سبيل بناء التوافق الوطني أم العكس؟ وهل اليمن يعاني من هذا الأمر؟

-نعم تدخل الأطراف الإقليمية والقوى الدولية المهتمة بالمنطقة والراغبة في السيطرة عليها، وعلى قضاياها يعتبر عائق، مئة في المئة وليس 99.9 %، والأزمة اليمنية ما بدايتها إلا تدخل إقليمي، عندما مُوّلت ميلشيا «الحوثي» من قبل الدول الخليجية، وهذا موجود على اليوتيوب، «أنور العشقي» يقول بالحرف الواحد، وهو كان ضابط استخبارات في الديوان الملكي السعودي، فيقول هذا الكلام لما اتفق مع «الحوثي» ليجهض الطموح والأمل ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، كذلك فإن استقطاب قوى وجهات سياسية وإعلامية وحزبية، وغيرها، فيزيد الطين بلة، واليمن يعاني من هذا الأمر بنسبه مئة في المئة.

في البداية، لو أرّخنا للقضية اليمنية من مؤتمر الحوار الوطني، كانت هناك ثورة، ثم جلس الفرقاء للحوار الوطني أكثر من عشرة أشهر، ثم بدأت ملامح دولة اتحادية، وبعد ذلك بدأ الإخوة في الخليج يتآمرون على اليمن، وهذا كلامهم هم، وليس كلام أحد غيرهم، واستُخدم الحوثي لأنه من الجماعات المهووسة بالسلطة، وهذا معروف فإن الإقليم والمجتمع الدولي والاستخبارات العالمية تستخدم مهووسين بالسلطه لتنفيذ أجنداتها ، فكان الانقلاب، ثم تلاه الحرب، ثم الآن تعبث إيران والتحالف باليمن والقوى المحلية، ورغم ذلك ما زالت هناك قوى وطنية متسقة مع قضاياها، ومن الناحية الأخرى هناك قوى مستقطبة لخدمة أجندات إقليميه أخرى.

التوافق – دائماً- يأتي بعد أزمات، واختلاف، فما هي العوامل التي تحول الاختلافات إلى نزاع وصدام؟

هناك عوامل كثيرة بالنسبة لنا في اليمن:

العامل الأول: الاستقواء، استقواء طرف على طرف آخر أثناء الاختلافات يولد لدى الطرف المستقوى عليه نزعة للانتقام ونزعة لرد الفعل العنيفة

العامل الثاني: عامل الاستقطابات، عندما تختلف القوى المحلية يمكن تصل إلى حلول وقواسم مشتركة لكن عندما يتدخل الإقليم الدولي في الاستقطابات خاصة عندما يستخدم المال ويستخدم الإمكانات يظن كل طرف الآن أنه يستطيع أن يحسم الاختلافات لصالحه

العامل الثالث: للأسف ليست لدينا تجارب أو رصيد لإدارة الاختلافات فاختلافاتنا في الغالب تقودنا إلى «داحس والغبراء» وتقود الى «حرب البسوس» تلك الحروب العربية القديمة التي أفنت زهرة شباب العرب، وكان يمكن التوافق على حلها بسهولة، وكما قال الشيخ محمد الغزالي: « لو أن الصحابة عندما اختلفوا لجؤوا إلى الصندوق لحلت المشكلة «، لكن للأسف رصيدنا في إدراة اختلافاتنا محدود للأسف، والتجارب معظمها غير ناجحة وغير ناضجة.

باعتباركم على اطلاع بالتجربة اليمنية وخاصة ما يعرف بتجربة اللقاء المشترك بين الأحزاب المختلفة أيديولوجياً، ما هو تقييمك لهذه التجربة وأثرها على المجتمع اليمني؟ وما هي أهم الدروس فيها؟

-اللقاء المشترك في اليمن تجربة رائدة، وفعلاً كادت أن تصنع نموذج على مستوى العالم العربي في إدارة التباينات، فاللقاء المشترك تجربة جمعت بين اليسار المتطرف واليمين المتطرف، وبين الإسلامي، وبين الماركسي الشيوعي والقومي والليبرالي وغيرهم ، تجربة كانت ناجحة جداً وكانت نموذج، وبالتالي يمكن أن نتعلم منها دروس كثيرة، منها:

- إمكانيه التحالف على قواسم مشتركة، وتأجيل المختلف فيه إلى حين.
- نستطيع أن نؤسس إلى تقاربات، وتفاهمات للأجيال القادمة عبر بناء النموذج، وذلك من خلال مناهج التعليم والتثقيف والتكوين الحزبي.

المجتمع اليمني والثقافة اليمنية تمتلك أعراف وتقاليد تدعم التوافق والتفاهم، فلماذا انحدار اليمن حالياً إلى هذا الوضع الصعب من الانقسام والشقاق؟

- المجتمع اليمني لديه أفكار وتقاليد تدعم التوافق، لكن أيضاً لديه أعراف وتقاليد تدعم الثأر، والانتقام، فالقبائل لديها ثقافتان، وهو أمر تم استخدامه في بناء الاستقطابات الإقليمية والدولية، وللأسف غاب العقلاء ، فالعقلاء للأسف تمترسوا خلف انتمائتهم، ولم يكن هناك عقلاء وقفوا موقف المصلح.

في ضوء تجربتكم في كتابة دستور اليمن بعد الثورة 11 فبراير، ما هي نقطة البدء في بناء التوافقات والتفاهمات بين الفرقاء السياسيين خاصة في مرحلة الانتقال الديمقراطي؟

من أهم نقاط البدء في بناء التوافقات و التفاهمات، الاتفاق على القواسم المشتركة، وهذا يحتاج إلى كثير من الجهد، ومن تلك القواسم المشتركة، التعليم والتنمية والاقتصاد، والبنية التحتية، وتقريب وجهات النظر حول الثوابت الكلية الكبرى قبل الدخول في التفاصيل، ولهذا فإن مؤتمر الحوار لدينا كان تجربة ناجحة .

يعتبر البعض أن وجود التيارات الإسلامية السياسية يُعتبر في حد ذاته عامل انقسام داخلي ولا يساعد على التوافق مثال جماعة الحوثي، فهل توافق على هذه الفرضية؟

-التيارات الإسلامية لا تعتبر عامل انقسام، كل الأحزاب السياسيه للأسف مؤدلجه مثل القومي والليبرالي ، وللأسف العرب الذين استنسخوا هذه اللافتات استنسخوها كأيدلوجيات لم يستنسخوها كتجارب تمحص وتدقق ويستلهم منها المفيد، يعني أُخذت كما يُقال قص ونسخ، وبالتالي تمت إرساء مفاهيم وقيم لا يفهمونها أحياناً، لكن التيارات الإسلامية التي بدأت في إطار المجتمع التي تركت السلاح يعني لا تحمل السلاح لا نستطيع مطلقاً تمثيلها بجماعة الحوثي ، جماعة الحوثي أصلاً جماعة لا تحسب في التيار الإسلامي السياسي، هي جماعة مؤدلجة، سيسها السياسيون، أما الأعضاء فليس لهم علاقة بالعمل الاجتماعي الحديث، مثل: المبادرات والمؤسسات والنقابات، فالحوثي عبارة عن مجاميع أمنية نبتت في مناطق ينتشر فيها الأمية، وفي تلك المناطق هناك أعراف القبائل، التي ترى أن العمل في التجارة عيب ومنقصة، أما أن تعمل في مطعم في ملحمة جزاراً فهذه قمة المنقصة، التي تستدعي ألا يتزوج منك وأن لا يتزوج منهم، وتلك البيئه خصبة لاستخراج مقاتلين فقط لا غير، يقاتلون ولا يعرفون ماذا السبب في خوضهم القتال، ولا يريدون أن يعرفوا، هم فقط يشحنون و يحرضون وينطلقون نحو الجبهات والقتال، وهذه هي أدوات الأئمة بشكل عام وأدوات المشايخ، ولهذا لا توجد في مناطقهم جامعات والمدارس محدودة جداً، و نسبة الأمية مرتفعة جداً، والتعليم لديهم لا زال يعني إهدار الجهد والوقت، والأمية قد تصل الى 90% في أوساط النساء، لكن التيارات الإسلاميه أفرادها يتصدرون قيادات منظمات ومؤتمرات المجتمع المهني و نقابات المهندسين نقابات الأطباء نقابات المعلمين، وهؤلاء ليسوا عامل انقسام، إلا في حالة واحدة يعني إذا تمترسوا خلف انتماءاتهم، لكن في حالة اندماجهم فيندمجون بجودة عالية ونموذج اللقاء المشترك وحزب الإصلاح نموذج واضح جداً.

برأيكم ما هو المسار الأشق في بناء التوافق هل المسار السياسي أم الثقافي والاجتماعي؟

-المسار الأشق في بناء التوافق هو المسار السياسي، الثقافي والاجتماعي بالنسبة لنا – أتحدث عن التجربة اليمنية – الاجتماعي ليس لدينا مطلقاً مشكلة، الثقافي نسبة المشكلة محدودة جداً تستطيع أن تقول 5 %و 95 % من المشكلة في المسار السياسي والأجندات السياسية فقط هي الأشق.

ما هو الدور الذي يمكن أن تقدمه المرأة في اليمن في بناء التوافقات الاجتماعية؟

بالنسبة لدور المرأة والتوافقات الاجتماعية قلت في البداية إن الجانب الاجتماعي لا مشكله فيه، فاليمنيون يتزاوجون من كل المحافظات، ومع كل المحافظات، فتجد الصنعاني متزوج عدنية، والحضري متزوج تعزية والحديدي متزوج أبّية، ليس هناك مشكلة من ناحية الجانب الاجتماعي، وكذلك القرابات والأواصر الاجتماعية جداً حميمية، وبالتالي ليس هناك مشكلة في التوافقات الاجتماعية، المشكلة في السياسي والاستقطابات هي المشكلة الأكبر.

يعتبر البعض أن غياب المرأة عن المناصب القيادية داخل المكونات الوطنية يُعد عقبة في بناء التوافق، هل تتفق مع هذا الرأي؟

الأمور نسبية، لكن مهم جداً أن تكون المرأة في جميع مناصب القيادة، وأنا أحد مناصري موضوع قضايا المرأة وحقوقها، وأنا كنائب أعلنت هذه المرة إذا شكلت الحكومة من دون نساء إنني لن أصوت لها بالثقة لأنها تخلوا من موقع للمرأة، لكن أن يكون هذا سبب أو عقبة في بناء التوافق ليس دقيقاً، فالاختلافات السياسية أصلاً تلتهم الرجال والنساء، على حد سواء، والأجندات السياسية للأسف تطحن في داخل خلاطها الرجال والنساء على حد سواء.

بعض التجارب الدولية لجأت إلى نسيان الماضي وتجاوز الألم كسبيل لتحقيق التوافق الوطني مثل جنوب أفريقيا ودولة رواندا؟ هل يمكن الاستفادة من هذه التجارب على المستوى العربي وفي اليمن تحديداً؟

-هناك ما يسمى بالعدالة الانتقالية، وقد كنا في اليمن كنموذج بدأنا نؤسس لفريق عدالة انتقالية وهو موجود في أحد مكونات حوار المجتمع الوطني، ويمكن الاستفادة من التجارب الدولية في العدالة الانتقالية، لتحقيق التوافق، بما في ذلك الاعتراف وجبر الضرر.

هل المسار التوافقي هو وسيلة للالتفاف على بعض القوى السياسية والاجتماعية لإخضاعها بهدف كسب الوقت، وتعديل ميزان القوة؟ وبالتالي يصبح التوافق «لعنة» على بعض القوى التي يتم حجبها وقمعها بعد ذلك؟

-المسار التوافقي هو وسيلة للالتفاف على بعض القوى السياسية في بعض الأحيان، وهناك من يستخدم ما يسمى بالتوافقات والاتفاقات والهدن، و»الحوثي» يستخدم هذا كثيراً ليكسب الوقت ويحشد الجنود والأنصار، وبالتالي هو في هذه الصورة «لعنة» على المجتمع كله، وعلى القضية، لكن التوافقات التي تُبنى على رعاية دولية حقيقية، وتبنى على تكافؤ القوى المتوافقة يعطي التوافقات شيئاً من الاحترام، فيمكن أن تكون نعمة.

من خلال خبرتكم السياسية ما هي أبرز المآزق التي يقع فيها المسار التوافقي داخل الدول؟

أبرز تلك المآزق، عدم وجود الرعاية القوية للتوافقات، فعندما تكون هناك رعاية قوية وجادة من قبل مكونات دولية إقليميه قوية وبيدها زمام القوة على المكونات تنجح التوافقات، كذلك عامل التكافؤ في الميدان لأن استقواء فريق وتواجده في الميدان وتنافسه على الحكم بالسلاح يخلق مأزقاً في التوافق، كذلك الأجندات الدولية والإقليمية، إذا كانت الأجندات الدولية والإقليمية حاضرة مئة في المئة في أزمة من أزمات البلد فيصعب جداً تحقيق التوافق، وبالتالي أجندات المجتمع الدولي والمجتمع الإقليمي في هذا المجتمع أو ذاك مهمة جداً لأن بعض الدول قد تحول دون تحقيق التوافق.

الخاتمة

هدف الكتاب هو بناء رؤية للتوافق الوطني من خلال استعراض فلسفته، واستراتيجياته، وتجاربه، ليكون رأسمال فكري وثقافي وتوعوي لبناء التوافقات، التي تتجاوز المجال السياسي بمصالحه الضيقة والقصيرة، نحو بناء التوافقات المجتمعية والثقافية التي تكفل التعايش وبناء السلام الاجتماعي الشامل، وحتى لا يبتلع الجانب السياسي مفهوم التوافق، ولا يقيد مجاله الواسع، وفضاءه الرحيب.

وبناء التحالفات والتوافقات، في أغلب الأحيان، هو نتاج لأزمات، أكثر من كونه اختياراً حراً، فالأزمات عندما تكون شديدة الاستحكام، وتغيب معها الحلول الفردية أو الحزبية أو الفئوية أو العرقية، يأتي التوافق كطوق نجاة للمجتمع للخروج من مأزقه، لذا نجد أن الحديث يكثر عن التوافق في أعقاب الحروب الطاحنة، والثورات الكبيرة، والانقسامات المجتمعية الحادة، وانتشار الحلول القائمة على العنف والاستبعاد والإقصاء ، فتسود في المجتمع حالة من التشرذم والتشظي والعنف، وفي تلك الأجواء المخيفة تتنفس الرؤى التوافقية، ويحظى التوافق بدعم فكري وثقافي وسياسي وإعلامي، نظراً لأن بناء التوافقات في المجتمعات يساهم في بناء المشتركات الإنسانية والمجتمعية، بحيث لا تنشأ جيوب ثقافية وعرقية وسياسية منعزلة، تسودها قناعات ثقافية مغايرة لثقافة المجتمع، ومن ثم تصبح أفكار الانفصال والعداء، هي التي تدير العلاقة المجتمعية، وتكشف لنا خبرات التاريخ أن الصراعات التي تنشأ في ظل غياب التوافق، صراعات استئصالية، ربما تنتهج فكرة الإبادة كحل ناجع لأزمة غياب التوافق.

وبناء التوافقات هو سمة في المجتمعات والأنظمة السياسية التي تتبنى الحريات والديمقراطية، فالتحالف والتوافق هو العمق الذي تتأسس عليه الديمقراطية والحرية، فالديمقراطية تقوم على حكم الأغلبية، مع احترام الأقلية في التعبير عن نفسها وحضورها، والحرية فضاء تتنفس فيه كل القوى والجماعات والأعراق بلا منع ولا تقييد ولا مصادرة، ومن ثم فالتوافق نتيجة وانعكاس للديمقرطية والحرية، كما أنه أحد أهم أسسهما السياسية والاجتماعية، فالتنوع لا يُدار إلا بالتوافق، والتوافق ينتج التشارك والمشاركة، وهما أساس الديمقراطية.

ويخلص الكتاب أن التوافق والتحالف قائم أيضاً على فكرة تحقيق بعض القيم والمصالح والأفكار والحضور للقائمين بالتحالف وليس كل ما يريدون، فالتوافق هو ساحة للمساومة والاتفاق والبحث عن المشترك، كما أنه يحمل وجهاً آخر مسكوت عنه، وهو تقديم بعض

التنازلات، والتغاضي عن مجموعة من الاعتبارات، لذا فالتوافق يعني الاستعداد لتقديم تنازلات لإنجاز مسار التعايش، وهو ثمن لحقن الدماء وإنقاذ الأرواح والسلام.

لهذا فالقضية التي ناقشها الكتاب حيوية، وضرورية، ومنفتحة على عطاءات وأفكار وتجارب متنوعة في الخبرة الإنسانية، باعتباره جزء أصيل من فكرة بناء التوافقات الإنسانية.

قائمة المراجع

- الإمام محمد الطاهر ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية، تونس، 1973.
- إدريس بووانو، إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2005.
- أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.
- جاسم سلطان، أزمة التنظيمات الإسلامية، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015.
- جمال حمدان، شخصية مصر، (ج2)، دار الهلال، القاهرة، 2001.
- جاسم سلطان، أزمة التنظيمات الإسلامية الإخوان نموذجاً، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015.
- جاسم سلطان، النسق القرآني ومشروع الإنسان، دار لوسيل، الدوحة، 2020.
- حيدر إبراهيم وميلاد حنا، أزمة الأقليات فى الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2002.
- رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب (التحول الحرج إلى السيطرة المدنية)، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- روجر فيشر ووليام يوري، الوصول إلى موافقة» التفاوض على الاتفاق بدون استسلام»، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- سهام فوزي، التحول الديقراطي في المجتمعات الإثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019.
- طارق البشري، نحو تيار أساسي للأمة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الطبعة الأولى، 2008.
- غسان سلام، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، معرة النعمان (سوريا)، 2006.
- عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.
- عبد الله الطحاوي، فتنة طائفية أم شرارة الصراع على الهوية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2013.
- عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية (العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة-)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2021، ص 78.

- عبده مختار موسى، دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.
- عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية: في البذور والجذور والثمر، سيرة غير ذاتية غير موضوعية، دار الشروق، القاهرة، 2008.
- سهام فوزي، التحول الديقراطي في المجتمعات الإثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب أفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019، ص 106.
- عبد الفتاح ماضي، الديمقراطية والبندقية (العلاقات المدنية- العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلح)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة،2021.
- سوزان كولن ماركس، مراقبة الريح، حل النزاعات خلال انتقال جنوب أفريقيا إلى الديمقراطية، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2008.
- طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الشروق، القاهرة، 2004.
- طارق البشري، شخصيات تاريخية، دار الشروق، القاهرة، 2010.
- محمد نور فرحات وعمر فرحات، التاريخ الدستوري المصري، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2011.
- ملفين آي يوروفسكي، أوراق الديمقراطية مقدمة المبادئ الأساسية للديمقراطية رقم (1)، وزارة الخارجية الأمريكية، واشنطن.
- محمد المختار الشنقيطي، الأزمة الدستورية في الحضارة الإسلامية من الفتنة الكبرى إلى الربيع العربي، منتدى العلاقات العربية والدولية، 2018.
- محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، القاهرة، 1987.
- مجموعة مؤلفين، المقاربات الإيجابية لبناء السلام، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- ياسر الغرباوي، دارفور خلق جديد تجربة حية في بناء السلام، دار لوسيل، الدوحة، 2018.
- ياسر الغرباوي، حركات التغيير والحراك الجماهيري، الإسكندرية، 2007.

2. المواقع

- أسعد أبو خليل، الشيوعيّة العربيّة: بعض أسباب السقوط، جريدة الأخبار اللبنانية، شُوهد في 2002/3/7 : https://pw.2u/jXoOo.
- عبد الفتاح ماضي- الجيوش والتحول الديمقراطي – الجزيرة نت، شُوهد في 2022/4/10 - https://me.aja/d8k83.
- صقر أبو فخر، أحمد الخطيب رابع أربعة، العربي الجديد، https://us.cutt/FOPwC شُوهد في 2022/3/15.
- برنامج التوعية المعني بالإبادة الجماعية ضد التوتسي لعام 1994 في رواندا والأمم المتحدة https://pw.2u/f9Fc
- محمد محمود عبد العال، التعدد العرقي من التنازع إلى التناغم النموذج الماليزي والأمريكي، مركز التنوع لفض النزاعات، https://pw.2u/dIEyC، شُوهد في 2002/3/14.
- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات، 12 يونيو 2012 (شوهد في 18 مايو 2022) : https://net.aljazeera.studies/ar/issu/06/2012/es448327511216210.html.
- وثائق هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات بتونس: https://pw.2u/aLLBh، شُوهد في 2022/3/15.
- كمال كركوكي، التوافق السياسي والتوافق الوطني المفاهيم، ووسائل التطبيق، والتجارب الدولية، موقع هكار نت، (11 /7/ 2013)، شوهد في 2022/3/1 http://net.hekar/post/13401/.
- بودكاست 11 | حوار مع الدبلوماسي عز الدين شكري فشير، https://www.youtube.com/watch?v=FYqnMXm_4huB- شُوهد في 2022/3/6
- عمرو حمزاوي، عن ما سبق ٢٠١٣.. في شرح النزوع السلطوى للنخب العلمانية في مصر، مؤسسة كارنيجي: 24/يونيو2016: https://carnegie-mec.org/2016/06/24/ar-pub-64001- شُوهد في 2002/3/6
- النوع الاجتماعي ودور المرأة في عملية السلام في كولومبيا، https://www.unwomen.org/wps/wp-content/uploads/2016/06/Women_Bouvier_Peace-Process-in-Colombia_AR.pdf : شُوهد في 2002/3/9

- صورة المرأة العربية فى المناهج الدراسية Image of Arab women in the curriculum- https://pw.2u/B4soa شُوهد في 2022/3/20
- إيهاب عبده، الأقباط في المناهج المصرية، شُوهد في 2022/3/20 : https://pw.2u/_rJsLY
- دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325
- https://www.iknowpolitics.org/sites/default/files/_study_global_on_1325_ar.pdf
- مؤتمر من السلاح إلى السلام: التحولات من العمل السياسي المسلح إلى العمل السياسي السلمي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات- https://pw.2u/nTt2d شُوهد في 2022/3/16.

3. المقابلات

- تمت هذه المقابلات التالية مع مجموعة من الخبراء والباحثين في مسار إنجاز الكتاب
- أ. حسن بن حسن، مفكر وباحث، مختص في الفلسفة المعاصرة
- أ. هشام جعفر: مؤسس ورئيس مجلس إدارة "مؤسسة مدى للتنمية الإعلامية
- الدكتور: ميشيل نصير: منسق برامج الشرق الأوسط في مجلس الكنائس العالمي بجنيف
- الدكتور: عمرو خيري عبد الله: الخبير الدولي في دراسات السلام وحل النزاعات
- الباحثة: أمل وشنان: باحثة دكتوراه في العلاقات الدولية
- أ. إسلام لطفي: مؤسس حزب التيار المصري
- أ. شوقي القاضي: البرلماني والإعلامي اليمني
- د. جاسم سلطان: مفكر قطري مؤسس مشروع النهضة الفكري

4. مصادر أجنبية:

- Metz Thaddeus ,A Theory of National Reconciliation: Some Insights from Africa ,philpapers.org/rec/METATO ,Dec 04 ,2016: شُوهد في 2/3/1.

المؤلف: ياسر الغرباوي

باحث متخصص في الصراعات وفض النزاعات، مؤسس ومدير مركز التنوع لفض النزاعات، وعضو سابق في لجنة العدالة الوطنية برئاسة الوزراء المصرية التي تشكلت عقب ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011.

تنصب اهتماماته البحثية على قضايا بناء السلام والمصالحة المجتمعية، وقد ساهم في جهود وساطة ببلدان عديدة حول العالم؛ من بينها: مصر واليمن والسودان.

درس الجغرافيا في جامعة القاهرة، وتحليل النزاعات في معهد السلام الأمريكي بواشنطن، وجغرافية المجتمعات الأسيوية في جامعة الزقازيق، كما عمل باحثاً في مركز الجزيرة للدراسات.

يكتب بانتظام حول المسائل المتعلقة بالتوافق الوطني وتحديات بناء السلام ومهددات السلم الأهلي. ويشارك في المؤتمرات ذات الصلة بها.

صدرت له ثلاثة كتب: "حركات التغيير والحراك الجماهيري (2007)"، "الهروب من الحرب الأهلية: مصر نموذجاً (2014)"، " دارفور خلق جديد: تجربة حية في بناء السلام (2018)".

بناء التوافق الوطني في بلدان الربيع العربي (الكوابح - البدائل - الفرص)

د. المنصف المرزوقي

"كتاب جاء في الوقت المناسب، مما يجعل قراءته ضرورة، وإني متفق مع مؤلفه حول شروط نجاح التوافق التي ذكرها، ومتفق معه أيضاً بشأن الأمثلة التي استشهد بها، وبخاصة نيسلون مانديلا وفريدريك دي كليرك في جنوب أفريقيا.

نعم يجب البحث -كما يقول الكاتب- عن كل الصيغ التي تحول دون تفاقم الاحتقان السياسي والمجتمعي، لكن السؤال هو: ماذا يجب أن نفعل إن رفض الطرف الآخر أي تنازل؟

يبقى أن أهم ما في الكتاب هو إلحاح مؤلفه على أن التوافق لا يجب أن يبقى محصوراً في الجانب السياسي؛ لأن مجاله أوسع، وأن عليه أن يتسلل إلى كل الميادين الاجتماعية؛ أي أن يصبح جزءاً من الثقافة.

ما أبعدنا عن مثل هذا الهدف والعقليات السائدة في جل المجالات الاجتماعية وريثة قرون من الاستبداد السياسي، والتعصب الديني والفكري، والفقر الثقافي، وحتى التدهور الأخلاقي.

لكن خاصية المجتمعات أنها كائنات حية تتعلم من أخطائها ولا تكف عن الجري وراء البدائل الكفيلة برفع مستوى الوعي والوجود. ومن ثم يمكن اعتبار هذا الكتاب ودعوته للتوافق في المجال السياسي والمجتمعي مؤشراً هاماً على بداية تشكُّل وعي جديد يبدأ، كما هو الحال دوماً، في أضيق نطاق لبعض المفكرين والسياسيين، ليتوسع، إن حالفه الحظ وعناد الحالمين، ليصبح جزءاً من الثقافة المنشودة".

مكتبة الأسرة العربية
نحو أسرة عربية واعية..
طباعة ونشر وتوزيع
إصدارات مُختارة للأسرة العربية
www.arabfamilybs.com info@arabfamilybs.com
+90 531 935 71 31 +90 212 631 81 09

ISBN 978-625-806-329-5
9 786258 063295

مركز التنوع لفض النزاعات
Diversity Conflict Resolution Center